النهوض بحقوق الإنسان وفعّالية التنمية

Advancing Human Rights & Development Effectiveness

الدليل التدريبي المعني بمرصد المعونة لمنظّمات المجتمع المدني

CSO Aid Observatorio Training Handbook

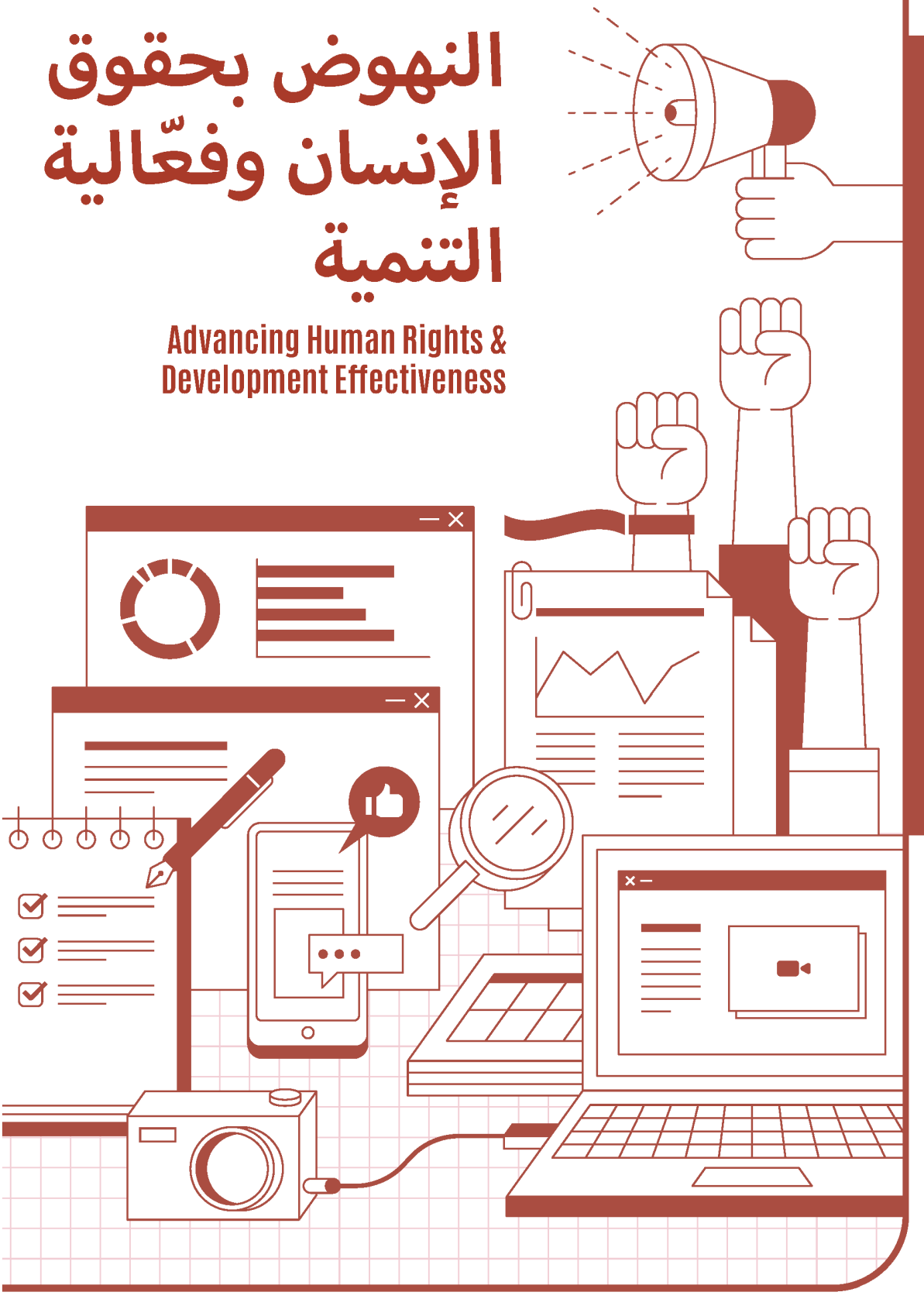

The Reality of Aid Network
A Pre-eminent Southern-led North/South Network on Reforming Aid Policies and Practices

CSOPartnership for Development Effectiveness

TAIWAN FOUNDATION for DEMOCRACY 財團法人 臺灣民主基金會

Sida

European Commission

Published by

The Reality of Aid Network
A Pre-eminent Southern-led North/South Network on Reforming Aid Policies and Practices

CSOPartnership for Development Effectiveness

Reality of Aid – Asia Pacific Secretariat
CSO Partnership for Development Effectiveness Asia Secretariat
3/F IBON Center
114 Timog Avenue
Quezon City 1103
Philippines

This research would not have been possible without the contributions from members of Reality of Aid - Asia Pacific and CSO Partnership for Development Effectiveness Asia. Gratitude is also extended to IBON International for its utmost support and guidance.

Managing Editor: Sarah Isabelle Torres
Writer and Consultant: Marjorie Pamintuan
Layout and Cover Design: Allen John Guanzon

Reality of Aid – Asia Pacific
CSO Partnership for Development Effectiveness Asia
Phone: +632 927 7060 to 62 loc 201
Telefax: +632 927 6981
Website: www.realityofaid.org

October 2020

European Commission

Sida

TAIWAN FOUNDATION for DEMOCRACY 財團法人 臺灣民主基金會

This publication has been produced with the financial assistance of the European Commission, Swedish International Development Cooperation Agency, and Taiwan Foundation for Democracy. The contents of this publication are the sole responsibility of RoA-AP and CPDE Asia, and can under no circumstances be regarded as reflecting the position of aforementioned donors.

This book may be reproduced in whole or in part with proper acknowledgement to RoA-AP and CPDE Asia.

النهوض بحقوق الإنسان وفعّالية التنمية

Advancing Human Rights & Development Effectiveness

الدليل التدريبي المعني بمرصد المعونة لمنظّمات المجتمع المدني

CSO Aid Observatorio Training Handbook

جدول المحتويات

المقدّمة 4

ما الجديد في الدليل التدريبي المعني بمرصد المعونة لمنظّمات المجتمع المدني 2020؟ 5

الوحدة 01 مفاهيم ومبادئ التعاون في مجال المعونة والتنمية 6

الجلسة 1-1: مفاهيم ومبادئ التعاون في مجال المعونة والتنمية 8

I. من فعالية المعونة إلى التعاون الإنمائي الفعال 8

II. التحديات التي تواجهها منظمات المجتمع المدني في العمل المتعلق بتعزيز فعالية التنمية 14

الجلسة 1-2: مفاهيم ومبادئ التعاون في مجال المعونة والتنمية 16

I. النواحي التقنية والإجرائية لتقديم المعونة والتعاون الإنمائي 16

A. اللاعبون الرئيسيون في نظام تقديم المعونة 17

B. تتبع مسارات تدفق المعونة 21

C. التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الإنمائي بين بلدان الجنوب 25

D. متابعة التعاون الإنمائي بين بلدان الجنوب 27

الجلسة 1-3: فعالية التنمية المبادئ 32

I. إطار تقييم فعالية التنمية 32

الجلسة 1-4: نحو إيجاد إطار ديمقراطي وقائم على حقوق الإنسان للتعاون الإنمائي بشأن التنمية المستدامة. 36

I. تفعيل إطار ديمقراطي للتعاون الإنمائي قائم على حقوق الإنسان 36

النشاط 1-1: نحو إيجاد إطار ديمقراطي وقائم على حقوق الإنسان للتعاون الإنمائي بشأن التنمية المستدامة. 38

الوحدة 02 الأبحاث الموجّهة لخدمة الشعوب في مجال التعاون الإنمائي 40

الجلسة 2-1: جراء الأبحاث الموجّهة لخدمة الشعوب 42

I. ما هي الأبحاث الموجّهة لخدمة الشعوب؟ 42

II. مبادئ إجراء الأبحاث الموجّهة لخدمة الشعوب 43

الجلسة 2-2: مرصد المعونة لمنظّمات المجتمع المدني 44

I. ما هو مرصد المعونة لمنظّمات المجتمع المدني؟ 44

A. الأبحاث الموجّهة لخدمة الشعوب في مرصد المعونة 45

الجلسة 2-3: الإجراءات في الأبحاث الموجّهة لخدمة الشعوب في إطار التعاون الإنمائي 46

I. سبع خطوات لإجراء الأبحاث الموجّهة لخدمة الشعوب في إطار التعاون الإنمائي 47

الوحدة 03 الوصول إلى مصادر البيانات وإدارتها 52

الجلسة 3-1: البيانات المفتوحة ومبادئ إدارة البيانات 54

I. ما هي البيانات 54

II. ما هي البيانات المفتوحة؟ 54

A. ما هي فوائد البيانات المفتوحة؟ 55

B. ب.أمثلة عن قواعد البيانات المفتوحة 55

C. ج.ما هي المبادرة الدولية للشفافية في المعونة؟ 56

III. ما هي إدارة البيانات؟ 56

A. مبادئ إدارة البيانات 57

الجلسة 3-2: مصادر البيانات 59

I. ما هي أنواع المعلومات المتعلّقة بالمعونة؟ 59

II. مصادر البيانات 60

النشاط 2: تصميم بحث لمرصد المعونة لمنظّمات المجتمع المدني 61

الوحدة 04 الأبحاث الموجّهة لخدمة الشعوب في مجال التعاون الإنمائي 63

الجلسة 4-1: أعمال الدعوة 63

I. أهمية الدعوة إلى تعزيز فعالية التنمية 63

II. خمس خطوات للعمل في مجال الدعوة 64

النشاط 3-1: صياغة مسودة خطة الدعوة لنتائج مرصد معونة منظمات المجتمع المدني (الجزء أ) 69

الجلسة 4-2: طرق القيام بأعمال الدعوة 70

النشاط 3-2: صياغة خطّة مناصرة لنتائج أبحاث مرصد المعونة لمنظّمات المجتمع المدني (الجزء ب) 77

المقدّمة

لعبت جهود المناصرة والحملات التي قامت بها منظّمات المجتمع المدني دورًا كبيرًا في تحويل الخطاب المتعلّق بالتعاون الإنمائي من خطابٍ يُركّز على فعّالية المعونة فحسب، وتحديدًا الجوانب التقنية لتقديم المعونة، نحو خطابٍ يتمحور حول فعّالية التنمية على نطاقٍ شامل، حيث اكتسبت الأُطُر القائمة على حقوق الإنسان الاعتراف والقبول.

من أكرا، إلى باريس، ثمّ بوسان، قدّمت منظّمات المجتمع المدني دعمًا فعّالًا لجهود المناصرة مع نتائج أبحاثها حول الآثار المترتّبة على ممارسات المعونة آنذاك والسُبُل التي يمكن اعتمادُها لتحقيق التنمية بشكل أفضل عن طريق النُهُج القائمة على حقوق الإنسان. وجاءَ الاعتراف بمنظّمات المجتمع المدني كجهات فاعلة في التنمية، ليُشكّل إنجازًا مهمًّا آخر تحقَّق في بوسان.

ولكنْ، على الرغم من التزام وثيقة «شراكة بوسان» بإرساء بيئة تمكينية لمنظّمات المجتمع المدني، إلّا أنَّها لا تضمن المساءلة عن جميع الالتزامات التي تعهّدت بها جميع البلدان/الجهات المعنيّة بالتعاون الإنمائي. ففي غياب إطار المساءلة، تبرز إشكالية الشفافية والمساءلة في رصد المعونة والوصول إلى المعلومات المتعلّقة بالمعونة. فحتّى تتمكّن منظّمات المجتمع المدني من إشراك الجهات المانحة والحكومات والجهات المعنيّة الأخرى بشكلٍ فاعل في النهوض بإصلاح فعّالية المعونة والتنمية، لا بدّ من توفّر بيانات عالية الجودة ومتاحة حول المعونة. فلا شكّ في أنَّ توفير المعلومات المتعلّقة بالمعونة وإتاحة لمجموعة أوسع من الجهات المعنيّة يسمحان بتعزيز كفاءة وفعّالية إدارة المعونة، وبالتالي رفع مستوى تأثيرها الإنمائي.

في العام ٢٠١٣، نشرت «شبكة واقع المعونة – آسيا والمحيط الهادئ» دورةً تدريبية حول «مرصد المعونة لمنظّمات المجتمع المدني» من أجل تعزيز قدرات منظّمات المجتمع المدني على رصد المعونة، وتشجيع الشراكات بين منظّمات المجتمع المدني، والتركيز على تناسُق أعمال رصد المعونة، في سبيل المشاركة على السياسات استنادًا إلى الأدلّة في مجال بشأن فعّالية المعونة والتنمية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. عكست الوحدات التدريبية للعام ٢٠١٣ المفاهيم والتعاريف بدءًا بفعّالية المعونة وصولًا إلى فعّالية التنمية، على النحو الذي تدعو إليه «شراكة بوسان لتعاون إنمائي فعّال».

بعد سبع سنوات، أصدرت «شبكة واقع المعونة – آسيا والمحيط الهادئ» و«شراكة منظّمات المجتمع المدني من أجل فعّالية التنمية – آسيا» هذا الدليل التدريبي المُحدَّث الحالي بهدف:

1. إظهار التحوّلات في هيكلية المعونة والتعاون الإنمائي، وكذلك الطابع المتغيّر الذي يتّسم به «مرصد المعونة لمنظّمات المجتمع المدني»؛
2. وضع مفاهيم وأمثلة التعاون الإنمائي في السياق الحالي؛
3. مناقشة التحدّيات الجديدة والاتّجاهات الناشئة؛
4. تشجيع منظّمات المجتمع المدني على اعتماد طرق مبتكرة لرصد المعونة والمشاركة في السياسات؛
5. تسخير قدرات منظّمات المجتمع المدني للمساهمة في «مرصد المعونة لمنظّمات المجتمع المدني» الخاصّ بـ«شبكة واقع المعونة».

يتألّف الدليل التدريبي المُحدَّث ممّا يلي:

الوحدة التدريبية الأولى. مفاهيم ومبادئ التعاون في مجال المعونة والتنمية

الوحدة التدريبية الثانية. الأبحاث الموجّهة لخدمة الشعوب في مجال التعاون الإنمائي

الوحدة التدريبية الثالثة. الوصول إلى مصادر البيانات وإدارتها

الوحدة التدريبية الرابعة. النشر والتعميم

ما الجديد في الدليل التدريبي المعني بمرصد المعونة لمنظّمات المجتمع المدني 2020؟

1. تتشابه الوحدات التدريبية بين نسخة عام ٢٠٢٠ ونسخة عام ٢٠١٣، ولكنْ تمّ تعديل الجلسات في كلّ وحدة تدريبية من أجل تحديث كلّ جلسة وتحسين الجانب العملي والشمولية.
2. يمكن النظر إلى الأنشطة الثلاثة (٣) في هذه النسخة باعتبارها مترابطة ومتكاملة، ما يؤدّي إلى تعزيز قدرات منظّمات المجتمع المدني لإجراء الأبحاث في إطار «مرصد المعونة لمنظّمات المجتمع المدني» الخاصّ بشبكة «واقع المعونة»، ونشر النتائج وتعميمها.
3. إلى جانب رصد المعونة من الجهات المانحة التقليدية الثنائية والمتعدّدة الأطراف ومؤسّسات التمويل الدولية، أُضيفَ أيضًا جانبٌ متعلّق برصد التعاون بين بلدان الجنوب نظرًا لازدياد المزوّدين من بلدان الجنوب.
4. أصبحت الجلسات الواردة ضمن الوحدة التدريبية الرابعة. النشر والتعميم تتضمّن مجموعة متنوّعة من الطرائق التي تنسجم مع هذا العصر الرقمي.
5. أوراق عمل الأنشطة مُرفَقة بهذا الدليل.

إنَّ «الدليل التدريبي المعني بمرصد المعونة لمنظّمات المجتمع المدني ٢٠٢٠» لا يُلبّي احتياجات منظّمات المجتمع المدني المخضرمة فحسب، بل يلبّي أيضًا احتياجات الجيل الجديد من منظّمات المجتمع المدني والناشطين والباحثين وغيرهم من الجهات المعنيّة بقطاع التنمية، بهدفٍ نهائي يتمثّل بتحقيق أهداف «مرصد المعونة لمنظّمات المجتمع المدني» الخاصّ بشبكة «واقع المعونة»:

1. تعزيز الوعي والشفافية بشأن إدارة المعونة من قِبَل الحكومات المستفيدة ومزوّدي التعاون الإنمائي؛
2. المساعدة في البحث والتحليل حول اتّجاهات وتأثيرات مشاريع التنمية والشراكات بين القطاعَيْن العام والخاصّ؛
3. تعزيز تعاون منظّمات المجتمع المدني مع الحكومات المستفيدة والمانحة والمزوّدين الآخرين من أجل ضمان الفعّالية والكفاءة في استخدام الأموال العامّة وحماية حقوق الإنسان والديمقراطية؛
4. دعم حملات المناصرة على مستوى المجتمعات المحلّية أو المنظّمات القاعدية والشعبية للتأكيد على حقوقهم الديمقراطية والسعي إلى إرساء الشفافية والمساءلة من الحكومات والمزوّدين الآخرين؛
5. تيسير التعلُّم المشترك والحوار بين منظّمات المجتمع المدني، وصانعي السياسات، والأوساط الأكاديمية، والإعلام، والناشطين، في سبيل تعزيز التنمية المستدامة القائمة على حقوق الإنسان والمدفوعة من الناس، وتوجيه الحلول أو التوصيات الفعّالة.

الوحدة 01

مفاهيم ومبادئ التعاون في مجال المعونة والتنمية

أهداف الوحدة

1. تقديم لمحة عن كيفية تطور الحديث حول فعالية المساعدة ليصبح حديثًا عن فعالية التنمية.
2. تعريف الحضور بالنواحي الفنية والإجرائية لمنظومة المساعدة والتحديات التي تواجهها منظمات المجتمع المدني.
3. تسهيل تصور المسارات نحو الأطر القائمة على حقوق الإنسان والديموقراطية للتعاون التنموي والذي سيسهم في تحقيق التنمية المستدامة.

الوقت المخصص: ٣ ساعات على الأقل

وسط الفشل الصارخ لبرامج المساعدات الهادفة إلى تقديم الدعم للبلدان الفقيرة لتحقيق الأهداف التنموية، حاولت الجهات المانحة إدخال إصلاحات تطال فعالية المساعدات باذلة جهودًا حثيثة تهدف إلى زيادة أثر المساعدات في تخفيض مستويات الفقر وتسريع الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية (MDGs). ومع ذلك، فقد انصب تركيز تلك الإصلاحات على القضايا التقنية بدلًا من صياغة السياسات التنموية.

تُعرف المعونة أيضًا اصطلاحًا بتسمية المساعدة الإنمائية الرسمية (ODA) وتعرفها لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD-DAC)
بكونها مساعدة حكومية تستهدف تعزيز التنمية الاقتصادية ورفاه البلدان النامية. تلتزم الحكومات المانحة بتقديم ٠٫٧٪ من إجمالي دخلها القومي كمساعدات إنمائية رسمية.

في سلسلة من المنتديات رفيعة المستوى، تحولت الاهتمامات تدريجيًا نحو قضايا التنمية الشاملة. وسرعان ما تحول جدول الأعمال من كونه مجرد ضبط لإجراءات وأنظمة توصيل المعونة ليشمل فعالية التنمية،

وليأخذ على عاتقه مؤخرًا تأسيس بنية تنموية جديدة وسط العديد من الأزمات العالمية.

يقدم التعاون التنموي الجديد الذي تم تصوره في وثيقة شراكة بوسان شبكة جديدة متشعبة من الشراكات التي تعالج نواحي مختلفة من أجندة التنمية. وفي ظل الشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال (GPEDC)، تلعب منظمات المجتمع المدني (CSOs) دورًا مهمًا في ضمان تحقيق برامج المعونة والتنمية نتائج تنموية وسط تداخل معقد للمصالح.

ونظرًا إلى سعي الشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال حاليًا لتحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وبشكل خاص الهدف ١٧، تبرز الحاجة لرقابة أكثر صرامة لضمان التزام برامج التنمية بمبادئ حقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والشفافية والمساءلة، والعمل اللائق.

تقسم هذه الوحدة إلى أربع جلسات ونشاط واحد:

الجلسة 1-1:

تاريخ فعالية المعونة والتنمية	تقديم لمحة عامة عن المنتديات رفيعة المستوى التي ساهمت في تعزيز النقاشات حول فعالية المعونة والتنمية والمبادئ والالتزامات المتفق عليها بين القطاعات التنموية، ودور منظمات المجتمع المدني في مراقبة توصيل المعونة، والتحديات التي تواجهها منظمات المجتمع المدني فيما يتعلق في إيجاد البيئة الداعمة

الجلسة 1-2:

فهم هيكلية التعاون بشأن المعونة والتنمية	تقديم لمحة عامة حول نظام المعونة ومراقبة فعالية المعونة من قبل منظمات المجتمع المدني.

الجلسة 1-3:

مبادئ فعالية التنمية	يتم مناقشة مبادئ فعالية التنمية وبعض أطر العمل المستخدمة في مراقبة تطبيق تلك المبادئ

الجلسة 1-4:

نحو إيجاد إطار ديمقراطي وقائم على حقوق الإنسان للتعاون الإنمائي بشأن التنمية المستدامة	يحدد المبادئ الأساسية للتحول في أنظمة التعاون الإنمائي العالمية الحالية.

النشاط 1

وضع نظرية تغيير لتعاون تنموي قائم على حقوق الإنسان لتحقيق التنمية المستدامة	تشجيع المشاركين على تطبيق الأفكار التي تعلموها من الجلسات الأربعة السابقة من خلال تصور مسارات نحو تحقيق التعاون التنموي بين الأشخاص.

الجلسة 1-1
مفاهيم ومبادئ التعاون في مجال المعونة والتنمية

نتائج التعلم

بعد انتهاء هذه الجلسة، سيكون المشاركون قادرين على:

1. معرفة المنتديات رفيعة المستوى التي صاغت أجندة فعالية المعونة والتنمية.
2. تحديد التحديات ونقاط العمل في ظل إطار فعالية المعونة والتنمية الحالي.

المواد

- عرض شرائح «باوربوينت» و\أو سبورة ورقية
- شاشة عرض LCD
- مؤشرات

العملية

1. شرح نتائج التعلم المتوقعة من الجلسة.
2. سؤال المشاركين عمّا إذا قاموا بحضور أيّ منتديات حول المعونة والتنمية
3. سؤال المشاركين عن آرائهم حول مشاركة منظمات المجتمع المدني في تلك المنتديات من خلال ذكر أول كلمة تتبادر إلى أذهانهم.
4. مناقشة لمحة عامة حول المنتديات رفيعة المستوى المعنية بفعالية المعونة والتنمية.
5. تحفيز النقاش من خلال استخدام الأسئلة المقترحة في نهاية الجلسة.

ا. من فعالية المعونة إلى التعاون الإنمائي الفعال

اكتسبت قضية فعالية المعونة والتعاون الإنمائي أهمية بارزة منذ توقيع إعلان باريس بشأن فعالية المعونة في إطار منتدى باريس رفيع المستوى الثاني الذي أشرفت على تنظيمه منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) في عام ٢٠٠٥. ويعدّ إعلان باريس إنجازًا غير مسبوق بالنسبة لمجتمع الجهات المانحة العالمي والحكومات الشريكة، حيث التزموا بالمبادئ الرئيسية لإجراء إصلاحات لأنظمة تقديم المعونة. ومنذ ذلك الحين، شهد جدول أعمال فعالية المعونة تطورًا كبيرًا وانتقل من التركيز بشكل ضيق على إدارة وتوصيل المعونة ليشمل اتباع منهجيات قائمة على حقوق الإنسان في العمليات الناجحة.

لعبت منظمات المجتمع المدني دورًا رئيسيًا في تحويل تطوير جدول الأعمال من خلال دفع الإصلاحات في مجال التعاون الإنمائي إلى ما وراء إعلان باريس، وتعميق أنشطة جدول الأعمال لتغطي قضايا مثل المشروطية والمعونة المشروطة، وتطوير آليات أفضل للمسائلة على المستوى الوطني والدولي. نستعرض فيما يلي وصفًا للعمليات الرئيسية في إطار المعونة والتعاون الإنمائي والمبادئ المتفق عليها المتعلقة بكل عملية.

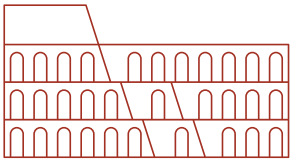

2003

المنتدى الأول رفيع المستوى المعني بالتنسيق

روما، إيطاليا

الوثيقة الختامية
إعلان روما المعني بالتنسيق

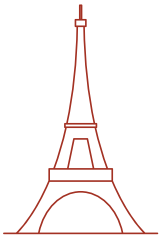

2005

المنتدى الثاني رفيع المستوى

باريس، فرنسا

الوثيقة الختامية
إعلان باريس بشأن فعالية المعونة

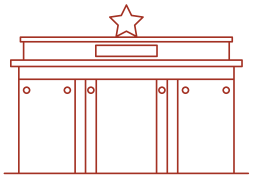

2008

المنتدى الثالث رفيع المستوى

أكرا، غانا

الوثيقة الختامية
برنامج عمل أكرا (AAA)

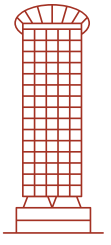

2016

الاجتماع الثاني رفيع المستوى للشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال

نيروبي، كينيا

االوثيقة الختامية
وثيقة نيروبي الختامية (NOD)

2014

الاجتماع الأول رفيع المستوى للشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال

مكسيكو سيتي، المكسيك

الوثيقة الختامية
البيان الصادر

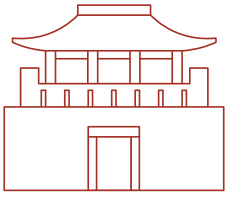

2011

المنتدى الرابع رفيع المستوى

بوسان، كوريا الجنوبية

الوثيقة الختامية
شراكة بوسان من أجل التعاون الإنمائي الفعال

1. المنتدى الأول رفيع المستوى المعني بالتنسيق روما، إيطاليا (2003)

الوثيقة الختامية: شكل إعلان روما المعني بالتنسيق الجيل الأول من إصلاحات فعالية المعونة المعتمدة من قبل مجتمع الجهات المانحة. وتتضمن الإجراءات ذات الأولوية وفقًا لإعلان روما ما يلي:

- تقديم المساعدة الإنمائية بشكل يتوافق مع أولويات البلدان التي تتلقاها ومواعيد احتياجها.
- تركيز جهود الجهات المانحة على تفويض أمور التعاون وزيادة مرونة موظفيها في البرامج والمشاريع القطرية.
- تشجيع الممارسات الجيدة ومراقبتها، ودعم ذلك بالعمل التحليلي للمساعدة في تعزيز الدور القيادي الذي من الممكن أن تلعبه الدول المستفيدة في تحديد مسارها الإنمائي.

الانتقادات الرئيسية التي واجهها منتدى روما رفيع المستوى:

- ركز الإعلان بشكل ضيق على النواح التقنية والإجرائية لتقديم المعونة، بدلًا من إيلاء المشاكل الحرجة المرتبطة بالمساعدات الإنمائية الرسمية المزيد من الاهتمام، والتي تتضمن مشروطية السياسات، والمعونة المشروطة، والملكية.
- لم ينجح المنتدى بوضع أهداف محددة وملتزمة بالوقت للبلدان المانحة للوفاء بتعهداتهم طويلة الأمد التي تشمل منح ٠٫٧٪ من إجمالي دخلهم القومي كمساعدات إنمائية رسمية.
- يؤدي تعزيز التنسيق بين الجهات المانحة في الواقع إلى تعزيز التأثير الجماعي للجهات المانحة تجاه البلدان المتلقية للمعونة، ويؤدي ذلك إلى تفاقم اختلال ميزان القوة بين كلا الجانبين، الأمر الذي كان سببًا جذريًا في العديد من المشكلات المرتبطة بالمساعدة الإنمائية الرسمية.

2. المنتدى الثاني رفيع المستوى: باريس، فرنسا (2005)

الوثيقة الختامية: يمثل إعلان باريس بشأن فعالية المعونة الجيل الثاني من إصلاحات فعالية تقديم المعونة. وتتضمن مبادئه الأساسية:

- الملكية: يتعين على البلدان الشريكة الاضطلاع بدور قيادي فعال في وضع سياساتها واستراتيجياتها الإنمائية وتنسيق الإجراءات الإنمائية.
- المواءمة: يتعين على الجهات المانحة الارتكاز في دعمهم الشامل إلى الاستراتيجيات والإجراءات المتبعة من قبل البلدان الشريكة ومؤسساتها ذات الصلة.
- التنسيق: زيادة التنسيق والشفافية والفعالية الجماعية للإجراءات التي تتخذها الجهات المانحة.
- الإدارة من أجل تحقيق النتائج: يجب تعزيز اتخاذ القرارات وإدارة الموارد وفق منهجية تركز على تحقيق النتائج.
- المساءلة المتبادلة: يجب ان يخضع الشركاء والجهات المانحة لمساءلة متبادلة على النتائج الإنمائية.

الانتقادات الرئيسية التي واجهها منتدى باريس رفيع المستوى:

- •تشمل الملكية الحقيقية على سبيل المثال لا الحصر الدور القيادي الذي تلعبه الحكومات في وضع السياسات الإنمائية.

- يجب أن يشمل ذلك ملكية الشعب والمجتمعات للعملية الإنمائية. ولا يقتصر ذلك فقط على «الملكية» بل يعني «الملكية الديمقراطية والمحلية».
- لا يكفي أن تربط الجهات المانحة المعونات بالاستراتيجيات الوطنية للبلدان، بل يجب أن يكون واضحًا أيضًا أن البلدان المتلقية للمعونة قد طورت هذه الاستراتيجيات بشكل مستقل في سياق الملكية الديمقراطية والمحلية. يشكل التأثير «ما وراء الكواليس» للخبراء والاستشاريين والضغوطات غير الرسمية من قبل الجهات المانحة أهم المشكلات الرئيسية.
- فيما يؤدي التنسيق إلى حدوث تأثيرات سلبية تتجلى في تخفيض المنافسة فيما يتعلق بتقديم المعونة والحد من خيارات البلدان المستفيدة. وتعزز مكانة مؤسسات التمويل الدولية بصفتها المحكم الأساسي لسياسات تقديم المعونة.
- لا يمكن أن تكون الإدارة من أجل تحقيق النتائج فعالة إلا عندما تكون النتائج المستهدفة هي الحد ممن الفقر وتعزيز حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين. ويتطل ذلك استشارة الجهات الفاعلة المحلية في عملية تقييم النتائج واستخدام معلومات حول التوزع الجنساني.
- يتطلب مبدأ المساءلة المتبادلة تطوير آليات معينة تستطيع بها البلدان المتلقية للمعونة مساءلة الجهات المانحة. مجددًا، لا يجوز أن يقتصر ذلك على الجهات المستفيدة الحكومية، بل يجب أن يشمل المجتمعات الأكثر تأثرًا بالمعونة المنفقّة.

3. المنتدى الثالث رفيع المستوى: أكراء غانا (2008)

الوثيقة الختامية: يتضمن برنامج عمل أكرا العناصر التالية:

- التزام الجهات المانحة بإجراء حوارات واسع النطاق على المستوى القطري بشأن السياسات الإنمائية، وتعزيز قدرة الشركاء من البلدان النامية على إدارة التنمية واستخدام الأنظمة القطرية.
- التزام الجهات المانحة بالتعاون الوثيق مع البرلمانات والسلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني ومعاهد البحث العلمي ووسائل الإعلام وجهات القطاع الخاص.
- وصف برنامج عمل أكرا إلى منظمات المجتمع المدني بأنها «جهات إنمائية فاعلة بحد ذاتها».
- تأكيد الجهات المانحة على تعهدهم بزيادة المعونة المقدمة مع الحد من تجزئة المعونة.
- يتعهد برنامج العمل بتعزيز المساءلة والشفافية من خلال تحسين إدارة المعلومات والتنسيق مع نظم المعلومات القطرية.

الانتقادات الرئيسية التي تلقاها منتدى أكرا رفيع المستوى:

- بينما شاركت منظمات المجتمع المدني بشكل فعال في التحضيرات، تم تجاهل مقترحاتها بشأن الالتزامات المحددة زمنيًا في الوثيقة الرئيسية.
- بقيت الجهات المانحة رافضة لإلغاء المعونة المشروطة بشكل نهائي. كما تهربوا من قضية أعباء الديون.

4. المنتدى الرابع رفيع المستوى: بوسان، كوريا الجنوبية (2011)

الوثيقة الختامية: تم توسيع جدول أعمال فعالية تقديم المعونة للمرة الأولى في إطار شراكة بوسان من أجل التعاون الإنمائي الفعال ليشمل فعالية التنمية. يستخدم مصطلحا «التعاون الإنمائي» والشراكات من أجل التنمية» بدلًا من «المعونة». يشير الأطراف لبعضهم البعض بتسمية «الشركاء». استبدلت «فعالية المعونة» بمصطلح «التعاون الإنمائي الفعال» ويشير مصطلح «التعاون من أجل فعالية التنمية» إلى البرنامج الإصلاحي الجديد. كما مهد منتدى بوسان رفيع المستوى الطريق لتشكيل الشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال (GPEDC)، والتي حلت مكان الفريق العامل على فعالية التنمية في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. يتبع للشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال ممثلين عن الجهات المانحة والحكومات ومجموعات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

أصبحت المبادئ المتفق عليها في بوسان مبادئ التعاون الإنمائي الفعال (EDC)، وتتضمن:

- **ملكية الدول النامية لحق وضع أولويات المشروعات التنموية:** فلا يمكن أن تنجح علاقات الشراكة بغرض التنمية إلا إذا تمت بقيادة الدول النامية، وبتطبيق المنهجيات الموضوعة تبعًا لظروف واحتياجات الدولة بعينها. وترسيخ وتفعيل الملكية الديموقراطية لحق صياغة السياسات.
- **التركيز على النتائج:** لا بد أن يكون للاستثمارات والجهود أثرًا ثابت ودائمًا على مسألة القضاء على الفقر والحد من عدم التكافؤ والتنمية المستدامة وعلى تعزيز قدرات الدول النامية بما يتماشى مع الأولويات والسياسات الموضوعة من قبل الدول النامية نفسها.
- **إنشاء علاقات شراكة شاملة بهدف التنمية:** ويعتبر الانفتاح والثقة والاحترام المتبادل والتعلم جوهر علاقات الشراكة الفعالة في دعم أهداف التنمية، مع الاعتراف بالأدوار المختلفة والمتكاملة لجميع الأطراف الفاعلة.
- **المساءلة المتبادلة والمساءلة فيما بين المستفيدين المستهدفين في التعاون،** وكذلك تجاه مواطني الدول والمنظمات والمؤسسات وأصحاب المصالح هي من الأشياء الضرورية لتحقيق النتائج المرجوة. تشكل الممارسات التي تتسم بالشفافية أساسًا لتعزيز المساءلة.

الانتقادات الرئيسية التي واجهتها وثيقة شراكة بوسان (BPd):

- على الرغم من تسليط وثيقة شراكة بوسان الضوء على المهام غير المكتملة لمنتدي باريس وأكرا، فقد أخفقت في معالجة غياب الالتزامات المحددة والأطر الزمنية.
- تقوم وثيقة شراكة بوسان على أساس طوعي بالكامل.
- لم تقدم التزامات ملموسة حول كيفية إنهاء مشروطية السياسات، وتحرير المعونة من القيود، ومعالجة عدم القدرة على التنبؤ بالمعونة.
- تعزيز النمو الذي يقوده القطاع الخاص، الأمر الذي يتناسب مع الإطار الليبرالي الجديد للتنمية المستدامة.
- يلقي شعار وثيقة شراكة بوسان أعباء العمل في تشكيل الشراكات على مستوى البلدان.

5. الاجتماع الأول رفيع المستوى للشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال: مكسيكو سيتي، المكسيك (2014)

الوثيقة الختامية: أكد البيان الصادر على الالتزامات الموضوعة في منتدى بوسان رفيع المستوى. وتطرق البيان إلى مواضيع التنمية الشاملة، والملكية الديمقراطية للبلدان، وتعزيز النظام الضريبي واستخدام أنظمة البلدان، والمساواة بين بين الجنسين وتمكين المرأة، ودعم منظمات المجتمع المدني كجهات فاعلة مستقلة. وتلتزم الجهات المانحة بإجراء حوارات واسع النطاق على المستوى القطري بشأن السياسات الإنمائية، وتعزيز قدرة الشركاء من البلدان النامية على إدارة التنمية واستخدام الأنظمة القطرية.

الانتقادات الرئيسية التي واجهها اجتماع المكسيك رفيع المستوى والبيان الصادر عنه:

- تفتقد وثيقة اجتماع المكسيك رفيع المستوى إلى تعزيز الالتزامات فيما يتعلق بالنهُج القائمة على حقوق الإنسان، ومعايير المساواة بين الجنسين وتمكين الأطر البيئية للمجتمع المدني.
- تميز الاجتماع رفيع المستوى والبيان الصادر عنه بتركيز غير متوازن على دور القطاع الخاص، لا سيما الشركات متعددة الجنسيات. ضعف معايير المساءلة المتعلقة باستثمارات القطاع الخاص.
- غياب المبادئ الخاصة بالتعاون الدولي، مثل الشفافية والملكية الديمقراطية.
- غياب خارطة الطريق حول كيفية إيصال عمليات ما بعد عام ٢٠١٥، وغياب اتساق السياسات بين الشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال وعمليات ما بعد عام ٢٠١٥.
- على الرغم من ورود معايير المساءلة في التعاون بين بلدان الجنوب في اللحظة الأخيرة من نهاية البيان الصادر، ما تزال الالتزامات قائمة على أساس طوعي وتظل المبادئ الهامة لفاعلية التنمية غير واضحة.

6. الاجتماع الثاني رفيع المستوى للشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال نيروبي، كينيا (2016)

الوثيقة الختامية: اعترفت وثيقة نيروبي الختامية بأهمية تنفيذ الالتزامات السابقة من أجل المضي قدمًا في تنفيذ جدول أعمال للتعاون الإنمائي الفعال. وتلتزم الوثيقة بتقويض التوجه القائم على تقليص وإغلاق المساحات المدنية والمساعدة على تطوير القدرة الكاملة لمساهمة منظمات المجتمع المدني في التنمية الفعالة. تعزز الوثيقة أيضًا الدور الذي تلعبه الشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال في الوفاء بالالتزامات الحالية المتعلقة بفعالية التنمية بالإضافة إلى دعم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. تبني لغة تميل إلى تشجيع المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، والارتقاء بدور الشباب في العملية التنموية.

الانتقادات الرئيسية التي واجهتها وثيقة نيروبي الختامية:

- غياب الإشارات إلى الملكية الديمقراطية باعتبارها عملًا مشتركًا متفق عليه في وثيقة شراكة بوسان.
- إضعاف دور المجتمع المدني في مساءلة الجهات الحكومية وعدم التركيز على أهمية ملكية كل بلد للعملية التنموية الاقتصادية والاجتماعية الخاصة به.
- ضعف وضوح الأهداف، والتي تتضمن الحد من الفقر وتقليل التفاوت في إمكانية استخدام التمويل الدولي العام لتنمية القطاع الخاص.

II. التحديات التي تواجهها منظمات المجتمع المدني في العمل المتعلق بتعزيز فعالية التنمية

لعبت الدعوة لتأييد وإشراك منظمات المجتمع المدني دورًا كبيرًا في تغيير أشكال الخطاب المتعلق بالتعاون الإنمائي من جدول أعمال «فعالية المعونة» إلى «فعالية التنمية» التي تبنت نهجًا قائمًا على حقوق الإنسان. من منتدى روما إلى منتدى نيروبي وما بعد ذلك، تعمل منظمات المجتمع المدني بلا كلل لضمان التزام الجهات المقدمة للتعاون الإنمائي بالوفاء بالتزامات المتعلقة بفعالية التنمية المتفق عليها في وثيقة بوسان. بعيدًا عن مبادئ التعاون الإنمائي الفعال، حققت منظمات المجتمع المدني انتصارًا آخر في الدعوة لها وإشراكها من خلال امتلاكها مقاعد مضمونة في أعلى هيئة لصياغة السياسات المتمثلة باللجنة التوجيهية للشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال.

تم الاعتراف رسميًا بدور منظمات المجتمع المدني في سياق التعاون الإنمائي للمرة الأولى في عام ٢٠٠٨ خلال فعاليات منتدى أكرا رفيع المستوى، حيث تمت الإشارة إلى منظمات المجتمع المدني بأنها «جهات إنمائية فاعلة بحد ذاتها». ويعني ذلك أنها قادرة على وضع الخطط الخاصة بها والأولويات والمنهجيات، وامتلاك حق المشاركة في صناعة القرار فيما يتعلق بالتعاون الإنمائي. وبصفتها جهات فاعلة مستقلة، توجه لها الدعوات لتعزيز المساءلة والفعالية في أنشطتها بما يتوافق مع مبادئ اسطنبول والإطار الدولي لفعالية التنمية لمنظمات المجتمع المدني (توافق آراء سيام ريب).

توافق آراء سيام ريب

تم وضع الصيغة النهائية لنتائج العملية الاستشارية في المنتدى المفتوح وتبنيها في يونيو ٢٠١١ خلال فعاليات الجمعية العالمية الثانية للمنتدى المفتوح في سيام ريب، كمبوديا.

- يعد أول بيان صادر عن المجتمع المدني حول فعالية عمل منظمات المجتمع المدني في التنمية.
- اعترف بشكل رسمي بدور منظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم كأساس لتحسين فعالية وجودة العمل الإنمائي لمنظمات المجتمع المدني على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي على المدى البعيد.
- يتضمن مبادئ اسطنبول الثمانية حول فعالية تنمية منظمات المجتمع المدني والمعايير الدنيا لتمكين سياسات وممارسات الحكومات والجهات المانحة.

مبادئ اسطنبول حول فعالية تنمية منظمات المجتمع المدني

نتائج المنتدى المفتوح لتجمع فعالية تنمية منظمات المجتمع المدني في اسطنبول ٢٨-٣٠، ٢٠١٠ والذي يعدّ دليلًا لمنظمات المجتمع المدني في عملها الإنمائي. وتشمل المبادئ التالية:

- احترام وتعزيز حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية
- تعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وحقوق المرأة والفتيات.
- التركيز على تمكين الشعوب والملكية الديمقراطية للمشاركة
- تعزيز الاستدامة البيئية
- ترسيخ الشفافية والمساءلة
- السعي إلى تشكيل شراكات منصفة قائمة على التكافل
- خلق المعرفة ومشاركتها والالتزام بالتعلم المتبادل
- الالتزام بتحقيق تغيير إيجابي مستدام

المصدر: https://csopartnership.org/resource/istanbul-principles-for-cso-development-effectiveness

تتمتع منظمات المجتمع المدني حاليًا بصلاحية المشاركة في برامج التعاون الإنمائي على صعيد التخطيط والتنفيذ والمراقبة والتقييم. تقدم وثيقة شراكة بوسان مساحة لمنظمات المجتمع المدني لمشاركة الجهات المانحة والحكومات في السعي لتحقيق مصالح الفقراء في التعاون الإنمائي من خلال المنصات والشراكات. ووفقًا لوثيقة شراكة بوسان[1]:

«تلعب منظمات المجتمع المدني دورًا مهمًا في تمكين الأشخاص من المطالبة بحقوقهم، والترويج للمناهج الداعمة للحقوق، وتشكيل السياسات التنموية وعلاقات الشراكة المتعلقة بالعملية التنموية والإشراف على تنفيذها.

كما أنها تقدم خدمات تعتبر متممة لتلك الخدمات التي تقدمها الدولة. وإقرارا منا بدورها، سنقوم بما يلي:

a. تنفيذ التزاماتنا التي تعهدنا بها بالكامل لتمكين منظمات المجتمع المدني من ممارسة أدوارها باعتبارها أطراف فاعلة مستقلة في مجال التنمية، مع التركيز بشكل خاص على تمكين بيئة عمل متسقة مع الحقوق الدولية المتفق عليها، وهو ما يعظّم من مساهمة منظمات المجتمع المدني في التنمية.

b. تشجيع منظمات المجتمع المدني على تنفيذ الممارسات التي تسهم في تعزيز مبادئ المساءلة لديها ومساهمتها في فعالية التنمية، مسترشدة بمبادئ اسطنبول وإطار العمل الدولي لفعالية التنمية في منظمات المجتمع المدني».

على الرغم من التقدم المحرز في تعزيز مشاركة منظمات المجتمع المدني في جدول أعمال فعالية التنمية، ما يزال هنالك الكثير من التحديات المتعلقة بالبيئة التمكينية لمنظمات المجتمع المدني. تأسف منظمات المجتمع المدني على نشوء توجهين ضارين للتعاون الإنمائي هما: استحواذ الشركات على التنمية وتقليص وإغلاق المساحات المدنية. يتنامى دور الشركات الكبرى -الشركات متعددة الجنسيات والشركات عبر الوطنية ومؤسسات التمويل الدولي- في صياغة وتنفيذ المبادرات الإنمائية. وتسعى هذه المبادرات في أغلب الأحيان إلى تحقيق الربح على حساب مصالح المجتمعات والكوكب على حد سواء.

ووفقًا لتقرير الفعالية الإنمائية لمنظمات المجتمع المدني[2] لدورة المراقبة الثالثة لالتزامات أصحاب المصالح في الشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال، تبقى المشاورات الحكومية مع منظمات المجتمع المدني بشأن سياسات التنمية عرضية وحتى غائبة في العديد من البلدان.

في البلدان التي تحدث فيها مشاورات حكومية، تأسف منظمات المجتمع المدني لأن الجودة غير كافية من حيث التوقيت والشفافية والانتظام. كما تعاني حوارات أصحاب المصالح المتعددين من المشكلة ذاتها المتمثلة في الافتقار إلى الانتظام المؤسسي ومحدودية مشاركة منظمات المجتمع المدني، والتي غالبًا ما يتم تنظيمها لتبني الأولويات الحكومية القائمة.

وفي الوقت نفسه، تتزايد الهجمات العلنية أو السرية على مكونات المجتمع المدني والتي تهدف إلى تقويض عزيمة الناس عن المطالبة بحقوقهم. وتتراوح الإجراءات القمعية بين متطلبات الشفافية والمساءلة المرهقة إلى حالات المضايقة والاعتقال والقتل. قُتل أكثر من ٩٠٠ مدافع عن حقوق الإنسان منذ عام ٢٠١٦. ووقع ١٨٢ جريمة منها على الأقل بين عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨.

يؤدي الافتقار إلى المساحة والفرص المتاحة أمام المجتمع المدني للمشاركة في العمليات المتعلقة بفعالية التنمية، والسياقات السياسية السلبية، والهجمات التي يتعرض إليها منظمات المجتمع المدني، إلى فرض قيود على عمل منظمات المجتمع المدني المتعلق بفعالية التنمية. إلى جانب عوامل أخرى مثل الافتقار إلى الشفافية في الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالمعونة، وانعدام المساءلة لعمليات التفاوض والتخطيط والتنفيذ والمراقبة التي تنطوي عليها برامج ومشاريع المعونة، والتي تؤدي إلى إعاقة مشاركة منظمات المجتمع المدني في دعوات تحقيق فعالية التنمية، وتكرس أيضًا الافتقار إلى بيئة ملائمة لاتخاذ منظمات المجتمع المدني دورًا إنمائيًا فاعلًا.

بصرف النظر عن العوامل الخارجية، يجب معالجة العوامل الداخلية التي تتضمن محدودية قدرات منظمات المجتمع المدني على فهم بعض عمليات وضع السياسة، والمؤسسات والجهات الفاعلة، وضعف قدرتها على إجراء الأبحاث، عدم ملاءمة الاستراتيجيات المتعلقة بالمناصرة والمشاركة في وضع السياسات.

أسئلة للمناقشة

1. ما هي برأيكم أهم الإنجازات التي حققتها منظمات المجتمع المدني في المنتديات رفيعة المستوى تلك؟
2. ما هي القضايا الأخرى التي تستحق الكفاح؟

1 شراكة بوسان من أجل التعاون الإنمائي الفعال، الفقرة 22. https://www.oecd.org/dac/effectiveness/49650173.pdf

2 أفكار المجتمع المدني حول التقدم المحرز في تحقيق التنمية الفعالة: التضامن والمساءلة والشفافية.
https://c419de57-e749-4591-9016- 5feb763746da.filesusr.com/ugd/9f29ee_44f4e59a973f47fb920f6ce8d66cba08.pdf

الجلسة 1-2
مفاهيم ومبادئ التعاون في مجال المعونة والتنمية

نتائج التعلم

بفي نهاية هذه الجلسة، سيتمكن المشاركون من:

1. معرفة النواحي التقنية والإجرائية للمعونة والتعاون الإنمائي
2. تحديد أنواع تدفقات المعونة والجهات الإنمائية الفاعلة الرئيسية في نظام المعونة.

المواد

- عرض شرائح «باوربوينت» أو سبورة
- شاشة عرض LCD
- مؤشرات

العملية

1. شرح نتائج التعلم المتوقعة من الجلسة.
2. مناقشة النواحي التقنية والإجرائية للمعونة والتعاون الإنمائي بين بلدان الجنوب

ا. النواحي التقنية والإجرائية لتقديم المعونة والتعاون الإنمائي

يشير مصطلح نظام المعونة أو هيكل المعونة إلى كيفية إدارة ومراقبة وتقييم المساعدة الإنمائية الرسمية من قبل أصحاب المصلحة (الحكومات المانحة، والبلدان المستفيدة، ومؤسسات التمويل متعددة الأطراف والدولية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني).
وعلى الرغم من أن النظام والهيكل يتطلبان وجود هيكلية منظمة بشكل جيد لتنسيق سياسات وإجراءات التعاون الإنمائي، ولكن في الحقيقة فإن «هيكل المعونة» مجزأ إلى حد كبير حيث تأخذ الجهات المانحة القرارات على نحو فردي بناءً على أولوياتها الخاصة والتي عادة ما تكون مدفوعة بأهداف سياساتها الخارجية أو بعلاقتها التاريخية وغير ذلك، والتي ليس بالضرورة أن تكون متوائمة مع أولويات البلدان المستفيدة أو أهداف التنمية المستدامة.

يحافظ ذلك على التفاوتات في القوة القائمة بين الجهات المانحة والبلدان المستفيدة.. كما تقود تلك البلدان المانحة القوية العديد من الهيئات متعددة الأطراف التي تواصل في سيطرتها على نظام تقديم المعونة، مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

يعزز تعقيد وتجزئة هياكل المعونة الحالية عدم اتساق السياسات بين المؤسسات العالمية المختلفة، فلكل منها أهدافها وعضوياتها ومساحتها السياسية الخاصة. فعلى سبيل المثال، يتألف نظام الأمم المتحدة من العديد من الهيئات المنشأة بموجب معاهدات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة، بما في ذلك البنك الدولي وصندوق النقد الدولي[3]. كما أضفت الأمم المتحدة الطابع المؤسسي على تكتلات الدول الأعضاء أو المنظمات الحكومية الدولية، مثل مجموعة الـ ٧٧ والتشكيلات الإقليمية؛ إلى جانب إضفاء الطابع المؤسسي على الدول غير الأعضاء مثل مجموعة الخمسة ومجموعة العشرين ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

تم بذل الجهود لمعالجة تجزئة المعونة، بالإضافة إلى مسائل أخرى متعلقة بالتعاون الإنمائي خلال الاجتماعات متعددة الأطراف بشأن فعالية تقديم المعونة (انظر الجلسة ١-١). في سياق ما بعد منتدى بوسان، يتم تمثيل هيكل المعونة الشاملة من خلال الشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال. وهي منصة تضم العديد من أصحاب المصلحة وتهدف إلى تعزيز فعالية الجهود الإنمائية المبذولة من قبل جميع الجهات الفاعلة، والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبصفتها منتدى لتقديم المشورة، والمساءلة المتبادلة، والتعلم المتبادل ومشاركة الخبرات، تسعى الشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال إلى تعزيز المبادئ المتفق عليها دوليًا التي تشكل أساس التعاون الإنمائي الفعال والتي تتضمن: ملكية البلدان، والتركيز على النتائج، والشراكات الإنمائية الشاملة والمساءلة المتبادلة.

A. اللاعبون الرئيسيون في نظام تقديم المعونة

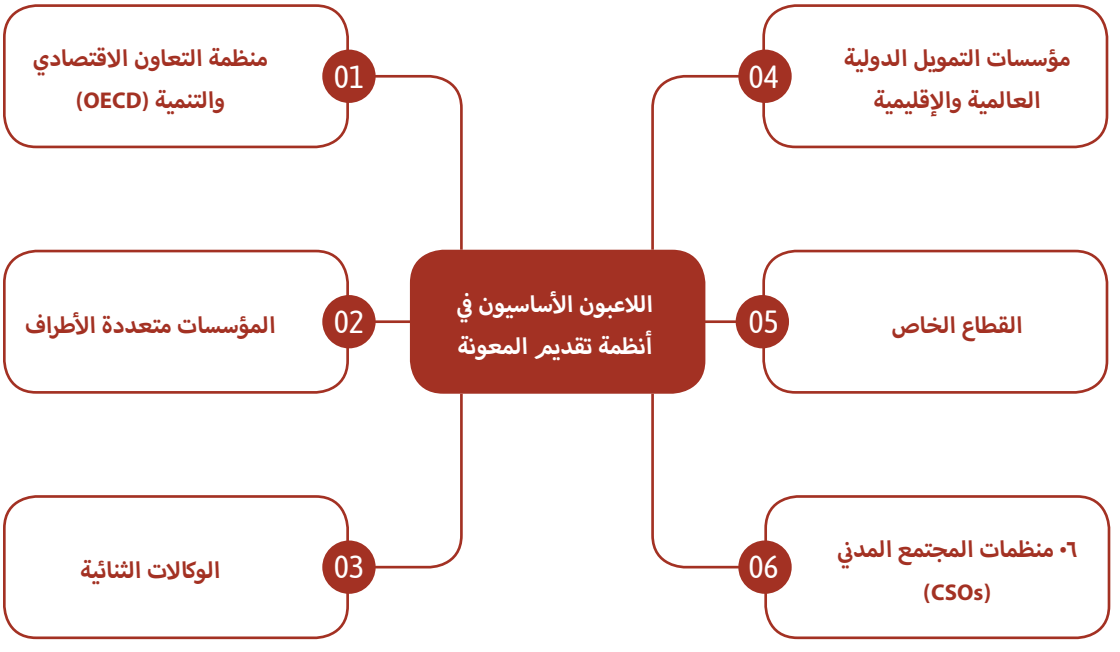

3 كتيب IBON التمهيدي حول فعالية تقديم المعونة والتنمية: على مفترق طرق في بوسان؟ 2011
https://iboninternational.org/download/primer-on-aid-and- development-effectiveness-at-a-crossroads-at-busan

01

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) – لجنة المساعدة الإنمائية (DAC) هي منتدى للدول المانحة لمناقشة قضايا فعالية تقديم المعونة والتنمية. تتألف لجنة المساعدة الإنمائية حاليًا من ٢٩ دولة عضو في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. تأسست لجنة المساعدة الإنمائية، المعروفة سابقة باسم مجموعة المساعدة الإنمائية،

بموجب قرار وزاري من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في ٢٣ يوليو ١٩٦٠. وتتجلى مهمتها الحالية (للأعوام ٢٠١٨-٢٠٢٢) في دعم تنفيذ أجندة ٢٠٣٠ على نطاق واسع من خلال التعاون الإنمائي.

بالإضافة إلى العمل مع الدول الأعضاء في مراقبة المساعدة الإنمائية، ووضع المعايير المتعلقة بالتعاون الإنمائي وإجراء مراجعات النظراء، تشرك لجنة المساعدة الإنمائية البلدان أيضًا غير الأعضاء فيها التي تقدم التعاون الإنمائي، والبلدان النامية، والمنظمات الدولية، والقطاع الخاص، والمشاريع الإنسانية الخاصة، ومنظمات المجتمع المحلي بهدف تحقيق مهمتها.

تقوم لجنة المساعدة الإنمائية، لا سيما مع منظمات المجتمع المدني، بتوثيق وتحليل الطرق التي تسلكها الجهات الحكومية في العمل مع ومن خلال منظمات المجتمع المدني، وتسهيل انفتاح لجنة المساعدة الإنمائية أمام رقابة المجتمع المدني (لا سيما من خلال الفريق المرجعي للجنة المساعدة الإنمائية ومنظمات المجتمع المدني)، ووضع قواعد ومعايير دعم الجهات المانحة لمنظمات المجتمع المدني. يتم إجراء الحوار بين لجنة المساعدة الإنمائية ومنظمات المجتمع المدني مرة أو مرتين في السنة ويقدم ذلك لمنظمات المجتمع المدني مساحة للمشاركة مع لجنة المساعدة الإنمائية والتأثير عليها بالإضافة إلى إعطاء لجنة المساعدة الإنمائية الفرصة للاستفادة من معارف منظمات المجتمع المدني وإمكاناتها ودورها كجهات داعمة للحد من الفقر وتعزيز المساواة بين الجنسين والشمولية والتنمية المستدامة.

02

المؤسسات متعددة الأطراف وتحصل على التمويل من حكومات عدة. يقدر عدد وكالات تقديم المعونة متعددة الأطراف بـ ٢٠٠ وكالة وتشمل وكالات نظام الأمم المتحدة والمفوضية الأوروبية.

a. مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (المعروفة سابقًا باسم مجموعة الأمم المتحدة للتنمية) وتشمل الصناديق والبرامج والهيئات المتخصصة التي تعالج الأمم المتحدة من خلالها قضايا محددة إنسانية ومتعلقة بالتنمية المستدامة. ولكل من تلك الهيئات صلاحياتها الخاصة وبرامج عملها وميزانياتها وآليات وعمليات مشاركتها مع المجتمع المدني. وتشمل هذه الهيئات ما يلي:

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية (التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)
- منظمة الأمم المتحدة للطفولة
- برنامج الغذاء العالمي
- برنامج الأمم المتحدة للبيئة
- هيئة الأمم المتحدة للمرأة
- المفوضية السامية لشؤون اللاجئين
- برنامج الأمم المتحدة المشترك لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز
- صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية
- برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
- منظمة الصحة العالمية
- منظمة الأغذية والزراعة
- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
- منظمة العمل الدولية

أصبحت **المفوضية الأوروبية** أحد أكبر الجهات المقدمة للمعونة. وتحصل على التمويل من الدول الـ ٢٧ الأعضاء في الإتحاد الأوروبي. يستند برنامج المعونة الخاص بالمفوضية الأوروبية وأهداف المفوضية بهذا الصدد إلى توافق الآراء الأوروبي بشأن التنمية والذي يتم تحديثه بشكل دوري لتحديد الرؤيا لمشتركة لدول الاتحاد الأوروبي وإطار العمل الذي تعتمده بشأن التعاون الإنمائي.

03

الوكالات الثنائية وتكون مسؤولة أمام حكومة واحدة وعادة ما تكون جزءًا من وزارة، مثل وزارات الخارجية. تتضمن المعونات التي تقدمها الوكالات الثنائية معونات مشروطة أو غير مشروطة، وتخضع عملية التمويل عادة لأولويات الجهة المانحة. إذا كانت المعونة مشروطة، يتعين على البلدان المستفيدة شراء السلع والخدمات المطلوبة من الجهة المانحة للمعونة. ومن الأمثلة عن وكالات المعونة الثنائية:

- الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD)
- الشؤون العالمية الكندية (GAC)
- الوكالة الدنماركية للتنمية الدولية (Danida)
- الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA)
- التعاون الإنمائي الهولندي (NDC)
- الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي (Norad)
- الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون (SDC)
- الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (Sida)
- الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)
- مؤسسة تحدي الألفية (MCC)

04

مؤسسات التمويل الدولية العالمية والإقليمية (IFIs) وتوفر المساعدة الإنمائية للدول النامية. يتم الحصول على نسبة كبيرة من تلك المساعدات من المساهمات التي تتضمن الاستفادة من المساعدات الإنمائية الرسمية، سواء القادمة من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية (DAC) أو غير الأعضاء في اللجنة.

a. صندوق النقد الدولي والبنك الدولي (IMF-WB) وهما مؤسستان تم تأسيسهما في بريتون وودز، نيو هامبشر، الولايات المتحدة الأمريكية في يوليو ١٩٤٤ (لذلك تعرفان بـ« مؤسسات بريتون وودز») بهدف إنشاء إطار عالمي للتعاون الاقتصادي خلال مرحلة التعافي ما بعد الحرب العالمية الثانية.

تعمل المؤسستان بشكل متكامل. يعمل البنك الدولي لتحقيق التنمية الاقتصادية بعيدة الأمد والحد من الفقر من خلال الدعم التقني والمالي، ويركز صندوق الدولي على التعاون النقدي الدولي وتقديم المشورة بشأن السياسات وتنمية القدرات.

مقارنة مع قروض البنك الدولي، يقدم صندوق النقد الدولي قروضًا قصيرة إلى متوسطة الأجل ويساعد البلدان في وضع السياسات والبرامج لحل المشكلات المتعلقة بميزان المدفوعات. ويحدث ذلك عند عدم القدرة على الحصول على التمويل الكافي لسداد صافي المدفوعات الدولية.

تعرضت كلا المؤسستين لانتقادات شديدة اللهجة فيما يتعلق بدورهما في إغراق البلدان النامية في الديون، بالإضافة إلى تسهيل خصخصة الخدمات العامة مثل الرعاية الصحية والتعليم والمرافق والنقل كشرط مقابل القروض غير الميسرة التي يمنحانها.

b. البنك الآسيوي للتنمية (ADB) وهو بنك تنموي إقليمي تأسس في عام ١٩٦٦ ويساعد الدول الأعضاء من خلال تقديم القروض، والمساعدة الفنية، والمنح، والاستثمارات في الأسهم بهدف تعزيز التنمية المجتمعية والاقتصادية. وتتألف عضويته من ٦٨ بلدًا تشمل الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية. بشكل مشابه لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، تعرَّض البنك الآسيوي للتنمية لانتقادات شديدة على المقترحات التي قدمها بشأن السياسات المشجعة لخصخصة الخدمات الاجتماعية الأساسية وللتأثيرات السلبية التي تنطوي عليها مشاريع البنية التحتية التي يديرها مثل السدود والطرق التي قوضت حقوق الإنسان في المجتمعات المتضررة منها وحدت إمكانية الوصول إلى الموارد.

c. **البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية (AIIB)** وهو مؤسسة مالية جديدة تم تأسيسه في عام ٢٠١٥ لدعم إنشاء البنية التحتية في المنطقة. يضم البنك الذي تقوده الصين حاليًا ١٠٢ دولة عضوًا، وعلى غرار البنك الآسيوي للتنمية، يتضمن أعضاءً من الدول غير الآسيوية، ولكن مع غياب ملحوظ للولايات المتحدة واليابان. The

يعد البنك أحد أذرع التمويل للمبادرة الحزام والطريق الصينية، والتي تهدف إلى إنشاء بنية تحتية للربط بين البلدان الآسيوية والأوروبية. وعلى الرغم من أنه بأعلى المستويات الممكنة من معايير الشفافية والمساءلة والاستثمار في المشاريع النظيفة، ما زال البنك يتعرض للانتقادات بشأن ممارسات الشفافية والمساءلة التي يتبعها بالإضافة إلى استثماراته في مشاريعه الوقود الأحفوري والسدود الضخمة.

d. **بنك التنمية الجديد (NDB)** وهو بنك إنمائي جديد آخر تم تأسيسه في عام ٢٠١٤. عُرِفَ سابقًا باسم بنك البريكس للتنمية نظرًا لتأسيسه من قبل الاقتصادات الناشئة الخمسة وهي البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا. يهدف بنك التنمية الجديد إلى تعزيز التعاون بين دول البريكس واستكمال جهود مؤسسات التمويل متعددة الأطراف والإقليمية في تحقيق التنمية العالمية من خلال دعم مشاريع القطاعين العام والخاص عبر القروض والضمانات والمشاركة في رأس المال وغيرها من الأدوات المالية.

05

تم تعزيز دور **القطاع الخاص** في العمل التنموي بصورة متزايدة، لا سيما قطاع الأعمال. تم الاعتراف في وثيقة شراكة بوسان ووثيقة نيروبي الختامية بدور القطاع الخاص في تعزيز الابتكار، وخلق الثروات والدخل والوظائف، وتعبئة الموارد المحلية، والتي بدورها تساهم في الحد من الفقر وفقًا لنموذج إنمائي قائم على النمو. في حين لم يتم الاعتراف بعد بمساهمة الأعمال الصغيرة والتعاونيات في العملية الإنمائية.

06

منظمات المجتمع المدني (CSOs) وهي جهات فاعلة إنمائية مستقلة في حد ذاتها تتبع مبادئ التعاون الإنمائي الفعال المتفق عليها في المنتدى الرابع رفيع المستوى في بوسان. كما تلعب منظمات المجتمع المدني دورًا رئيسيًا في ١) مجال إدارة المعونة بصفتها هيئات مراقبة وفي ٢) مجال إيصال المعونة حيث تضمن منظمات المجتمع المدني تمكين الفقراء وتعزيز مشاركتهم في العملية الإنمائية.

تُعرَّف منظمات المجتمع المدني تعريفًا واسعًا يشمل جميع المنظمات غير الربحية وغير التابعة للدولة، وتتضمن أيضًا جمعيات المزارعين، منظمات المجتمع المدني، والمنظمات الشعبية، ومعاهد الأبحاث المستقلة، ونقابات العمال.

بعض أشكال المساعدة الإنمائية التي تقدمها وكالات الإغاثة

- **المنح** - وهي مبالغ محولة تُقدّم نقدًا أو على شكل بضائع أو خدمات ولا يلزم سداد أي مبلغ لقاءها
- القروض - وهي مبالغ محولة يُطلب من متلقيها سدادها لاحقًا
- **القروض الميسرة** - تطرح معدلات فائدة أقل من معدلات الفائدة في السوق السائدة و\أو فترات سماح أطول
- القروض غير الميسرة - تطرح معدلات فائدة قائمة على السوق
- **التمويل المختلط** - استخدام التمويل الإنمائي لجذب الاستثمارات الخاصة
- **مساعدة فنية** – وهي مساعدة غير مالية تأتي على شكل مشاركة المعلومات والخبرات، والتوجيهات، وتدريب المهارات، ونقل المعرفة العملية، والخدمات الاستشارية

بعض طرائق مشاركة الجهات المانحة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني

المجتمع المدني:

المنح

وتشمل أ) تمويل البرامج قصيرة الأمد وب) التمويل الأساسي لدعم منظمات المجتمع المدني

الحوار من خلال آليات إشراك المجتمع المدني

عادة ما يكون لدى منصات ومنتديات الجهات المانحة آليات لإشراك المجتمع المدني في وضع السياسات المتعلقة بأولويات التمويل ومعاييره والمساءلة التي يخضع لها وغير ذلك (مثل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والبنك الآسيوي للتنمية، وفريق العمل المعني بفعالية تنمية منظمات المجتمع المدني). تمتلك كل من تلك المنصات طرائق مختلفة للمشاركة، بالإضافة إلى مستويات مختلفة من الانفتاح والشفافية والشمولية.

القطاع الخاص

مؤسسات التمويل الدولية

وتجمع بين المساعدات الإنمائية الرسمية، والقروض، والضمانات الاستثمارية والمصادر التابعة للقطاع الخاص من قطاع الشركات والقطاع المالي. ومن الأمثلة عنها مؤسسة التمويل الدولية (IFC) التابعة للبنك الدولي وشركة البلجيكية للاستثمار من أجل الدول النامية (BIO).

إقامة الشراكات ودعم تنمية القطاع الخاص

ويتضمن ذلك البرامج المباشرة وغير المباشرة التي تهدف إلى دعم تنمية القطاع الخاص والشراكة بين القطاعين العام والخاص. ومن الأمثلة عن ذلك التحالف الإنمائي العالمي التابع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وهو نموذج أعمال قائم على السوق للبرامج الأمريكية التي تدعمها المعونة مثل تلك التي تستهدف أصحاب المزارع الصغيرة. ما زال يتعين إجراء تحليل معمق حول كيفية مساعدة نماذج الأعمال الإنمائية تلك للأصحاب المصلحة الفقراء فعليًا. علاوة على ذلك، وبسبب دوافع السعي وراء

B. تتبع مسارات تدفق المعونة

ما هي المساعدة أو المعونة الإنمائية الرسمية؟

تعرف لجنة المساعدة الإنمائية (DAC) التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) المساعدة الإنمائية الرسمية (ODA) أو ببساطة «المعونة» بأنها مساعدة حكومية تستهدف تعزيز التنمية الاقتصادية ورفاه البلدان النامية.

ويتم (١) توفير هذه التدفقات من خلال الوكالات الرسمية، بما في ذلك الدولة والحكومات المحلية، أو من خلال وكالاتها التنفيذية؛ وتكون بشروط ميسرة (أي منح وقروض ميسرة) وتُدار بهدف رئيسي يتمثل في تعزيز التنمية الاقتصادية ورفاه الدول النامية٤. يوجد لدى لجنة المساعدة الإنمائية قائمة للدول المؤهلة للحصول على المساعدات الإنمائية الرسمية على أساس دخل الفرد، ويتم تحديث القائمة كل ثلاث سنوات.

وفقًا للجنة المساعدة الإنمائية، لا يمكن تصنيف المعونة العسكرية وتعزيز المصالح الأمنية للجهات المانحة، والمعاملات التي تمتلك هدفًا تجاريًا رئيسيًا (مثل ائتمانات التصدير) على أنها مساعدات إنمائية رسمية.

أنواع تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية

- **المعونة الثنائية** - وهي معونة تقدمها حكومة مانحة بشكل مباشر إلى حكومة البلد النامي والتي يشار إليها بحكومة البلد المستفيد أو الشريك. وتستأثر المعونة الثنائي بالحصة الأكبر من حجم المساعدات الإنمائية الرسمية للبلدان المانحة. ويتم إدارتها عادة وفقًا لاعتبارات استراتيجية وسياسية واقتصادية.
- **المعونة متعددة الأطراف** - وهي مساعدة تقدمها الحكومات للمنظمات متعددة الأطراف مثل الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والبنك الآسيوي للتنمية، والتي تقوم بدورها بالمشاركة في البرامج الإنمائية في البلدان النامية المستهدفة.

4 دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. (2019، أبريل) المساعدة الإنمائية الرسمية. المصدر: https://www.oecd.org/dac/stats/What-is-ODA.pdf

في عام ٢٠١٨، شكلت المعونة الثنائية ٧١٪ من صافي المساعدات الإنمائية الرسمية لجميع بلدان لجنة المساعدة الإنمائية الرسمية، فيما احتلت المعونة متعددة الأطراف ٢٩٪ منها. تجري نقاشات بشأن ما إذا كان يجب على الدول المانحة تخصيص المزيد من المساعدة الإنمائية الرسمية لأي من القنوات الثنائية أو متعددة الأطراف، وتجري المقارنة بين نوعي القنوات من حيث إمكانية تسيسها، واستهدافها لأولويات التنمية ومدى تنسيقها للموارد التي تُستخدم في تحقيق تلك الأولويات، وتجزئتها، وفعاليتها. وفيما تبرز أدلة بشأن ادعاءات مثل أحد القناتين ذات طابع سياسي أكثر من الأخرى وأكثر تجزئة منها، تبقى القضية الحقيقية هي فيما إذا كانت الجهات المانحة تلتزم بشروط التعاون الإنمائي الفعال عند تقديمها للمعونة عبر أي من القناتين.

يمكن أن تأخذ تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية من المصادر الثنائية ومتعددة الأطراف الأشكال التالية:

- المنح - وهي موارد مالية تقدّم إلى البلدان النامية من دون فوائد ودون متطلبات لإعادة سدادها.
- القروض الميسرة - وهي موارد مالية ممنوحة يجب ردها إضافة إلى فوائد مترتبة عليها، ولكن بمعدل فائدة أقل بكثير من معدل الفائدة المفروض في حال اقترضت البلدان النامية من البنوك التجارية.

ملاحظة للمدرب:

يرجى التحقق من البيانات الحالية حول مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية على الموقع التالي:
https://stats.oecd

كيف يتم تسجيل المساعدة الإنمائية الرسمية؟

تستخدم لجنة المساعدة الإنمائية حاليًا معادل المنح لتسجيل المساعدة الإنمائية الرسمية. سابقًا، كان يتم التبليغ عن تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية على أساس التدفق النقدي الذي لم يكن يفرق بين المنح والقروض. صافي المساعدة الإنمائية الرسمية ويتم احتسابه عند تسديد الدفعات المالية من خلال اقتطاعها من إجمالي قيمة القرض. استخدمت لجنة المساعدة الإنمائية هذه الطريقة حتى عام ٢٠١٨.

وعلى صعيد آخر، يقوم معادل المنح فقط بتسجيل عنصر المنحة في المساعدة الإنمائية الرسمية. ويلغي ذلك الحاجة إلى تسجيل سداد القروض والتمييز بين القيمة الإجمالية والصافية للمساعدة الإنمائية الرسمية.

بالنسبة للقروض، يُحتسَب الحد الأدنى المطلوب لعنصر المنحة بناءً على فئة الدخل التي تتبع إليها البلدان المقترضة٥:

- 45% لفئات الدول ذات الدخل المنخفض والبلدان الأقل نموًا
- 15% لبلدان الشريحة الدنيا من فئة الدخل المتوسط
- 10% لبلدان الشريحة العليا من فئة الدخل المتوسط

ملاحظة للمدرب:

يرجى مشاهدة هذا الفيديو لفهم كيفية حساب عنصر المنح:

https://www.youtube.com/6s=watch?v=Tjl8efef3LQ&t

ومع ذلك، ما تزال الأسئلة قائمة فيما يتعلق بقواعد حساب عنصر المنح المتعلق بتخفيف الديون وأدوات القطاع الخاص، وبالتالي، ما زال الإبلاغ عنها يتم على أساس التدفق النقدي.

ونظرًا إلى أن البيانات التي تستخدم طرق التدفق النقدي ومعادل المنح غير قابلة للمقارنة، تشر لجنة المساعدة الإنمائية بيانات لكلا الطريقتين.

تم تطوير مقياس إجمالي الدعم الرسمي المقدم لأغراض التنمية المستدامة في عام ٢٠٢٠ وهو أداة تستخدم لقياس المساعدة الإنمائية المقدمة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن المتصور أن يشمل المقياس الموارد المقدّمة عبر التعاون بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي، والمؤسسات متعددة الأطراف، والجهات المانحة الناشئة والتقليدية.

5 غاريت، م.؛ وزور، ر. (2019، يوليو). طريقة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الجديدة لحساب قروض المساعدة الإنمائية الرسمية - ما تأثيرها؟ المصدر:
https://donortracker.org/sites/default/files/ insight_pdfs/June2019_DT_Insights_GrantEquivalent_0.pdf

كيفية تضخيم الجهات المانحة لمساعداتها الإنمائية الرسمية

نورد أدناه بعض الطرق حول كيفية تضخيم الجهات الماحة لمساعدتها الإنمائية الرسمية في التقارير المرفوعة:

- تسمح ترتيبات الإبلاغ الخاصة بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للجهات المانحة للإبلاغ عن كامل إجراءات تخفيض الدين القائم من خلال المعونة في السنة التي تم فيها الإعفاء، ويؤدي ذلك إلى رفع القيمة الحقيقية لتخفيض الدين نظرًا إلى أن المدخرات المالية للبلد المتلقي تأتي على شكل تخفيض لخدمة الديون. تنطوي طريقة معامل المنح أيضًا على احتمالية الحساب المزدوج وتضخيم قيمة المساعدة الإنمائية الرسمية، نظرًا إلى أن مخاطر التخلف عن السداد مشمولة في معدلات الخصم المستخدمة لتحديد ما يتم الإبلاغ عنه على أنه مساعدة إنمائية رسمية.

- تقدّم المعونة المشروطة بشرط أن تكون البضائع والخدمات قد تم شراؤها من البلدان المانحة. وفقًا لتقرير عام ٢٠١٩ حول البلدان الأقل نموًا فإن «طرائق المساعدة الإنمائية الرسمية تفضل بشكل متزايد المعونة المشروطة، بمعدل ١٥٪ إجمالي الالتزامات الثنائية للجهات المانحة بين عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧».

- تصدر بعض الجهات المانحة تقاريرًا مفادها بأن ما تصل نسبته إلى ٤٠٪ من المعونة التي يقدمونها مشروطة، وأكثر من ٦٥٪ من العقود يتم إبرامها مع شركات في البلدان المانحة، وأصبحت ممارسة تقييد المعونة بشروط «بشكل غير رسمي» منتشرة كثيرًا».[6] كما قد يسهم التمويل المختلط والدعم المقدم إلى القطاع الخاص المدعوم بالمساعدة الإنمائية الرسمية والذي يعزز المصالح التجارية للدول المانحة في إعادة تنظيم المعونة المشروطة.

- بالإضافة إلى ذلك، يُسمح للجهات المانحة في احتساب الدعم المقدم للاجئين في عامهم الأول الذي يقضونه في البلد المانح كجزء من المساعدة الإنمائية الرسمية وفي إضافة قيمة التعليم المقدّم إلى طلاب البلدان النامية الذين يدرسون في البلدان المانحة.

قنوات المعونة حسب القطاعات المواضيعية

يوجد العديد من المواضيع التي تخصص لها الجهات المانحة مساعداتها الإنمائية الرسمية، وتشمل تلك المواضيع الصحة، والزراعة والأمن الغذائي، والجنسانية، والحوكمة المحلية والمساهمة المدنية، والسلام والأمن، والتغير المناخي وحماية البيئة، والتنمية الاقتصادية، وغيرها. وكما ذكرنا في السابق، يتم تحديد الكمية التي تخصصها كل جهة مانحة لكل موضوع وفقًا لكل من أولوياتها الموضوعة على المستوى الوطني، والتي قد تكون خاضعة لتأثير الاتفاقيات الدولية مثل تطبيق اتفاقية باريس وأجندة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة.

يوجد حاليًا لدى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ولجنة المساعدة الإنمائية ثماني قطاعات رئيسية مقسمة بدورها إلى العديد من القطاعات الفرعية وهي:

01 الهياكل الأساسية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية

a. التعليم
b. الصحة
c. السياسات والبرامج السكانية والصحة الإنجابية
d. إمدادات المياه والصرف الصحي
e. الجهات الحكومية والمجتمع المدني
f. الجهات الحكومية والمجتمع المدني (عمومًا)
g. النزاع والسلام والأمن
h. بنية تحتية وخدمات اجتماعية أخرى

02 الهياكل الأساسية الاقتصادية والخدمات الاقتصادية

a. النقل والتخزين
b. الاتصالات
c. الطاقة
d. الخدمات المصرفية والمالية
e. الأعمال التجارية والخدمات الأخرى

03 القطاعات الإنتاجية

a. الزراعة والحراج والثروة السمكية
b. الصناعة والتعدين والبناء
c. السياسات والقوانين التجارية
d. السياحة

6 تقرير البلدان الأقل نموًا لعام 2019: حاضر ومستقبل التمويل الإنمائي الخارجي - التبعية القديمة، تحديات جديدة. المصدر: https://unctad.org/en/pages/PressRelease.aspx?OriginalVersionID=538

04 القطاعات المتعددة\الشاملة

حماية البيئة العامة
قطاعات متعددة أخرى

05 معونات مقدمة على هيئة سلع أساسية\ مساعدة عامة عن طريق البرامج

a. دعم الميزانية العامة
b. المساعدة الغذائية الإنمائية
c. المساعدات السلعية الأخرى

06 إجراءات متعلقة بالدين (الإعفاء من الدين وإعادة الجدولة وإعادة التمويل وغيرها)

07 المعونة الإنسانية

a. الاستجابة للطوارئ
b. إعادة التأهيل والإغاثة في مجال إعادة الإعمار
c. الوقاية من الكوارث والاستعداد لها

08 غير مخصصة\غير محددة

المعونة من أجل التجارة

أصبح المعونة من أجل التجارة شعارًا للمعونة المستخدمة في تعزيز التجارة ورفع القيود التجارية.

يتم تخصيص أكثر من ٣٠ مليار دولار أمريكي من المساعدة الإنمائية الرسمية أو ٣٠٪ من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية كل سنة للمعونة من أجل التجارة[7]. وصلت دفعات المعونة من أجل التجارة بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠١٧ إلى ٤١٠ مليار دولار أمريكي، حيث ذهب ١٥٤٫٩ مليار دولار أمريكي منها إلى آسيا، بينما ذهب ١٤٦٫٢ منها إلى أفريقيا. في حين إن التجارة قد تكون ضرورية للحفاظ على النمو الصناعي ويمكن أن تعود بفوائد على البلدان النامية، لا يؤدي رفع القيود عن التجارة تلقائيًا إلى التنمية. أدت البرامج الممولة بالمعونة التي تستهدف رفع القيود عن التجارة في العديد من الحالات إلى تقييد البلدان المستفيدة بشروط جديدة بموجب قواعد منظمة التجارة العالمية.

المساعدة الإنمائية الرسمية بحسب القطاع في عام 2018

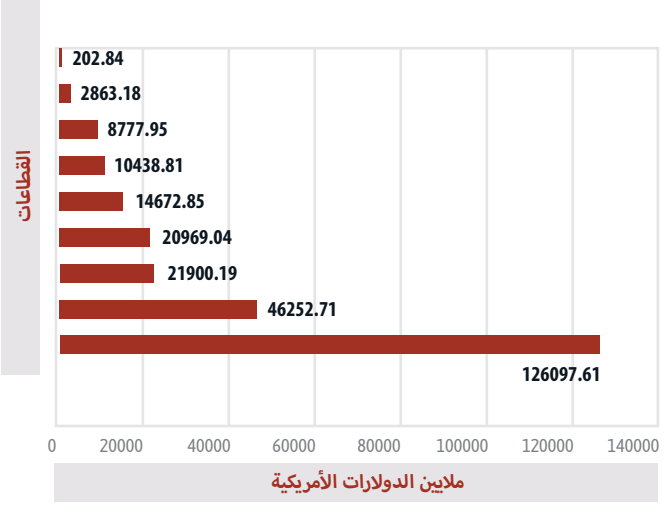

ملايين الدولارات الأمريكية

إجراءات متعلقة بالدين
معونات مقدمة على هيئة سلع
أساسية\مساعدة عامة عن طريق البرامج
متعددة القطاعات\شاملة معونة
إنسانية غير مخصصة\غير
محددة الهياكل الأساسية
الاقتصادية والخدمات
الاقتصادية الهياكل الأساسية
الاجتماعية والخدمات
الاجتماعية المجموع
القطاع

7 المنظمة الدولية للتنمية الصناعية. (2019). مراجعة عالمية للمعونة من أجل التجارة لعام 2019: "دعم التنويع والتمكين الاقتصادي.
https://www.unido.org/events/aid-trade-global- review-2019-supporting-economic-diversification-and-empowerment

8 منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومنظمة التجارة العالمية. (2019). لمحة عن المعونة من أجل التجارة 2019: التنويع والتمكين الاقتصادي.
https://www.oecd-ilibrary.org/development/aid-for-trade- at-a-glance-2019_18ea27d8-en

C. التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الإنمائي بين بلدان الجنوب

تعرّف الأمم المتحدة التعاون بين بلدان الجنوب (SSC) بأنه «إطار واسع للتعاون بين بلدان الجنوب على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي والتقني». أطلقته البلدان النامية نفسها وتتولى مهام تنظيمه وإدارته وتلعب الجهات الحكومية في أغلب الأحيان دورًا قياديًا في هذا التعاون، كما تشارك فيه الجهات الفاعلة الأخرى مثل منظمات المجتمع المدني والأفراد ومؤسسات القطاعين العام والخاص. وينطوي عادة على عمليات تبادل تعاونية للمعارف والخبرات والمصادر والمعرفة التقنية.

ترجع جذور التعاون بين بلدان الجنوب إلى التحديات المشتركة التي واجهتها المستعمرات سابقًا في سبيل حصولها على استقلالها ومسيرة التنمية في تلك البلدان بعد الحرب العالمية في خمسينيات القرن الماضي.

اجتمعت ٢٩ دولة من آسيا وأفريقيا في عام ١٩٥٥ في مؤتمر باندوغ لتعزيز التعاون الاقتصادي والثقافي بين بلدان القارتين «على أساس المصالح المشتركة واحترام السيادة الوطنية». ولعب مؤتمر بلدان الجنوب دورًا رياديًا مهمًا في تمهيد الطريق لظهور حركة عدم الانحياز في عام ١٩٦١ ومجموعة الـ ٧٧ في عام ١٩٦٤.

ومنذ ذلك الحين، لعبت التعاون بين بلدان الجنوب أدوارًا عديدة، تتراوح بين التكامل الاقتصادي، وتشكيل التكتلات التفاوضية ضمن المؤسسات متعددة الأطراف، والتحالفات العسكرية، والتبادلات الثقافية. كما تضمنت المساعدات الإنسانية والتعاون التقني بالإضافة إلى تقديم التمويل الميسر للمشاريع الإنمائية والبرامج، ودعم الميزانيات، وتعزيز وضع ميزان المدفوعات.

وتم تشكيل العلاقات التعاونية على مستوى الحكومات ووكالاتها وبين الشركات الخاصة ومنظمات المجتمع المدني. قدمت جميع تلك الجهود مساهمات لتعزيز ظروف التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان المتعاونة.

يتمتع التعاون بين بلدان الجنوب بخصائص مميزة بالمقارنة مع المساعدة الإنمائية التقليدية بين الشمال والجنوب والتي تضرب جذورها في الهوة القائمة بين بلدان الشمال والجنوب المتعلقة بالقوة الاقتصادية والسلطة السياسية، والتي نتجت ليس فقط عن الاختلافات في سياسات وعمليات التنمية المحلية ولكن بسبب التاريخ الاستعماري العالمي والاستعمار الجديد.

تنطوي المساعدة الإنمائية الرسمية على نقل الموارد لرفد الاحتياجات الإنمائي وتحقيق أهداف حقوق الإنسان والتنمية. ويشكل ذلك الأساس الجوهري للمساعدة الإنمائية الرسمية. وفي هذا السياق، لا يمكن مساواة التعاون بين بلدان الجنوب بالمساعدة الإنمائية الرسمية، كما لا تعد بديلًا عن الالتزامات الإنمائية المتضائلة لبلدان الشمال.

ملاحظة للمدرب:

يقدم المدرب أمثلة حول عمل منظمات المجتمع المدني في هذا المجال، مثل تحالف منظمات المجتمع المدني لدول الجنوب بشأن التعاون بين بلدان الجنوب ومجموعة عمل فاعلية تنمية منظمات المجتمع المدني بشأن التعاون بين بلدان الجنوب.

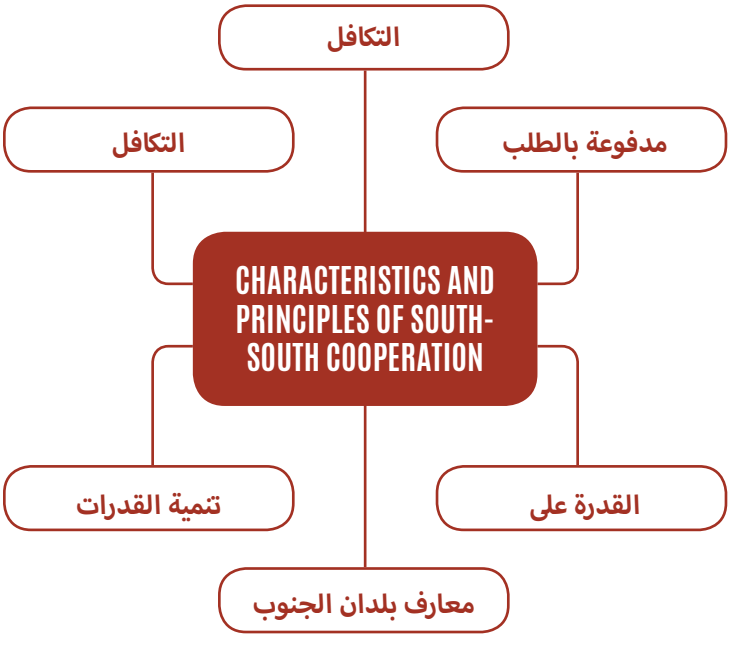

خصائص ومبادئ التعاون بين بلدان الجنوب

فضلاً عن اختلافهما في الأصول التاريخية، هناك خصائص ومبادئ قائمة تفصل التعاون بين بلدان الجنوب عن المساعدة الإنمائية الرسمية التقليدية. وتتضمن: التضامن والأفقية والمساعدة المدفوعة بالطلب وتنمية القدرات والمعرفة ببلدان الجنوب والقدرة على التكيف.

المساعدة المدفوعة بالطلب

تختلف هذه المنهجية عن المساعدة الإنمائية الرسمية التقليدية في الطريقة التي تسعى فيها البلدان المستفيدة للحصول على مساعدة الإنمائية. فبدلًا من أن تكون المعونات قائمة عن السياسات والمصالح الخارجية للجهات المانحة، تنطلق من الاحتياجات الخاصة لدول الجنوب الراغبة بتلقي المساعدات الإنمائية. تضمن هذه المنهجية حقوق الملكية حيث تكون المساعدات الإنمائية متوافقة مع الأولويات الاستراتيجية القائمة للدولة المستفيدة.

الأفقية

تتميز علاقات الشراكة بين الدول المشاركة في التعاون بين دول الجنوب بأنها أفقية ومختلفة عن علاقة المانح-التابع. يعني ذلك أن بلدان الجنوب المشاركة ليست في علاقات غير متكافئة القوة مع الجهات المانحة بل تتفاوض معها على قدم المساواة بهدف تحقيق التعاون الإنمائي.

التضامن

يعود أصل التعاون بين بلدان الجنوب إلى مبدأ التضامن القائم بين بلدان الجنوب. جاء ذلك في سياق التاريخ الاستعماري والاضطهادي المشترك لتلك البلدان والعلاقات المخيبة للآمال بين بلدان الشمال والجنوب.

وفي الوقت الذي استخدمت فيه المساعدة الإنمائية الرسمية التقليدية لخدمة أهداف سياسية واقتصادية، تميز التعاون بين بلدان الجنوب في قيامه على أهداف التنمية المشتركة.

القدرة على التكيّف

تمتلك شراكات تعاون بلدان الجنوب درجة عالية من القدرة على التكيف نتيجة للتشابه بين بعض هذه الدول في مجال الاقتصاد والتركيبة السكانية والمجتمع. يؤدي التعاون التقني أو تبادل المعارف بين بلدان الجنوب إحداث طرقٍ مبتكرة لمعالجة القضايا الإنمائية باستخدام الموارد المحدودة والتي يمكن تطبيقها في البلدان الأخرى (شركاء في السكان والتنمية).

معارف بلدان الجنوب

من خلال تعاون بلدان الجنوب، تتم مشاركة ونقل المعارف والخبرات المتعلقة ببلدان الجنوب. يختلف ذلك عن المساعدة الإنمائية الرسمية التقليدية التي تستخدم المعارف المأخوذة من نماذج التنمية التابعة لبلدان الشمال. يعزز التعاون بين بلدان الجنوب التعلم المتبادل ويفتح آفاقًا جديدة ملائمة للبلدان غير الصناعية والتي ما تزال معتمدة بشكل كبير على نماذج الإنتاج المتعلقة بالزراعة والتنقيب عن الثروات.

تنمية القدرات

وهي خاصية هامة للتعاون بين بلدان الجنوب يتميز فيها عن المساعدة الإنمائية الرسمية بين دول الشمال والجنوب. تمت الإشادة باستراتيجيات تنمية القدرات بصفتها شكلًا جديدًا وفعالًا لحل المشكلات التي تواجهها بلدان الجنوب. تعزز هذه الاستراتيجيات الاعتماد على الذات من خلال تحسين وإصلاح المنشآت وتدريب الموظفين الحكوميين لتلبية الحاجات الخاصة بالمجتمع.

المصدر: كتيب تمهيدي حول التعاون بين بلدان الجنوب، IBON الدولية (٢٠١٥)

لا يقوم التعاون بين بلدان الجنوب على التعاون الإنمائي فحسب، بل يعبّر أيضًا عن التضامن بين شعوب وبلدان الجنوب ويمثل وسيلة لدعم الرفاه الوطني، والاعتماد على الذات، ويعزز قدرات تلك الدول لتحقيق أهداف التنمية، وهو مسعى مشترك لشعوب ودول الجنوب، نشأ من واقع التعاطف والتجارب والأهداف المشتركة.[9] تتشاطر هذه البلدان الاحترام وتدرك الفوائد المحددة والنسبية لأصحاب الشأن في قدرتهم على قولبة أجندة التنمية.

وعلى الرغم من أن التعاون الإنمائي بين بلدان الجنوب نشأ نتيجة الحاجة إلى التضامن والاحترام المتبادل بين شعوب بلدان الجنوب النامية، إلا أن تطبيق تلك المبادرات ما زال يتعرض للعقبات والقيود. على وجه الخصوص، يتعين على الحكومات المشاركة في التعاون الإنمائي بين بلدان الجنوب تعميق التزاماتها فيما يتعلق بالعدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين والاستدامة البيئية وحقوق الإنسان، فضلًا عن التزامها بالإشراك الفعال لجميع أصحاب المصلحة في عملية التنمية.

D. متابعة التعاون الإنمائي بين بلدان الجنوب

ومن الأمثلة الحالية على التعاون الإنمائي بين بلدان الجنوب، أشكال التعاون السياسي والاقتصادي والتقني التي أنشأتها الدول النامية، مثل رابطة دول جنوب شرق آسيا، والتحالف البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية، ومجموعة البريكس، ومجموعة الـ ٧٧ التي تأسست خلال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لعام ١٩٦٤.

وبينما ما تزال الطرق التقليدية متبعة، ساهم التعاون بين بلدان الجنوب في تنويع طرق التعاون الإنمائي وتعزيز الأساليب المبتكرة التي تمكن بلدان الجنوب من التعاون فيما بينها لتحقيق المصالح والأهداف المشتركة عبر معارفها وخبراتها.

ويتضمن ذلك تنمية القدرات باستخدام نقل المهارات والمعارف غير النقدية.

1. **التعاون التقني بين البلدان النامية** في مجالات تشمل الصحة العامة والتعليم. يقوم التعاون التقني بين البلدان النامية على نقل المعارف والمهارات إلى البلدان ذات الموارد المحدودة. يتضمن ذلك تنمية القدرات وتقديم الاستشارات والورشات والتدريبات، وبرامج التبادل، ومشاركة المعارف في مختلف القطاعات ومجالات الاهتمام. ومن أهم أشكال التعاون التقني بين البلدان النامية نذكر:

- **وكالة التعاون البرازيلية:** وهي من أكثر الهيئات الجنوبية نشاطًا، وتعمل بشكل أساسي على تسخير مواردها من أجل توفير المساعدة التقنية لتنمية بلدان الجنوب.
- **التعاون التقني والاقتصادي الهندي:** وهو برنامج يوفر دورات تدريبية ومساعدات إغاثية في حالات الكوارث، وخدمات التي يقدمها الخبراء الهنود، ويقوم بإجراء دراسات الجدوى وتقديم الخدمات الاستشارية لأنشطة المشاريع والبرامج.
- **التعاون التقني الكوبي في مجال الصحة:** ويتضمن عدداً من النشاطات التعاونية المتنوعة. ومن من أكثر الطرق المتبعة شيوعًا في هذا التعاون التعاقد مع العاملين في المجال الطبي للعمل في البلدان التي تعاني من نقص في خدمات الرعاية الصحية.
- **البرامج الوطنية الكبرى للتحالف البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية في مجال التعليم ومحو الأمية وما بعد محو الأمية لعام 2008:** وهي جزء من البرامج المختلفة التي أقامها التحالف الإقليمي، أُعلنت من خلالها ثلاث دول من دول التحالف وهي نيكاراغوا والاكوادور وبوليفيا دولًا خالية من الأمي.
- وفي هذه الأثناء، أصدر برنامج التعليم التابع للتحالف البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية قرارًا بإنشاء جامعة شعوب التحالف البوليفاري والتي تهدف إلى تحويل ٢٩ جامعة حكومية إلى شبكة جامعات وطنية إقليمية ذات منهج دراسي موحد للمرحلتين الأولى والثانية.

9 شبكة حقيقة المعونة وشراكة منظمات المجتمع المدني من أجل فعالية التنمية. (2019، نوفمبر). نهج قائم على حقوق الإنسان للتعاون الإنمائي بين بلدان الجنوب: إطار مقترح. المصدر: https://realityofaid.org/wp-content/uploads/2020/01/Towards-Measuring-South-South-Development- Cooperation-Nov2019-final-copy-for-web-upload.pdf

خطة عمل بوينس آيرس لتعزيز وتحقيق التعاون التقني بين البلدان النامية

في عام ١٩٧٨، اعتمد ممثلون من ١٣٨ دولة خطة العمل هذه لتعزيز وتحقيق التعاون التقني بين البلدان النامية، وذلك خلال مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون التقني بين البلدان النامية في بوينس آيرس، الأرجنتين. وقد حدّدت خطة عمل بوينس آيرس أهداف التعاون بين بلدان الجنوب، بما يخص التعاون التقني بين البلدان النامية، والتي تتضمن:

- العمل على تقوية الاعتماد الذاتي لدى البلدان النامية، عبر تعزيز قدرتها الإبداعية في إيجاد حلول لمشاكلها الإنمائية وذلك تماشياً مع تطلعاتها وقيَمها واحتياجاتها الخاصة.
- تعزيز وتقوية الاعتماد الجماعي على الذات بين البلدان النامية، وذلك عن طريق تبادل الخبرات، وتجميع وتشارك واستخدام مواردهم التقنية وغيرها، إضافة إلى تنمية القدرات التكاملية لديها.
- تعزيز مقدرة البلدان النامية على تحديد وتحليل القضايا التنموية الرئيسية لديها معاً، وإعداد الاستراتيجيات اللازمة لمعالجة تلك القضايا.
- زيادة حجم التعاون الإنمائي الدولي وتحسين نوعيته من خلال تجميع القدرات، وذلك لتحسين فعالية الموارد المخصصة لهذا التعاون.
- إنشاء وتعزيز القدرات التكنولوجية الموجودة في البلدان النامية، من أجل تحسين فعالية استخدام هذه القدرات، وتحسين قدرة البلدان النامية على استيعاب وتكييف التكنولوجيا والمهارات لتلبية احتياجاتها الإنمائية الخاصة.
- زيادة وتحسين الاتصالات بين البلدان النامية، مما سيؤدي إلى زيادة الوعي بالمشاكل المشتركة، وتوسيع نطاق الوصول إلى المعرفة والخبرة المتاحة، وكذلك خلق معارف جديدة في معالجة مشاكل التنمية.
- التعرف على مشاكل ومتطلبات كل من: البلدان الأقل نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول النامية ذات الجزر الصغيرة، والبلدان الأكثر تضرراً من الكوارث الطبيعية والأزمات الأخرى؛ والعمل على الاستجابة لها، وتمكين البلدان النامية من تحقيق درجة أكبر من التشاركية في الأنشطة الاقتصادية الدولية وتوسيع نطاق التعاون الدولي من أجل التنمية.

المصدر: مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب

2. ٢تمويل التنمية من خلال بنوك البريكس الإنمائية التي تضم كل من بنك إكسيم في الهند وبنك إكسيم في الصين. يتأثر تمويل إنماء التعاون بين بلدان الجنوب إلى حد كبير بأولويات المانحين، مثلما تتأثر المساعدة الإنمائية الرسمية التقليدية.

3. يُنظر إلى تقاسم المعرفة على أنها أداة إنماء مهمّة لبلدان الجنوب. بدورها، توفّر جهود التعلم المتبادل تلك فوائد محتملة لحكومات ومنظمات المجتمع المدني على حدٍّ سواء، وتمكّنهم من توظيف خبراتهم الإنمائية الخاصة وتكييفها ضمن سياقها الاجتماعي والثقافي. يختلف هذا عن المفهوم القديم السائد لاستراتيجية التنمية «مقاس واحد يتناسب مع الجميع»، التي تفرض، غالباً، استخدام استراتيجيات تنمية مأخوذة من تجربة بلدان الشمال، ويعدّ هذا تناقضاً صارخاً مع الواقع العالمي للجنوب ومحدوديته في التمويل والبنية التحتية والتكنولوجيا. ومن الأمثلة على ذلك:

- **الاجتماع رفيع المستوى «نحو مراكز معرفة تقودها الدول»، في بالي عام 2012**
أعرب صناع السياسات من ٤٦ دولة عن رغبتهم في دعم بناء مراكز المعرفة. عكَس الاجتماع الاهتمام الدولي المتزايد بتشارك المعرفة كأداة من أدوات التنمية التي تكمّل بل وتشكل مكوناً حيوياً لطرائق التنمية الأخرى مثل التمويل والتعاون التقني بهدف الحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

- **منصة جنوب آسيا للمعارف الإقليمية**
أنشئت في عام 2004 لتعزيز أنظمة المعرفة والأنشطة التعاونية ضمن جنوب آسيا بهدف ضمان حصول الفقراء إلى السكن المستدام وسبل العيش. تفسح المنصة المجال للحوارات بين الجهات الفاعلة الهامة، وتعزز التعاون وتبادل المعرفة بين وكالات سبل العيش والإسكان في المنطقة، وتوفّر الخبرة والدّراية في التعزيز المؤسساتي، وتنمية القدرات، والتكنولوجيا والتمويل لتوفير سبل العيش المستدامة والإسكان.

4. التعاون الثلاثي: لا يوجد تعريف متفق عليه للتعاون الثلاثي، لكنّه بالعموم يضم شريكين أو أكثر من البلدان النامية المتعاونة مع بلد متقدم أو منظمة دولية لتناقل الخبرات والموارد. وفي الوقت عينه، يعرّفه مكتب الأمم المتحدة للتعاون بين بلدان الجنوب بأنه «تعاون تقوم فيه البلدان المانحة التقليدية والمنظمات المتعددة الأطراف بتسهيل المبادرات بين بلدان الجنوب من خلال توفير التمويل والتدريب والإدارة والأنظمة التكنولوجية، بالإضافة إلى توفير أشكالٍ أخرى من الدعم». ومن الأمثلة على ذلك:

- شراكة لأجل أمومة آمنة في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وبوتان مع تايلاند وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

- تعزيز التعاون في مجال الثروة السمكية في تيمور الشرقية مع ماليزيا ووزارة ألمانية الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية.

- دورات تدريبية في مجال الزراعة لبلدان منطقة ميكونج الكبرى دون الإقليمية مع تايلاند ونيوزيلندا.

- يهدف برنامج «الغذاء للمستقبل» الثلاثي الهندي للتدريب، وهو برنامج تعاوني بين الولايات المتحدة الأمريكية والهند، إلى بناء قدرات الموظفين في القطّاعين العام والخاص في الزراعة والقطاعات الرديفة التابعة إلى ١٧ دولة آسيوية وأفريقية شريكة.

قياس التعاون الإنمائي بين بلدان الجنوب

حتى تاريخ كتابة هذه السطور، لا يوجد إطار أو طريقة واحدة متفق عليها لقياس تدفقات التعاون الإنمائي بين بلدان الجنوب. لا يمكن استخدام الطرق المستخدمة في قياس المساعدة الإنمائية الرسمية لقياس التعاون الإنمائي بين بلدان الجنوب، وذلك بسبب الاختلافات الموجودة بينهما. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يؤدي تسييل المساهمات غير النقدية، مثل المساهمات المقدمة من خلال التعاون التقني، إلى الحصول على أرقام أقل (مقارنة بالمساعدة الإنمائية الرسمية بين الشمال والجنوب)، وذلك لأن تكاليف السلع والخدمات في البلدان النامية أقل بكثير بشكل عام.

في حالة التعاون التقني، غالباً ما يكون الخبراء العاملون بين بلدان الجنوب موظفين مدنيين، ولهذا السبب يصعب مساواة القيمة النقدية لعملاتهم بتلك الخاصة بالاستشاريين التابعين للقطاع الخاص، ولا سيما على المستوى الدولي. بالإضافة إلى ذلك، يقول المناهضون لتسييل الأموال أن هذا التوجه يؤدي إلى التقليل من المساهمات، ولا يعكس روح التضامن بين الدول.[١٠]

التحديات الأخرى التي تواجه الرصد والقياس هي الافتقار إلى آليات المساءلة الشاملة المتبعة في عمليات المراقبة، إضافة إلى الافتقار إلى منتدى أو مؤسسة واحدة مشتركة لتسهيل مناقشات السياسات، والتوجيه، والاتفاقات بين البلدان بما يخصّ التعاون الإنمائي بين بلدان الجنوب على غرار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للتعاون بين الشمال والجنوب.

ومع ذلك، تبذل الحكومات الجنوبية والمؤسسات الحكومية الدولية، وكذلك منظمات المجتمع المدني جهوداً لرصد التعاون الإنمائي بين بلدان الجنوب.

10 دي شومو، م. (2017). طرائق قياس ورصد التعاون بين بلدان الجنوب. المصدر:
http://devinit.org/wp-content/uploads/2017/02/ Approaches-to-measuring-and-monitoring-South%E2%80%93South-cooperation.pdf

أطر قياس التعاون الإنمائي بين بلدان الجنوب

واقترحت شبكة حقيقة المعونة أن أي محاولات لقياس التعاون الإنمائي بين بلدان الجنوب يجب أن تستند إلى إطار عمل يدعم مبادئ النهج القائم على حقوق الإنسان. وتشمل هذه المبادئ:

أطر قياس التعاون الإنمائي بين بلدان الجنوب

- مدى التواؤم مع الأولويات والاستراتيجيات للبلدان المحددة بشكل ديمقراطي، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية.
- مدى اتباع الإجراءات السياسية والإدارية لقواعد واضحة ومعروفة علانيةً، ومدى إمكانية فهم قرارات الوكالات الحكومية، وإتاحة المعلومات المتعلقة بالقضايا ذات الاهتمام الجماهيري العام والوصول إليها ومناقشتها.
- مدى وجود فهم جيد وتوافر للشروط الضرورية، والبيئة، والمساحة لمشاركة أصحاب المصالح المنظمة والهادفة والواسعة في العمليات ذات الصلة على المستوى الجزئي والمتوسط والكليّ، فيما يتعلق بصياغة السياسات وتصميم المشاريع والبرامج وتنفيذها وتقييمها.
- مدى وصول مشاريع وبرامج التنمية لشبكة متنوعة من المنظمات الشريكة المحلية والعمل معها، بما في ذلك المنظمات المناصرة للمجتمع المدني، والمنظمات المجتمعية، والبرلمانات الوطنية أو المحلية، والنقابات العمالية، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وأمناء المظالم، ووسائل الإعلام.

وفقًا لشبكة حقيقة المعونة، يجب على الأُطر التي تهدف إلى مراقبة التعاون الإنمائي بين بلدان الجنوب أن تتبّع نهجاً قائماً على حقوق الإنسان. ويعني ذلك أن قياس التعاون الإنمائي بين بلدان الجنوب يجب أن يأخذ في الاعتبار «إحداث التحسينات في حياة الناس بالإضافة إلى إحداث التغييرات في الملكية والمساءلة والاستدامة في التعاون... ومعالجة قضايا وصول المواطنين إلى الموارد والخدمات الأساسية، كالتعليم والعدالة والصحة والمياه «.

تعني النُهج القائمة على حقوق الإنسان أيضاً مراجعة الحدود الأدنى من المعايير المستخدمة لإيجاد التحليلات، وتحديد أولويات التنمية والأهداف، وتنفيذ الاستراتيجيات، إضافة إلى مراقبة التأثير.

وبالتالي، يجب أن تركّز النتيجة النهائية بشكل رئيسي على تعزيز وحماية حقوق الفئات المهمشة والنساء والشباب وتجمعات السكان الأصليين والأشخاص ذوي الإعاقة «.

تجري الممارسة الفعلية في قياس التعاون الإنمائي بين بلدان الجنوب على مستويات الدول من قبل مزودين مثل البرازيل والصين وقطر وتركيا والإمارات العربية المتحدة الذين ينشرون تقارير عن أنشطة التعاون الإنمائي الخاصة بهم. يتم أيضًا الرصد الإقليمي من قبل منظمات أمريكا اللاتينية مثل الأمانة العامة الإيبيرية الأمريكية.

وتتضمن التقارير معلومات نوعية وكمية عن مبادرات التعاون الإنمائي التي تقدمها البلدان، بما في ذلك المعلومات المالية عند اقتضاء الحال.

في عام ٢٠١٧، على سبيل المثال، وفي سياق تقرير الأمانة الإيبيرية الأمريكية لم يتم ذكر تكاليف المشاريع وتوزيعها وفقاً للمواضيع القطاعية فقط، بالمقابل تم ذكر المعلومات الأخرى التي تهدف إلى عكس تأثيرات التعاون الإنمائي بين بلدان الجنوب وكذلك «التضامن» بين الدول. ويشمل ذلك أيضاً توزيع المشاريع وفق ما هو مانح أو مستفيد من كل بلد (يمكن أن تكون بلدان الجنوب مستفيدة ومقدمة للمعونة في آن)، والمساهمات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، إضافة إلى محاولات قياس النسبة المئوية والتكلفة المالية لتقاسم الأعباء بين الجهات المانحة والمستفيدين.

11 تقرير حول التعاون بين بلدان الجنوب في المنطقة الأيبيرية الأمريكية 2017. المصدر: https://www.segib.org/wpcontent/uploads/informe_INGLES_2017-web.pdf

12 كوريا، م. (2017). التقييم الكمي للتعاون بين بلدان الجنوب وانعكاساته على السياسات الخارجية للبلدان النامية. المصدر: https://www.southcentre.int/wp-content/uploads/2017/07/PB41_Quantifi-cation-of-South-South-cooperation-and-its-implications-to-the-foreign-policy-of-developing-countries_EN.pdf

سهولة الوصول

- وجود آليات سهلة الوصول للمواطنين لتقديم الشكاوى والإصلاح والتعويض (مثل لجان المراقبة الصحية وأمناء المظالم والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان)، واستحداث تدابير لتعزيز الاستقلال وسهولة الوصول؛
- توافر أنظمة فعالة وتشاركية للرصد والتقييم، مما يسمح برصد التقدّم المحرز نحو الحد من الفقر وتمكين المواطنين بشكل منتظم،
- مدى شمولية وتشاركية عملية المساءلة، وتشمل الرصد والتقييم وآليات المساءلة والتدابير العلاجية؛
- مدى امتلاك أصحاب المصلحة الآخرين للقدرة التنظيمية على حشد وجمع المعلومات والقيام بحملات المناصرة، وكذلك قدرتهم على تطبيق مبادئ النهج القائم على حقوق الإنسان على سياستهم وإجراءاتهم الداخلية؛
- وجود مجموعات لديها المهارات والموارد لرصد حماية حقوق الإنسان وانتهاكاتها، بما في ذلك مراقبة المعونات والقروض والمشاريع والبرامج؛
- مدى تمكين الشركاء المتعاونين للأفراد والجماعات من المطالبة بحقوقها، في المحاكم والصحافة والإنترنت وجلسات الاستماع العامة والمراجعات الاجتماعية، إلى ما هنالك؛
- مدى الشفافية في جمع البيانات وتوافر المعلومات لجميع أصحاب المصلحة والأطراف المهتمة.

الاستدامة

- مدى وجود الهياكل الداعمة والمؤسسات والسياسات والأطر القانونية التي تسهم في توسيع النطاق بشكل مستدام لتحقيق مشاركة واسعة وهادفة، ومشاركة الملكية الديمقراطية في إطار المبادرة؛
- مدى تطوير المشاريع أو المبادرات للقدرات التقنية لترجمة حقوق الإنسان إلى سياسات تمكين فعّالة للناس مع تخصيص ميزانيات مناسبة، على أساس الاستحقاقات القانونية الملموسة للخدمات الأساسية.

ومن ناحية أخرى، اقترح ماريسيو كوريا من وكالة التعاون البرازيلية الإطار التالي ليكون أداة للقياس التقني للتعاون الإنمائي بين بلدان الجنوب بهدف حل المشكلات المنهجية الناجمة عن عدم كفاية الأساليب الحالية المستخدمة لقياس المساعدة الإنمائية الرسمية:

- تقييم المساهمات المتوافقة مع التحويلات النقدية؛
- تحديد أحجام جميع أنواع الموارد العينية التي تحشدها بلدان الجنوب الشريكة، بغض النظر عن صفتهم كجهات مانحة أو مستفيدة، والتي لا يعدّ تسييلها المؤشر الأفضل؛
- تقييم العلاقة بين المدخلات والمخرجات المالية وغير المالية،
- وتقييم النتائج المنسوبة إلى هذه المبادرات وإلى المستفيدين منها.

الجلسة 3-1
فعالية التنمية المبادئ

نتائج التعلم

بعد انتهاء هذه الجلسة، سيكون المشاركون قادرين على:

1. مناقشة مبادئ فعالية التنمية ومدى ارتباطها بعملهم.
2. تبادل الأفكار حول عناصر إطار تقييم فعالية التنمية.

المواد

- عرض شرائح «باوربوينت» و\أو سبورة ورقية
- شاشة عرض LCD
- مؤشرات

العملية

1. شرح نتائج التعلم المتوقعة من الجلسة.
2. مراجعة نتائج المناقشة حول «ما هي الإنجازات المهمة لمنظمات المجتمع المدني» وربطها بالمناقشة الحالية.
3. مناقشة مبادئ فعالية التنمية.
4. تحفيز الحوار المفتوح باستخدام أسئلة المناقشة المقترحة.

ا. إطار تقييم فعالية التنمية

كما ورد في الجلسة ١-١، أصدر المنتدى الرابع رفيع المستوى حول فعالية المعونة في بوسان وثيقة شراكة بوسان التي تم التوقيع عليها من قبل أكثر من ١٦٠ دولة وأكثر من ٥٠ منظمة. وتضمّنت الوثيقة المبادئ الأربعة للتعاون الإنمائي الفعّال، وهي:

- **ملكية الدول النامية لحق وضع أولويات المشروعات التنموية:** فلا يمكن أن تنجح علاقات الشراكة بغرض التنمية إلا إذا تمت بقيادة الدول النامية، وبتطبيق المنهجيات الموضوعة تبعًا لظروف واحتياجات الدولة بعينها.

- **التركيز على النتائج:** لا بد أن يكون للاستثمارات والجهود أثرًا ثابت ودائمًا على مسألة القضاء على الفقر والحد من عدم التكافؤ والتنمية المستدامة وعلى تعزيز قدرات الدول النامية بما يتماشى مع الأولويات والسياسات الموضوعة من قبل الدول النامية نفسها.

- إنشاء علاقات شراكة شاملة بهدف التنمية: يشكّل كل من الانفتاح والثقة والاحترام المتبادل والتعلّم جوهر الشراكات الفعّالة لدعم أهداف التنمية، مع الاعتراف بأهمية الأدوار المختلفة والمتكاملة لجميع الجهات الفاعلة.
- المساءلة المتبادلة والمساءلة فيما بين المستفيدين المستهدفين في التعاون، وكذلك تجاه مواطني الدول والمنظمات والمؤسسات وأصحاب المصالح هي من الأشياء الضرورية لتحقيق النتائج المرجوة. تشكل الممارسات التي تتسم بالشفافية أساسًا لتعزيز المساءلة.

على الرغم من موافقة أصحاب المصلحة على هذه المبادئ في المنتدى رفيع المستوى، ما تزال منظمات المجتمع المدني المشاركة في العملية تجد أن اتفاقية شراكة بوسان ناقصة نظراً لأن الالتزام بتلك المبادئ لا يتم بالكامل على أساس طوعي.

يمكن أن يصبح ذلك مشكلة عند فرض المساءلة التي تعدّ أحد المبادئ المتفق عليها.

بالإضافة إلى ذلك، تطالب منظمات المجتمع المدني بأن تكون المشاركة الديمقراطية للمواطنين الدعامة الرئيسية لهذه المبادئ من أجل ضمان مراعاة فعالية التنمية لحقوق الإنسان بشكل كامل.

طورت الشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال إطار عمل للرصد يحتوي على مجموعة من المؤشرات لتتبع الالتزامات الدولية بهدف تعزيز ملكية الدولة لجهود التنمية، والتركيز على النتائج، وشمولية وشفافية ومساءلة شراكات التنمية (انظر الجدول أدناه). يوفر إطار المراقبة هذا أيضًا معلومات لاستخدامها في تتبع التقدّم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة 17.15، 17.16و[13]5c.

13هدف التنمية المستدامة ١٧٫١٥: احترام الحيز السياساتي والقيادة الخاصين بكل بلد لوضع وتنفيذ سياسات للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة؛ هدف التنمية المستدامة ١٧٫١٦: تعزيز الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، واستكمالها بشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين لجمع المعارف والخبرات والتكنولوجيا والموارد المالية وتقاسمها، وذلك بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة في جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية؛ وهدف التنمية المستدامة ٥c: اعتماد وتعزيز سياسات سليمة، وتشريعات قابلة للإنفاذ من أجل النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات على جميع المستويات.

المؤشرات		المبادئ
التركيز على النتائج	b1	**البلدان التي تعزز أطر النتائج الوطنية لديها** يقيس ما إذا كانت البلدان تضع أطرًا وطنية للنتائج لتحديد أهداف وأولويات التنمية الخاصة بها، وتمتلك آليات لضمات مراقبة وتحقيق تلك النتائج.
	a1	**استخدام شركاء التنمية أطر نتائج موجهة قطريًا (هدف التنمية المستدامة 17.15)** يقيس تواؤم مشاريع الشركاء الإنمائيين مع الأولويات والنتائج القطرية، واعتمادها التدريجي على الاحصائيات وأنظمة المراقبة والتقييم القطرية لتتبع النتائج. يعد المؤشر مصدرًا للإبلاغ عن هدف التنمية المستدامة 17.15.
الملكية القطرية	a5 وb5	**امكانية التنبؤ بالتعاون الإنمائي (بشكل سنوي وعلى المدى المتوسط)** يقيس موثوقية الشركاء الإنمائيين في إيصال التمويل الإنمائي ودقة التنبؤ بعمليات التمويل تلك وتوزيعها.
	a9	**جودة نظم الإدارة المالية العامة للبلدان** تقييم التحسن في النواحي الرئيسية لنظم الإدارة المالية العامة القطري من خلال استخدام أبعاد مختارة للإنفاق العام والمساءلة المالية.
	b9	**استخدام الشركاء الإنمائيين للأنظمة القطرية** يقيس نسبة إنفاق التعاون الإنمائي على القطاع العام باستخدام أنظمة الإدارة المالية العامة والشراء القطرية.
	10	**المعونة غير مشروطة** يقيس نسبة التعاون الإنمائي الثنائي غير المشروط بالكامل المقدّم من قبل الدول الأعضاء في للجنة المساعدة الإنمائية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

شمولية الشراكات	2	**عمل منظمات المجتمع المدني في بيئة تعزز مشاركتها ومساهمتها في التنمية** يقيس مدى مساهمة الحكومات والشركاء الإنمائيين في تمكين بيئة ملائمة لمنظمات المجتمع المدني؛ ومدى تنفيذ منظمات المجتمع المدني لمبادئ فعالية التنمية في عملياتها.
	3	**جودة الحوار بين القطاعين العام والخاص** يقيس جودة الحوار بين القطاعين العام والخاص من خلال عملية متعددة أصحاب المصالح مرتكزة على توافق الآراء، مع التركيز على تحديد ما إذا كانت الشروط الرئيسية للحوار موجودة في البلد.
الشفافية والمساءلة المتبادلة	4	**إتاحة معلومات حول التعاون الإنمائي بشفافية للعامة** يقيس مدى إتاحة شركاء التنمية للمعلومات حول التعاون الإنمائي للعامة، فيما يتماشى مع متطلبات الشفافية المنصوص عليها في وثيقة شراكة بوسان.
	6	**شمل التعاون الإنمائي في الميزانيات وخضوعه للرقابة البرلمانية** يقيس حصة تمويل التعاون الإنمائي المسجل في الميزانيات السنوية والمصادق عليه من قبل الهيئات التشريعية الوطنية للبلدان الشريكة
	7	**تعزيز المساءلة المتبادلة بين الجهات الإنمائية الفاعلة من خلال المراجعات الشاملة** يقيس ما إذا كانت مراجعات التقييم المتبادل لالتزامات التعاون الإنمائي تحدث على المستوى القطري. ويستقصي وجود: (أ) إطار سياسات يحدد الأولويات القطرية، و(ب) أهداف خاصة بالبلد وشركائه التنمويين، و(ج) تقييم دوري مشترك لتلك الأهداف، و(هـ) مشاركة للحكومات المحلية وأصحاب المصالح غير التابعين للدولة في التقييمات المشتركة، و(و) نتائج متاحة للعامة.
	8	**امتلاك البلدان أنظمة تتسم بالشفافية لتتبع التوزيعات العامة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هدف التنمية المستدامة 5c)** يقيس مدى امتلاك البلدان لأنظمة تتبع التوزيعات الحكومية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وإتاحة تلك المعلومات للعامة. يعد المؤشر مصدرًا للإبلاغ عن هدف التنمية المستدامة **5c**.

كما قامت العديد من الجهات المقدمة للمساعدة الإنمائية بتطوير أطر التقييم الخاصة التي تستخدمها في قياس فعالية التنمية لديها. فمثلًا، يصدر البنك الآسيوي للتنمية تقاريره الخاصة بشأن فعالية التنمية منذ عام 2008. في عام 2019، استند إطار تقييم فعالية التنمية الخاص بالبنك الاسيوي للتنمية إلى إطار نتائجه المؤسسية للأعوام 2019-2024، والتي تتضمن ٦٠ مؤشرًا موزعًا على أربعة مستويات أداء:

- المستوى 1: التقدم الإنمائي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ
- المستوى 2: نتائج الأولويات التشغيلية لاستراتيجية ٢٠٣٠ وجودة العمليات المكتملة.
- المستوى 3: إدارة عمليات البنك الآسيوي للتنمية
- المستوى 4: الفاعلية التنظيمية للبنك الآسيوي للتنمية

على الرغم من أن أحد المؤشرات يقيس مشاركة المجتمع المدني في مبادرات البنك الآسيوي للتنمية، إلا أنه لا يقيس بشكل كافٍ مدى ديمقراطية تلك المشاركة في الحقيقة، لأن العديد من منظمات المجتمع المدني والمجتمعات تشكو بشكل مستمر من انتهاكات مشاريع البنك الآسيوي للتنمية لحقوق الإنسان والافتقار إلى مساءلة تلك المؤسسات عن تلك الانتهاكات.

في عام 2019، أصدرت شبكة حقيقة المعونة تقريرها التقييمي بشأن فعالية التنمية للبنك الآسيوي للتنمية باستخدام مبادئ التعاون الإنمائي الفعال التي تعهد البنك بها في وثيقة شراكة بوسان.

أظهر التقرير أن تفعيل البنك الآسيوي للتنمية لاستراتيجية 2030 عزز السياسات الاقتصادية التي ساهمت في استبعاد الفقراء من العملية التنموية وتدمير البيئة، كما عزز استخدام أنظمة الدولة التي تفشل في معالجة المديونية

واستغل ضعف الضمانات الوطنية لتسريع المشاريع وتقليل المخاطر التي يتعرض لها القطاع الخاص، وتسهيل ملكية الشركات في آسيا.

كما كشف التقرير أن البنك الآسيوي للتنمية ما يزال غير خاضع للمساءلة بسبب عدم تواؤم قواعد وآليات المساءلة لديه مع أهداف التنمية المستدامة وحقوق الإنسان، وأيضًا بسبب الحصانة الممنوحة للبنك في ميثاقه، إلى جانب الحصانة الممنوحة للمنظمات الدولية من خلال اتفاقية الأمم المتحدة بشأن امتيازات وحصانات الوكالات الخاصة واتفاقية فيينا.

إلى جانب شبكة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ولجنة المساعدة الإنمائية من أجل التنمية - تُستخدم المعايير التالية في تقييم فعالية التنمية:

1. تحقيق أهداف التنمية والنتائج المتوقعة

1.1 تحقيق البرامج والمشاريع لأهدافها التنموية المعلنة ونتائجها المتوقعة.

1.2 تقديم البرامج والمشاريع فوائد إيجابية تعود على أعضاء الفئة المستهدفة.

1.3 إحداث البرامج والمشاريع تغييرات لعدد كبير من المستفيدين، ومساهمتها، حيثما كان ذلك مناسبًا، في تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية.

1.4 مساهمة البرامج في إحداث تغيير ملحوظ في سياسات التنمية الوطنية، وتأثير البرامج (بما في ذلك الاستعداد للكوارث، والاستجابة للحالات الطارئة وإعادة التأهيل) على السياسات، و\أو في إصلاحات النظام المطلوبة.

2. تحقيق أهداف التنمية والنتائج المتوقعة

2.1 مدى معالجة الأنشطة التي تدعمها المنظمات الثنائية لقضية المساواة بين الجنسين على نحو شامل.

2.2 مدى الاستدامة البيئية للتغييرات المحدثة.

3. استدامة النتائج\الفوائد

3.1 استمرار أو احتمالية استمرار الفوائد بعد إكمال البرنامج أو المشروع أو وجود تدابير فعالة لربط عمليات الإغاثة الإنسانية بإعادة التأهيل وإعادة البناء وفي النهائية بنتائج التنمية بعيدة المدى.

3.2 الإبلاغ عن استدامة البرامج والمشاريع على من

3.3 مساهمة البرامج في تعزيز البيئة المواتية للتنمية

4. جدوى التدخلات

4.1 ملاءمة البرامج والمشاريع لاحتياجات و\أو أولويات الفئة المستهدفة.

4.2 انسجام البرامج والمشاريع مع أهداف التنمية الوطنية.

4.3 إنشاء شراكات فعالة مع الحكومات والمنظمات الإنمائية والإنسانية الثنائية ومتعددة الجنسية والجهات غير الحكومية لتخطيط وتنسيق ودعم الجهود الإنمائية و\أو جهود الاستعداد لحالات الطوارئ، والإغاثة الإنسانية، وإعادة التأهيل.

5. الكفاءة

5.1 يتم تقييم أنشطة البرامج بناءً على كفاءتها في استخدام الموارد\فعاليتها من حيث التكلفة.

5.2 تنفيذ البرامج وتحقيق الأهداف في الوقت المحدد (بالنظر إلى السياق، في حالة البرامج الإنسانية).

5.3 كفاءة أنظمة وإجراءات تنفيذ ومتابعة البرامج والمشاريع (بما في ذلك أنظمة إشراك الموظفين، وشراء مدخلات البرنامج، وتوزيع المدفوعات، والترتيبات اللوجستية، وغيرها).

6. استخدام التقييم والمراقبة لتعزيز فعالية التنمية

6.1 فعالية أنظمة وعمليات التقييم.

6.2 فعالية أنظمة وعمليات التقييم والإبلاغ عن نتائج البرامج.

6.3 فعالية أنظمة الإدارة القائمة على النتائج.

6.4 استخدام التقييم لتعزيز فعالية التنمية.

سؤال للمناقشة

ما هي العناصر التي تعتقدون أنها ضرورية لتشكيل إطار تقييم لمراقبة مشاريع التعاون الإنمائي؟

الجلسة 4-1

نحو إيجاد إطار ديمقراطي وقائم على حقوق الإنسان للتعاون الإنمائي بشأن التنمية المستدامة.

نتائج التعلم

في نهاية الجلسة سيتمكن المشاركون من تحديد بعض المبادئ الرئيسية لتغيير نظام التعاون الإنمائي العالمي

المواد

- عرض شرائح «باوربوينت» أو سبورة ورقية أو كلاهما معًا
- شاشة عرض LCD
- مؤشرات

العملية

1. شرح نتائج التعلم المتوقعة من الجلسة.
2. مناقشة إطار التعاون الإنمائي القائم على حقوق الإنسان.
3. تحفيز الحوار المفتوح باستخدام أسئلة المناقشة المقترحة.

ا. تفعيل إطار ديمقراطي للتعاون الإنمائي قائم على حقوق الإنسان

مر عقد تقريبًا على إبرام اتفاقية شراكة بوسان، وما يزال هنالك الكثير مما يتعين القيام به من أجل تغيير نظام التعاون الإنمائي العالمي ليصبح شاملًا وديمقراطيًا وقائمًا على حقوق الإنسان ومنصفًا بالفعل. ونظرًا إلى أن التعاون الإنمائي هو أمر حاسم في تحقيق التنمية المستدامة، فلا ينبغي على الشراكات الإنمائية أن تعزز العلاقات والممارسات غير المنصفة القائمة.

ويجب أن يقوم بدلًا من ذلك هيكل تعاون إنمائي جديد قائم على التضامن والتكافل وسيادة الشعب والشمولية والديمقراطية، ومساءلة الجهات المسؤولة.

كما يجب إيجاد حل لقضية مشروطية المعونة من أجل إعادة التوازن إلى علاقات المعونة لصالح البلدان النامية بدلًا من الجهات المانحة. يجب أن يستند نظام التعاون الإنمائي العالمي الجديد إلى استراتيجيات التنمية الوطنية وأن يضمن توزيع تدفقات المعونة بشكل قائم على الاحتياجات (بدلًا من أن يكون مدفوعًا بمصالح الجهات المانحة). على الرغم من الاتفاق على مبدأ الملكية القطرية في وثيقة شراكة بوسان، إلا أن ديمقراطية الملكية يجب أن تشكل جزءًا لا يتجزأ منه. يعني ذلك أن الأولويات القطرية الموضحة في خطط التنمية الوطنية، يجب أن يتم تحديدها من خلال عمليات ديمقراطية وشاملة تكون فيها مشاركة والمنظمات الشعبية ومنظمات المجتمع المدني متساوية جنبًا إلى جنب مع جميع الأجهزة الحكومية.

هيكل جديدة للتعاون الإنمائي

التضامن والتكافل

يتضمن العمل على الأهداف والمصالح المشتركة في مواجهة التعاون الخاضع لقيادة المانحين. يتعلق التضامن أيضًا بالالتزام بتحمل التكاليف في عملية مساعدة الدول الشريكة المحتاجة.

سيادة الشعب

تعد شعوب الأمم مصدر السيادة، ويجب أن تكون دائمًا الجهة المصادقة على مشروعية الحكومات المحلية. وبالتالي، يحق للحكومات التمتع بالحقوق السيادية بصفتها الممثل الشرعي للشعب فقط طالما أنها تفي بواجباتها تجاهه، بما في ذلك واجب حماية وإعمال حقوق الشعب، سواءً الفردية منها أو الجماعية، وغيرها من الواجبات.

الشمولية وإرساء الديمقراطية في عملية اتخاذ القرارات

يعترف شركاء التنمية بالمساواة بين الشعوب والأمم. ويجب حماية ودعم المشاركة الديمقراطية للشعب في العملية الإنمائية على جميع المستويات.

خضوع الجهات المسؤولة للمساءلة

يجب توفير آليات لفرض المساءلة على الجهات المسؤولة لضمان التزام الجهات المسؤولة بأداء واجباتها والسماح لأصحاب الحقوق بالمناداة بحقوقهم والتماس الإنصاف.

يجب ضمان المشاركة الديمقراطية لجميع الجهات الإنمائية الفاعلة، ليس فقط على المستوى الوطني، بل أيضًا في إطار الهيكل العالمي الجديد الذي يجب أن يكون متعدد الأطراف ومتعدد أصحاب المصالح،

ويتيح ذلك للبلدان النامية ممارسة تأثير الأغلبية الذي تتمتع به. وسيؤدي إلى وضع حد للنظام الحالي حيث تهيمن الجهات المانحة على المؤسسات متعددة الأطراف مثل البنك الدولي أو بنوك التنمية الإقليمية، نتيجة مبدأ رهن ربط التصويت بالقوة المالية «كل دولار يساوي صوتًا».

كما يحتاج هذا النظام الجديد عالمي النطاق إلى إشراك المستويين المحلي والإقليمي. قد تستمر المبادرات الثنائية والإقليمية بلعب دور رئيسي، في السعي وراء الاهتمامات المشتركة والمصلحة المتبادلة وفي استكمال وتعزيز الأهداف والجهود العالمية متعددة الأطراف

كما يجب تطبيق آليات المساءلة الملزمة من أجل ضمان مساءلة الجهات المانحة أمام البلدان الشريكة، ومساءلة حكومات البلدان المستفيدة أمام مواطنيها فيما يتعلق بالسياسات المتبعة والبرامج التنموية المنفذة. ويجب أن تضمن الحوكم العالمية الجديدة لهيكل المعونة التزام الأطراف الخارجية، مثل المؤسسات متعددة الأطراف، واعتماد آليات تسمح للمجتمعات بالتماس الإنصاف في حال تعرضوا للأذى المتسبب عن البرامج أو المشاريع الممولة خارجيًا.

وأخيرًا، يجب أن تجري مساعي إضفاء الديمقراطية على هيكل المعونة الدولية على قدم وساق مع إضفاء الديمقراطية على الحوكمة العالمية للتمويل والدين والتجارة والشركات عبر الوطنية.

كما يجب أن هنالك اتساق سياسي في الحوكمة العالمية لتلك المؤسسات التي يجب أن تدعم تحقيق أهداف التنمية المحددة على المستوى الدولي، مع احترام الحق الديمقراطي في تقرير المصير للشعوب والمجتمعات والأمم.

أسئلة للمناقشة

من خلال خبرتك في العمل على المستوى الوطني والعالمي، هل تعكس علاقات المعونة الحالية المبادئ المذكورة أعلاه؟ ما الذي نحتاج إلى تغييره؟

النشاط 1-1

نحو إيجاد إطار ديمقراطي وقائم على حقوق الإنسان للتعاون الإنمائي بشأن التنمية المستدامة.

نواتج التعلم

تطبيق والمبادئ والدروس المستفادة من الجلسات السابقة في وضع نظرية تغيير لتعاون تنموي قائم على حقوق الإنسان.

المخرجات

مسودة نظرية تغيير لتعاون تنموي قائم على حقوق الإنسان لتحقيق التنمية المستدامة ستساهم بدورها في تحقيق تنمية مستدامة يديرها عامة الناس.

المواد

- عرض شرائح «باوربوينت» و\أو سبورة ورقية
- شاشة عرض LCD
- مؤشرات

ا. تفعيل إطار ديمقراطي للتعاون الإنمائي قائم على حقوق الإنسان

تعد نظرية التغيير خارطة الطريق التي تبيّن الخطوات التي تخططون من خلالها لتحقيق أثر ما وتساعد في توضيح العمل الذي تقومون به وربطه بالهدف الأكبر الذي تسعون إليه. إليكم مكونات نظرية التغيير[15]:

- **الافتراضات** - وهي الحقائق والحالات والمواقف المفترضة التي تعدّ اعتبارات ضرورية لتحقيق النجاح.
- **المدخلات** - الأشخاص، والزمن، والمواد والموارد التي تحتاجونها أنتم والآخرون للاستثمار في تحقيق أهدافكم.
- **الأنشطة** - البرامج والخدمات والإجراءات التي ستقومون أنتم أو منظمتكم غير الربحية في تنفيذها.
- **المخرجات** - كمية ونوع ومقدار الخدمة\الخدمات التي يقدمها برنامجكم إلى المستفيدين.
- **النواتج**- التغييرات المحددة في سلوك المشاركين، ومعرفتهم، مهاراتهم، وحالتهم، وقدراتهم.
- **التأثير** - التغييرات التنظيمية، والمجتمعية، والاجتماعية، والمنهجية الناتجة عن البرنامج (المقصودة أو غير المقصودة).
- **الظروف الخارجية** - البيئة الحالية التي ترغبون في إحداث أثر فيها. ويتضمن ذلك العوامل الخارجة عن السيطرة في البرنامج (الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية وغيرها) والتي ستؤثر في النتائج والنواتج.

التعليمات

انظر ورقة عمل النشاط ١

1. قم بتقسيم المشاركين إلى مجموعات مناسبة.
2. ارجع إلى الرسم التخطيطي 3[16] أدناه، إلى البند رقم ٣ فصاعدًا.
3. ابدأ بكتابة مشكلة متعلقة بفعالية التنمية (أ) والتغيير\التأثير الذي تريد تحقيقه والذي سيساهم في الوصول إلى الهدف الرئيسي المتمثل في تحقيق التعاون الإنمائي القائم على حقوق الإنسان من أجل التنمية المستدامة.
4. قم بوصف البيئة الخارجية التي ستؤثر على المخرجات والنواتج (ح).
5. دوّن الفئات الرئيسية التي تريد التأثير فيها من خلال عملك في تحقيق الأثر. يمكن أن تشمل تلك الفئات الأشخاص الخاضعين لتأثيرات سياسات تقديم المعونة و\أو صنّاع القرار (ب).
6. سجّل الطريقة التي تريد من خلالها إشراك كل من الجماهير المستهدفة الرئيسية (ج) والنشاطات التي ستقوم بها لإشراك تلك الجماهير.
7. حدد النتائج الفورية للأنشطة (هـ) ونواتجها أو فوائدها الأوسع (و).

نظرية التغيير

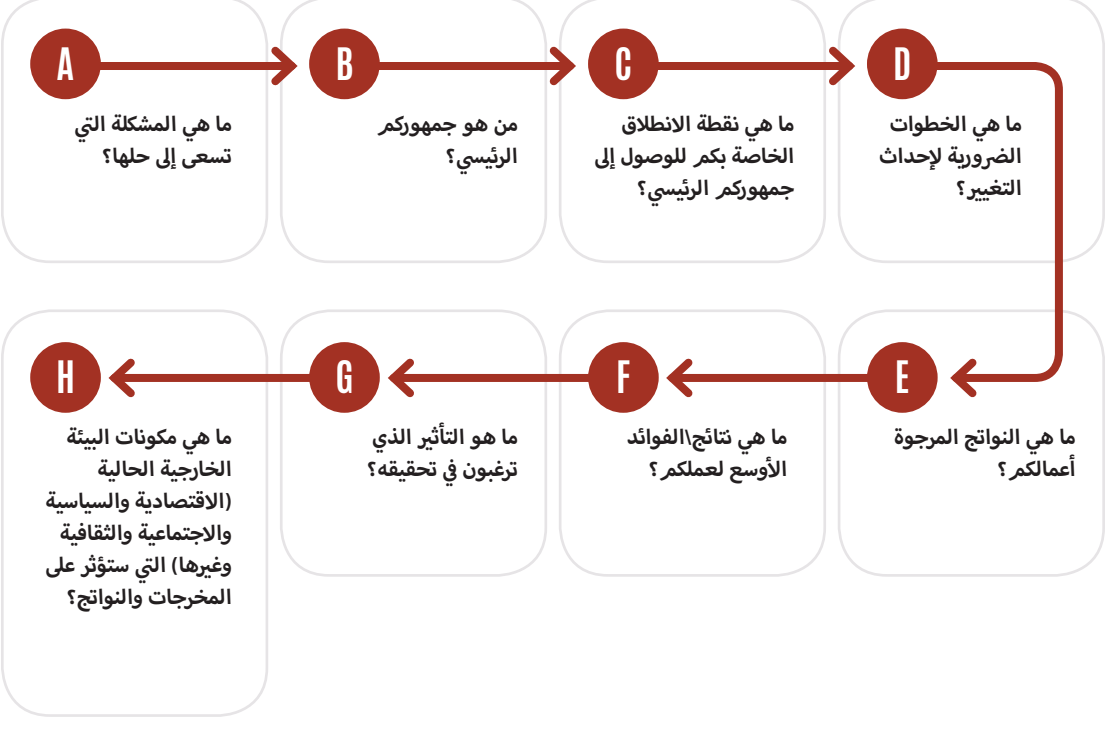

الوحدة 02

الأبحاث الموجّهة لخدمة الشعوب في مجال التعاون الإنمائي

أهداف الوحدة التدريبية

1. تعزيز قدرة المشاركين على إجراء وتيسير الأبحاث الموجّهة لخدمة الشعوب كجزء من عمل «مرصد المعونة لمنظّمات المجتمع المدني».
2. تعريف المشاركين على المفاهيم الأساسية والأهداف وطرائق الأبحاث الموجّهة لخدمة الشعوب.
3. تطوير مهارات المشاركين لإجراء وتيسير الأبحاث الموجّهة لخدمة الشعوب في إطار عمل «مرصد المعونة لمنظّمات المجتمع المدني».

الوقت المخصّص: ما لا يقلّ عن 5 ساعات

أُجريت أبحاث كثيرة في السابق حول سياسات المعونة وتأثيرها على البلدان المستفيدة، وذلك في البلدان المانحة أو المؤسّسات المتعدّدة الأطراف التي تُسهّل توفير المعونة. وأدّى هذا المنحى إلى تحليلاتٍ غير نقدية لسياسات المعونة القائمة، بدون إيلاء الاهتمام لمؤشّرات التنمية مثل حقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسَيْن، والاستدامة البيئية، وغيرها.

تمثَّلَ أحد الإنجازات المهمّة في بوسان في تحويل الخطاب من التركيز حصرًا على فعّالية المعونة نحو التركيز على فعّالية التنمية بشكلٍ أوسع. تنطوي «فعّالية التنمية» على التأكُّد من الالتزام بمبادئ الملكية الديمقراطية وحقوق الإنسان وحقوق المرأة والمساواة بين الجنسَيْن والاستدامة البيئية والعدالة الاجتماعية في أيّ اتّفاقاتٍ مُبرَمة في سياق التعاون الإنمائي. والأهمّ من ذلك هو الاعتراف بدور المجتمع المدني، بصفته جهة فاعلة في التنمية، في سياق الدفاع عن تحقيق مبادئ فعّالية التنمية المُشار إليها أعلاه.

في سبيل الوفاء بالتزاماتها، ستُواصل منظّمات المجتمع المدني مناصرة مبدأ «فعّالية التنمية» في سياسات وممارسات التعاون الإنمائي، ولا سيّما فيما يتعلّق بمساءلة الحكومات والهيئات المانحة في إطار فعّالية التنمية على نطاقٍ أوسع. في هذا الصدد، لا نُبالغ مهما شدّدنا على أهمية عمل منظّمات المجتمع المدني في الرصد والبحث حول سياسات المعونة ومشاريعها وتأثيراتها.

تتمحور الأبحاث دائمًا حول فئة معيّنة وتهدف إلى تحقيق غرض معيّن. لطالما اعتُبِرَ أنَّ أبحاث التنمية هي أبحاث تقنية للغاية ومعقّدة وعلمية، وغالبًا ما تُسنَد إلى خبراء العلوم الاجتماعية والأكاديميين. إلّا أنَّ الأبحاث التقليدية في مجال التنمية، التي تُجريها مجموعات النخبة، تميل على الأرجح إلى إخفاء الحقائق اليومية في المجتمعات المحلّية وتلك التي يعيشُها الأفراد على أرض الواقع. لذلك، من المهمّ القيام إجراء أبحاث بديلة، تحدّدها الشعوب وتُصمّمها بنفسها، لكي تُساهِم الأبحاث فعليًا في تحسين ظروف التنمية بالنسبة إلى الغالبية الأكثر فقرًا.

من شأن الأبحاث الموجّهة لخدمة الشعوب في سياق فعّالية المعونة والتنمية أن توضّح كيفية فهم سياسات ومشاريع المعونة والتعاون الإنمائي، وكيفية تأثيرها على المجتمعات المحلّية والقاعدة الشعبية. تُعتبَر هذه الأبحاث بالغة الأهمية لأنّها تعطي الأولوية لمصلحة الناس. وتُعَدّ أساسيةً لفهم الحالة على أرض الواقع، وأوضاع الناس الذين سيستفيدون في نهاية المطاف من جميع مشاريع التعاون الإنمائي.

تنقسم هذه الوحدة التدريبية إلى ثلاث جلسات:

الجلسة 2.1.

إجراء الأبحاث الموجّهة لخدمة الشعوب

تتناول هذه الجلسة مبادئ الأبحاث الموجّهة لخدمة الشعوب، والاختلافات بينها وبين الأبحاث التقليدية

الجلسة 2.2.

مرصد المعونة لمنظّمات المجتمع المدني

تتضمّن هذه الجلسة تعريفًا عن «مرصد المعونة لمنظّمات المجتمع المدني»، ودوره وأهميته في رصد السياسات والمشاريع المتعلّقة بالمعونة، وكيفية استخدام الأبحاث الموجّهة لخدمة الشعوب في المرصد

الجلسة 2.3.

الإجراءات في الأبحاث الموجّهة لخدمة الشعوب في إطار التعاون الإنمائي

تُناقش هذه الجلسة خطوات إجراء الأبحاث الموجّهة لخدمة الشعوب في سياق المساهمة في إنشاء مراصد المعونة الخاصّة بمنظّمات المجتمع المدني

الجلسة 2-1
جراء الأبحاث الموجّهة لخدمة الشعوب

نتائج التعلُّم

بعد هذه الجلسة، يكون المشاركون قد تعرّفوا على مفهوم ومبادئ الأبحاث الموجّهة لخدمة الشعوب.

المواد

- عرض شرائح «باوربوينت» أو سبورة ورقية أو كلاهما معًا
- شاشة عرض LCD
- مؤشرات

العملية

1. تفسير النتيجة التعلُّمية للجلسة.
2. السؤال عن الأشخاص الذين سبقوا أن انخرطوا في مشاريع بحثية.
3. مناقشة الأبحاث الموجّهة لخدمة الشعوب ومبادئها.

ا. ما هي الأبحاث الموجّهة لخدمة الشعوب؟

الأبحاث الموجّهة لخدمة الشعوب، بمعناها الواسع، هي أبحاث تُلبّي احتياجات الناس واهتماماتهم. «لمصلحة مَن نقوم بالبحث؟» هو السؤال الأساسي الذي يجب الإجابة عليه. «هل هو للشعب أم للنخبة؟» يمكن استخدام طرائق ونُهُج مختلفة لإجراء الأبحاث الموجّهة لخدمة الشعوب، ولكنْ المهمّ هو أن تكون هذه الأبحاث حول الشعوب وبواسطتهم ومن أجلهم.

الأبحاث الموجّهة لخدمة الشعوب هي أبحاث تُلبّي احتياجات واهتمامات الناس، ولا سيّما المهمّشين والمحرومين. فعلى الرغم من أنَّ البحث يدعو إلى الموضوعية، إلّا أنَّه ليس مجرّدًا من القيمة. الغرض الأساسي الذي يُجرى البحث من أجله، وكذلك الغرض من استخدام النتائج، ليست مسائل مُحايِدة. يمكن لكلٍّ من النخبة والجماهير استخدام البحث كأداة لتعزيز مصالحهم الخاصّة. والفرق هو أنَّ أبحاث النخبة تُحافظ على الوضع الراهن بينما تسعى الأبحاث الموجّهة لخدمة الشعوب إلى المساهمة في التغيير الاجتماعي.

تهدف الأبحاث الموجّهة لخدمة الشعوب إلى اكتشاف الأساس المادّي والتطوُّر التاريخي للظروف الاجتماعية الحالية، وكشف وفهم علاقات القوّة غير المتكافئة بين القوى/الفئات الاجتماعية المختلفة، وتكون بمثابة دليل في تحديد الإجراءات والوسائل المناسبة للتعامل مع مشاكل طبقات وشرائح المجتمع المقموعة، والمساهمة في تثقيف وتنظيم وحشد الناس نحو التغيير الاجتماعي. تستند الأبحاث الموجّهة لخدمة الشعوب إلى تحليلات بديلة للمصادر والتفسيرات السائدة التي تُستخدَم لتقويض حقوق الناس. وتُوجّه الإجراءات التي تعتمد على المعرفة والتحدّيات الجديدة، وبالتالي تُحسّن ممارسة الأشخاص الذين يعملون في سبيل التغيير الاجتماعي.

II. مبادئ إجراء الأبحاث الموجّهة لخدمة الشعوب

إليكم بعض المبادئ المُطبَّقة عند القيام بالأبحاث الموجّهة لخدمة الشعوب:

- الممارسة الاجتماعية للشعوب - في مجالات الإنتاج والنضال الاجتماعي – باعتبارها المصدر الأساسي للمعرفة
- في مواجهة إطار أكاديمي أو إحصائي بحت يتجاهل ديناميكيات الفئات الاجتماعية في المجتمع التي تتّصف بظروف واهتمامات خاصّة
- عدم الاعتماد حصرًا على النظرية، والمعرفة الواردة في الكتب، والافتراضات الذاتية، والمعلومات التي عفا عليها الزمن
- الإقرار بالترابط بين القضايا المحلّية والقضايا الوطنية والعالمية
- جمع البيانات من مصادر مختلفة من أجل تجسيد بعض المؤشّرات الاقتصادية والسياسية الرئيسية في موازاة تغيُّرها من فترة إلى أخرى، وبالتالي إظهار كيفية تصرُّف الفئات المختلفة وكيفية تفاعلها في الحياة الواقعية
- الارتباط الراسخ أو العلاقات الوطيدة بين الباحثين وحركات الناس ونضالاتهم لأنَّ العلاقات المتينة مع الحركات تضمن أن يُعالِج البحث قضايا الناس واهتماماتهم
- مشاركة المعلومات والتحليلات ومعالجتها باستمرار مع الآخرين من خلال قنوات مختلفة (ورش العمل والكتب وتبادل الرسائل الإلكترونية، إلخ.)، ما يعزّز صحّة وفائدة نتائج البحث وكذلك مساءلة الباحثين أمام الأشخاص المتأثّرين بالبحث

الجلسة 2-2
مرصد المعونة لمنظّمات المجتمع المدني

نتائج التعلُّم

في نهاية هذه الجلسة، يصبح المشاركون:
1. مُدرِكين للمقصد من «مرصد المعونة لمنظّمات المجتمع المدني».
2. قادرين على فهم أهمية استخدام الأبحاث الموجّهة لخدمة الشعوب في عمل مرصد المعونة.

المواد

- عرض باوربوينت و/أو ألواح ورقيّة
- جهاز عرض LCD
- أقلام تحديد
- اتّصال بالإنترنت/لقطات من منصّة «مرصد المعونة لمنظّمات المجتمع المدني

العملية

1. تفسير النتيجة التعلُّمية للجلسة.
2. مناقشة «مرصد المعونة لمنظّمات المجتمع المدني».
3. خلال النقاش، استعراض الموقع الإلكتروني الخاصّ بـ«مرصد المعونة لمنظّمات المجتمع المدني» التابع لشبكة «واقع المعونة – آسيا والمحيط الهادئ» (أو لقطات).

ا. ما هو مرصد المعونة لمنظّمات المجتمع المدني؟

مراصد المعونة الخاصّة بمنظّمات المجتمع المدني هي منصّات يقودها المواطنون لرصد التعاون في مجال المعونة والتنمية، وتحديدًا في إطار الحملات والعمل السياساتي. منذ العام ٢٠١٣ ، نُجري شبكة «واقع المعونة» دورات تدريبية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ لإنشاء هذه المراصد.

أهداف «مرصد المعونة لمنظّمات المجتمع المدني» الخاصّ بشبكة «واقع المعونة» هي التالية:

- تعزيز الوعي والشفافية بشأن إدارة المعونة من قِبَل الحكومات المستفيدة والمزوّدين الآخرين (مثل مؤسّسات التمويل الدولية) في المنطقة؛
- المساعدة في البحث والتحليل حول اتّجاهات وتأثيرات مشاريع التنمية والشراكات بين القطاعَيْن العام والخاص في المنطقة؛
- تعزيز تعاون منظّمات المجتمع المدني مع الحكومات المستفيدة والمانحة والمزوّدين الآخرين من أجل ضمان الفعّالية والكفاءة في استخدام الأموال العامّة ولحماية حقوق الإنسان والديمقراطية.

A. الأبحاث الموجّهة لخدمة الشعوب في مرصد المعونة

تضمن الأبحاث الموجّهة لخدمة الشعوب أنَّ أهداف وبرامج وأنشطة المنظّمات الشعبية ومنظّمات المجتمع المدني ترتكز على بيئتهم الاجتماعية الفعلية التي يعيشونها، وبالتالي ستكون أقلّ عرضة للاستقطاب من قِبَل مصالح النخبة أو الشركات أو الجهات المانحة. وستضمن أيضًا أن يُساهِم المسعى البحثي في الهدف المتمثّل بتحسين ظروف الشعوب.

وعند إجراء الأبحاث حول التعاون الإنمائي، تحتاج منظّمات المجتمع المدني إلى أن تكون على دراية دائمة بكيفية تأثير سياسات المعونة على حياة الفئات المهمّشة. إنَّ الأبحاث الموجّهة لخدمة الشعوب تُعتبَر ذات قيمة لناحية فهم الوضع على أرض الواقع، وحالة الناس أنفسهم الذين سيستفيدون في نهاية المطاف من التعاون الإنمائي. علاوةً على ذلك، فإنَّها توطّد وتُعمّق مجموعات وشبكات منظّمات المجتمع المدني، وبالتالي تُتيح التبادل المستمرّ للمعلومات والتحليلات حول التعاون الإنمائي، من بين سياسات أخرى.

كذلك، يمكن إجراء الأبحاث الموجّهة لخدمة الشعوب في مرصد المعونة من قِبَل الأكاديميين والخبراء في البحث الاجتماعي إذا كان الغرض من أبحاثهم ينطلق من السؤال المركزي حول كيفية مساهمة المعونة وأشكال التعاون الإنمائي الأخرى بشكلٍ فعّال في الارتقاء بظروف الفئات المهمّشة والمستضعفة. فالعلماء قادرون على تنفيذ الأبحاث الموجّهة لخدمة الشعوب لأنَّ المهمّ، كما سبقت الإشارة في القسم السابق، هو أنَّ تُساهِم هذه الأبحاث في تلبية اهتمامات واحتياجات الشعوب، وتسعى من أجل التغيير الاجتماعي والتحوُّل الاجتماعي.

- دعم حملات المناصرة على مستوى المجتمعات المحلّية أو المنظّمات القاعدية والشعبية للتأكيد على حقوقهم الديمقراطية والسعي إلى إرساء الشفافية والمساءلة من الحكومات والمزوّدين الآخرين؛
- تيسير التعلُّم المشترك والحوار بين منظّمات المجتمع المدني، وصانعي السياسات، والأوساط الأكاديمية، والإعلام، والناشطين، في سبيل تعزيز التنمية المستدامة القائمة على حقوق الإنسان والمدفوعة من الناس، وتوجيه الحلول أو التوصيات الفعّالة.

في العام ٢٠١٨، وافقت شبكة «واقع المعونة» - آسيا والمحيط الهادئ على العمل بشأن مسألة رصد مؤسّسات التمويل الدولية باعتبارها مسألة رئيسية ذات أولوية في المنطقة. واجهت مؤسّسات التمويل الدولية، مثل صندوق النقد الدولي-البنك الدولي، ومصرف التنمية الآسيوي، والمصرف الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، انتقاداتٍ واعتراضات شديدة من المجتمع المدني والمجتمعات على مستوى القاعدة الشعبية، بسبب شروط المعونة التي تفرض سياسات نيوليبرالية يُحرّكها السوق وموجّهة نحو التصدير على البلدان النامية. وما زالت هذه الشروط والمشاريع التي تُموّلها مؤسّسات التمويل الدولية تُؤثّر سلبًا على تحقيق التنمية المستدامة من خلال تقويض حقوق الإنسان والعمليات الديمقراطية المحلّية، كما تؤدّي إلى نتائج اجتماعية سلبية تشمل (على سبيل المثال لا الحصر) استمرار التخلّف والفقر، وانتهاكات الحقوق الفردية والجَمَاعية، وتدمير البيئة.

في العام نفسه، أطلقت شبكة «واقع المعونة – آسيا والمحيط الهادئ» مرصد المعونة الخاصّ بها، وهو عبارة عن قاعدة بيانات تتولّى منظّمات المجتمع المدني إطلاقها ومتابعتها، وتضمّ مشاريع التنمية المموّلة من خلال المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية أو مؤسّسات التمويل الدولية. يتمّ رصد وتقييم المشاريع من حيث تأثيراتها على ١) حقوق الإنسان، ٢) الديمقراطية، ٣) السلام والأمن، ٣) البيئة أو المناخ؛ وكذلك من حيث كيفية الالتزام بمبادئ فعّالية التنمية. كذلك، يتمّ تقييم الصلة والارتباط بتحقيق أهداف خطّة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

يمكن للأفراد أو المنظّمات رصد وتقييم مشاريع التنمية المموّلة من خلال المساعدة الإنمائية الرسمية أو مؤسّسات التمويل الدولية (من العام ٢٠١٥ فصاعدًا) في مجتمعٍ معيّن أو في مجال معيّن من مجالات المسؤولية، عن طريق الإجابة ببساطة على استمارة مرصد المعونة.

الجلسة 2-3
الإجراءات في الأبحاث الموجّهة لخدمة الشعوب في إطار التعاون الإنمائي

نتائج التعلُّم

في نهاية النقاش، يصبح المشاركون:

1. قادرين على تحديد خطوات إجراء الأبحاث الموجّهة لخدمة الشعوب في سياق «مرصد المعونة لمنظّمات المجتمع المدني» – بدءًا بتحديد المفاهيم وصولًا إلى تحليل البيانات.
2. مُدرِكين للطرائق الشائعة الاستخدام في الأبحاث ونقاط القوّة والضعف في كلٍّ منها لناحية جمع المعلومات.
3. قادرين على صياغة الإشكاليات البحثية المرتبطة بعمل «مرصد المعونة» وكيفية تنظيم البيانات وتحليلها.

المواد

- عرض باوربوينت و/أو ألواح ورقيّة
- جهاز عرض LCD
- أقلام تحديد

العملية

1. تفسير النتائج التعلُّمية للجلسة.
2. مناقشة الخطوات لإجراء الأبحاث الموجّهة لخدمة الشعوب في إطار التعاون الإنمائي.

سبع خطوات لإجراء الأبحاث الموجّهة لخدمة الشعوب في إطار التعاون الإنمائي

01 صياغة الإشكالية البحثية.
02 تحديد مصادر البيانات وإجراءات جمع البيانات.
03 تحديد أهداف البحث.
04 تحديد استراتيجية ونهج ملائمَيْن للبحث.
05 معالجة البيانات وتحليلها.
06 كتابة تقرير البحث.
07 تقييم عملية البحث.

ا. سبع خطوات لإجراء الأبحاث الموجّهة لخدمة الشعوب في إطار التعاون الإنمائي

الخطوة الأولى

صياغة الإشكالية البحثية.

عند إجراء الأبحاث الموجّهة لخدمة الشعوب في إطار التعاون الإنمائي، من المهمّ أن نكون قادرين على تحديد الإشكالية البحثية التي تطال هذه الشعوب نفسها. وهذا يشمل سياسات ومشاريع المعونة وانعكاساتها على مستوى حقوق الإنسان، والرعاية الاجتماعية، والفقر، والمساواة بين الجنسَيْن، والاستدامة البيئية. يجب التركيز أوّلًا على تحديد المفاهيم ونطاق البحث قبل تحديد الإشكالية البحثية وصياغتها. تنطوي عملية صياغة الإشكالية على المراحل الواردة أدناه:

1. **تحديد المفاهيم.** تحديد المفاهيم هو تجسيد الأفكار والمواضيع المُحتمَلة للبحث. وفقًا للنهج التقليدي، يحدّد الباحثون المواضيع المُحتمَلة بناءً على وجهة نظرهم الخاصّ. ولكنْ في الأبحاث الموجّهة لخدمة الشعوب في إطار التعاون الإنمائي، ينبغي أن تعكس المواضيع المختارة شواغلَ الناس بشأن فعّالية التنمية. وقد تُساعِد الأسئلة التالية في تصوُّر الإشكاليات البحثية:
   - ما هي سياسات المعونة الحالية التي تدعو إليها الحكومات/مؤسّسات التمويل الدولية/هيئات القطاع الخاصّ؟
   - كيف تؤثّر على الشعوب (المجتمع المحلّي أو القطاع أو فئة مهمّشة أخرى) وعلى المجتمع ككلّ؟
2. **تحديد نطاق البحث.** قد تكون المواضيع المحدّدة حول المعونة والتنمية واسعة جدًا للبحث، وبالتالي من الضروري تحديد نطاق البحث لصياغة الإشكالية البحثية. يمكن للباحث تحديد نطاق البحث من خلال:
   - تحديد مستوى البحث (دولي أو وطني أو محلّي)
   - تحديد النطاق الجغرافي و/أو السنوات/الأشهر المشمولة
   - النظر في المواضيع أو الموضوعات الفرعية التابعة لموضوع رئيسي محدّد
   - مراجعة الدراسات والأبحاث السابقة لتحديد الثغرات البحثية التي يمكن أن تُشكّل أسئلة بحثية مُحتمَلة
   - تحديد نوع التعاون الإنمائي
   - تقييم جدوى البحث بناءً على الوقت والموارد وقدرات الباحثين

   يمكن أن تتبادر إلى الأذهان مواضيع مختلفة، وتحديدًا ضمن موضوعات الملكية الديمقراطية أو السيادة أو حقوق الإنسان أو الصحة أو العمل أو المرأة. من المهمّ أيضًا تحديد نوع المعونة التي يتناولها البحث لأنّ المعونة قد لا تأتي حصرًا على شكل مساعدة إنمائية رسمية.
3. **صياغة الإشكالية البحثية.** الإشكالية البحثية هي سؤال يعكس الموضوع أو المسألة أو الجانب الذي سيُشكّل غرض الدراسة. يمكن استخدام الأسئلة التالية كدليل لصياغة الإشكالية البحثية:
   - هل الإشكالية متّصلة بتنمية الشعوب وتستجيب لها؟
   - هل هي واضحة (الإشكالية الأساسية أوّلًا، ثمّ الإشكالية/الإشكاليات الثانوية)؟
   - هل يمكن التحقيق فيها؟ هل يتوفّر ما يكفي من الدراسات والبيانات ذات الصلة لدعم البحث؟
   - كيف نشأت الإشكالية؟
   - ما هي أهمية البحث حول هذه الإشكالية؟

أمثلة عن الإشكاليات البحثية/المواضيع في مجال التعاون الإنمائي

1. كيف تؤثّر عسكرة المعونة على تحقيق التنمية المستدامة؟
2. ما هي تأثيرات مشاريع الطاقة المموّلة من مؤسّسات التمويل الدولية على حقوق الشعوب الأصلية؟
3. كيف يمكن أن يؤدّي التعاون التقني إلى خصخصة الخدمات العامّة؟

الخطوة الثانية

تحديد أهداف البحث.

بعد تحديد الإشكالية وصياغتها، ينبغي تحديد أهداف البحث. توضّح أهداف البحث نطاقَ البحث ومحدوديته، وتعطي أيضًا لمحة عن أهمية البحث أو الغرض منه كما تُحدّد المعلومات التي ستنتج عن البحث ومصدرها. تُجيب أهداف البحث بشكل عام على السؤال التالي: «ما الذي يريد البحث تحقيقه؟» ويمكن تقسيم الهدف العام إلى أهداف بحثية محدّدة من أجل صقل هدف البحث وتحديد نطاقه.

عند إجراء الأبحاث الموجّهة لخدمة الشعوب لصالح «مرصد المعونة لمنظّمات المجتمع المدني»، ينبغي أن تُساهِم أهداف البحث في تحقيق الغاية المتمثّلة بفهم السياسات وإعادة صياغتها باستخدام نهج قائم على حقوق الإنسان في مجال المساواة بين الجنسَيْن وحقوق المرأة مثلًا.

أمثلة عن أهداف البحث

هدف البحث العام: تقييم تأثيرات عسكرة المعونة في آسيا على تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة

أهداف البحث المحدّدة:

1. تحديد مصدر ومقدار المعونة العسكرية التي تتدفّق إلى المنطقة،
2. تحديد الطرائق الأخرى المُعتمَدة لعسكرة المعونة،
3. وصف كيفية تأثير عسكرة المعونة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة من حيث التنافس في تخصيص المعونة، وكيفية تسهيل أو عرقلة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ولا سيّما الهدفان ٥ و١٦.

الخطوة الثالثة

تحديد استراتيجية ونهج ملائمَيْن للبحث.

بعد تحديد المشكلة والأهداف، تتمثّل الخطوة التالية بتحديد نهج استراتيجية البحث. ولهذه الغاية، يمكن الاطّلاع على طريقة إجراء الدراسات السابقة حول الإشكالية البحثية.

ينبغي على الاستراتيجيات والنُهج المُستخدَمة لإجراء البحث أن تعكس أهداف البحث. ويجوز للباحثين استخدام استراتيجيات ونُهج مختلفة أو مزيجًا منها لإجراء الأبحاث لصالح «مرصد المعونة لمنظّمات المجتمع المدني».

الاستراتيجيات والنُهُج

1. **البحث الكمّي هو** استراتيجية حيث تُجمَع البيانات الرقمية ويتمّ تحليلها باستخدام إجراءات إحصائية من أجل استخلاص الاستنتاجات. وقد يشمل ذلك، في سياق الأبحاث المتعلّقة بالمعونة والتعاون الإنمائي، جمع البيانات مثل كمّيات المعونة التي تقدّمها جهة مانحة معيّنة خلال فترة زمنية معيّنة، أو عدد المستفيدين من مشروع تعاون إنمائي معيّن، أو عدد الأشخاص النازحين بسبب مشروع بنية تحتية مدعوم من خلال مساعدة إنمائية رسمية. وقد ينطوي أيضًا على جمع آراء وتجارب مجموعة من الأشخاص حول موضوعات تتعلّق بالمعونة والتعاون الإنمائي.

تُعتبَر قواعد البيانات الإحصائية مفيدة جدًا في نهج البحث الكمّي. وتشمل طرق جمع البيانات استخدام الدراسات الاستقصائية التي تحتوي على أسئلة منظّمة ضمن استبيان وتُطرح عن طريق المقابلة أو يجيب عليها المستطلَعون. تستخدم الدراسات الاستقصائية عيّنة عشوائية أو عيّنة تمثيلية من المستطلعين الذين «يمثّلون» شريحة أوسع من السكّان. ونادرًا ما تُستخدَم الدراسات الاستقصائية الكمّية لفهم النظرة العامّة إلى السياسات الأوسع نطاقًا (أي الاقتصاد أو التوظيف أو العلاقات الخارجية)، ولكنْ تكمن قيمة البحث الكمّي في هذه المجالات في استخدامه لتطوير مؤشّرات يمكن استعمالها لقياس الاتّجاهات القصيرة والطويلة الأجل في النموّ الاقتصادي أو حقوق الإنسان أو الفقر.

2. يشكّل البحث النوعي، بعكس البحث الكمّي، استراتيجية يجمع فيها الباحثون البيانات النصية أو السردية، وليس الرقمية، ويحلّلونها ويستخلصون الاستنتاجات منها. وقد تأتي هذه البيانات، في سياق البحث حول المعونة والتعاون الإنمائي، من تجارب الناس الشخصية في إطار المشاريع المموّلة من المعونة، على شكل قصص أو نتائج مستمدّة من المقابلات. وقد تأتي البيانات أيضًا من البيانات السياساتية الصادرة عن الأفراد أو المؤسّسات المعنيّة بالمعونة والتعاون الإنمائي.

3. البحث القائم على المشاركة هو استراتيجية يتحوّل فيها الأشخاص موضوع البحث إلى مشاركين في البحث من خلال إشراكهم مباشرةً في بعض أجزاء البحث أو في العملية بأكملها. ويؤدّي ذلك إلى تفاعل الباحثين بشكل مستمرّ مع المشاركين، وقد يعيشون معهم أحيانًا أو ينضمّون إلى أنشطتهم اليومية. ويُستخدم غالبًا هذا النهج من قِبَل المناصرين الذين يرغبون في مساعدة الفئات المستضعفة لإيصال مُدخَلاتهم وتوصياتهم المتعلّقة بالبحث بصورة مباشرة.

على الرغم من إمكانية استخدام استراتيجية بحث واحدة أو مزيج من استراتيجيات البحث، غالبًا ما يعتمد البحث الخاصّ بمرصد المعونة لمنظّمات المجتمع المدني نهجًا نقديًا تتناول فيه التحليلات جوانب أو مكوّنات متعدّدة لسياسة معيّنة أو مشروع معيّن في سياق المعونة. ويتضمن هذا النهج وصفًا وتحليلًا وتقييمًا لما يلي:

- ما هي المشاكل التي تهدف السياسة/المشروع إلى معالجتها؟
- ما هي غايات وأهداف السياسة/المشروع؟
- ما هي الفرضيات والقيم الكامنة وراء الإجراءات المُصمَّمة لمعالجة المشاكل؟
- كيف نُفِّذَت السياسات/المشاريع فعليًا؟
- مَن المستفيد من تنفيذ السياسة/المشروع؟
- ما مدى فعّالية التنفيذ في معالجة أهداف السياسة/المشروع؟
- هل من ثغرات بين أهداف السياسة/المشروع والتنفيذ؟
- ما مدى واقعية أو فعّالية السياسة/المشروع بشكل عام؟

يُقيّم التحليل النقدي للسياسات والمشاريع إمكانية تنفيذ سياسة معيّنة/مشروع معيّن في سياقٍ ما، وقد يساعد أيضًا على تسليط الضوء على السياسات/المشاريع أو عمليات التنفيذ البديلة. وعند استخدام هذا النهج النقدي، تؤخذ بعين الاعتبار السياقات التاريخية والاجتماعية والسياسية التي تمّ فيها وضع وتنفيذ السياسة/المشروع.

يُستخدم هذا النهج بالدرجة الأولى في أبحاث التعاون الإنمائي لأنّه يسمح بتعزيز فهم الأهداف والمحتويات والفرضيات والتأثيرات والاختلافات الدقيقة في تنفيذ سياسات ومشاريع المعونة. يرتبط هذا النهج عادةً بتقييم تنفيذ السياسة/المشروع وتأثيراتهما، حيث يتمّ تقييم مدى تنفيذ وتأثير سياسات أو برامج معيّنة في إطار التعاون الإنمائي، على مستويات مختلفة - مجتمعية أو قطاعية أو وطنية أو حتّى على المستوى الدولي. وتُستخدم غالبًا دراسات الحالة لتوضيح تأثيرات سياسات ومشاريع المعونة.

الخطوة الرابعة

تحديد مصادر البيانات وإجراءات جمع البيانات.

تأتي البيانات الأوّلية والثانوية من مصادر متنوّعة. وتشمل مصادر المعلومات:

- **المصادر الأوّلية** – الدراسات الاستقصائية، ومناقشات مجموعات التركيز، والمقابلات
- **المصادر الثانوية** - الوثائق والموجزات السياساتية، والاتّفاقات، والمعاهدات، والبيانات المستمدّة من «مرصد المعونة لمنظّمات المجتمع المدني»، وسجلّات منظّمات المجتمع المدني أو المؤسّسات الأخرى التي تتولّى رصد التعاون الإنمائي، والمعلومات المستمدّة من الإعلام، والإحصاءات الحكومية

بشكل عام، يمكن تصنيف طرائق البحث بين طرائق كمّية و/أو نوعية. وتُستخدَم الطريقتان النوعية والكمّية لإجراء الأبحاث الموجّهة لخدمة الشعوب لصالح «مرصد المعونة لمنظّمات المجتمع المدني» من أجل توجيه التحليلات وسُبُل المضيّ قدمًا بشكل أفضل.

- **الطريقة الكمّية.** تستخدم الطريقة الكمّية الإحصاءات والأرجحية لفهم السلوك الاجتماعي والظاهرة الاجتماعية. وتشمل الأمثلة الدراسة الاستقصائية والتعداد السكّاني ومعالجة البيانات الإحصائية الثانوية. تُستخدَم هذه الطرائق الكمّية على نطاق واسع في الأبحاث السياساتية. وفي سياق «مرصد المعونة لمنظّمات المجتمع المدني»، ينبغي أن تبحث الطرائق الكمّية في مؤشّرات التنمية وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسَيْن. وتشمل بعض

المؤشّرات الاقتصادية الحدّ من الفقر والبطالة وعدم تكافؤ المداخيل بين الأغنياء والفقراء.

- **الطريقة النوعية.** تُجيب الطريقة النوعية على سؤال «لماذا» و«كيف» ولا تكتفي بماذا وأين ومتى عند حدوث ظاهرة اجتماعية. وتشمل الأمثلة: المقابلات، والإثنوغرافيا (مراقبة المشاركين)، ومناقشات مجموعات التركيز، وتوثيق العمليات. فالأبحاث الموجّهة لخدمة الشعوب حول المعونة وفعّالية التنمية تتناول تاريخ سياسة المعونة أو برنامج التنمية المحدّد وتطوُّرهما، ثمّ تنتقل إلى كيفية تأثيرهما على التنمية الاجتماعية.

الخطوة الخامسة

معالجة البيانات وتحليلها.

تختلف معالجة البيانات وتحليلها باختلاف المنهجية المُستخدَمة في البحث.

- **البيانات الكمّية.** في الطرائق الكمّية، تُعالَج البيانات ويتمّ تحليلها باستخدام برمجيات إحصائية من مثال Excel وSPSS، فضلًا عن استخدام تدابير إحصائية مختلفة. تشمل الأمثلة: أ) الإحصاءات الوصفية البسيطة مثل المتوسّط (المعدّل) والوسيط والنَسَق والانحراف المعياري، ب) الإحصاءات الاستدلالية (تحليل الارتداد) التي توضح العلاقات بين المتغيّرات.

أمثلة:

- متوسّط حجم/مقدار تخصيص المساعدة الإنمائية الرسمية للمبادرات المتعلّقة بالنوع الاجتماعي
- القطاعات المواضيعية التي حصلت على أكبر قدر من المعونة
- تحليل الارتداد لـ«مقدار المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان» مقابل «الحدّ من الفقر» أو «البطالة».

الفرضية هنا هي التالية: إذا ازداد مقدار المساعدة الإنمائية الرسمية التي يتلقّاها البلد، ستزداد على الأرجح التنمية البشرية. وتجدر الإشارة إلى أنَّ المتغيّرات هي: تدفّقات المساعدة الإنمائية الرسمية (المؤشّر هو مقدار المساعدة الإنمائية الرسمية التي يتلقّاها البلد) والتنمية البشرية (المؤشّرات هي الحدّ من الفقر والبطالة، وغير ذلك).

- **البيانات النوعية.** لا تستلزم معالجة البيانات النوعية التعامل مع التحليل الكمّي المعقّد، بل يجب توثيق المقابلات ونقاشات مجموعات التركيز والطرائق الأخرى المُستخدَمة لجمع البيانات، وتسجيلها ونقلها بشكل صحيح. ويمكن بعد ذلك تجميع البيانات وفقًا للموضوعات والموضوعات الفرعية. ويمكن استخلاص الموضوعات والموضوعات الفرعية من أهداف البحث المُعلَنة. ترد فيما يلي بعض النصائح المتعلّقة بتنظيم البيانات النوعية:
  - **للبحث الوصفي**
    - إظهار النقاط المشتركة
    - إظهار الثغرات في البيانات
    - إظهار جوانب البيانات أو خصائصها الأخرى
    - الاستنتاج أو التعميم
  - **للأبحاث التفسيرية**
    - إظهار العلاقات بين المتغيّرات
    - إظهار ميول العلاقات
    - صقل العلاقات وإظهار السبب والنتيجة
    - تقديم التوقّعات أو الملاحظات العامّة

مراجعة الملحق أ للاطّلاع على عيّنات من البيانات الكمّية والنوعية.

بعض التحفّظات بشأن تحليل السياسات والبيانات المتعلّقة بالتعاون الإنمائي:

1. لا تُسلّموا أبدًا بما يرد في وثائق السياسات (مثل أوراق الأمم المتّحدة والمواقف الحكومية، إلخ.). يمكن تحليل الملاحظات التوجيهية ومقارنتها بإجراءات الجهة/الجهات الفاعلة المعنيّة بالتنمية لكشف النوايا الحقيقية.
2. انتبهوا إلى اللغة والمفاهيم المُستخدَمة في وثائق السياسات. هل تعزز هذه الوثائق الملكية الديمقراطية والحوكمة كما تزعم؟

3. تذكير: الناقص لا يقلّ أهميةً عن الموجود.
4. قارنوا النيّة المُعلَنة للسياسة مع أثرها الفعلي. هل تعكس النية اهتمامات الناس؟ هل ساعدَ الأثر الفعلي في تحقيق مصالح الناس؟
5. قارنوا وقابلوا طريقة صياغة وتنفيذ السياسات المتشابهة في بلدان مختلفة مثلًا، أو طريقة تنفيذ السياسة الدولية نفسها في سياقَيْن مختلفَيْن.
6. تعمّقوا في البحث. اكتشفوا الاعتبارات السياسية التي أدّت إلى وضع هذه السياسة. مَن يضغط لتنفيذها ولماذا؟ ولصالح مَن؟
7. اقترحوا بديلًا. عند تحديد شوائب السياسة وكشفها، ينبغي على منظّمات المجتمع المدني اقتراح بدائل أو توصيات للسعي من أجل النهوض بمصالح الناس.

الخطوة السادسة

كتابة تقرير البحث

- **الدقّة.** تتطلّب الكتابة في إطار أيّ عمل إنمائي، بما في ذلك «مرصد المعونة»، توفير معلومات صحيحة لأنّها تمنح مصداقية لمنظّمات المجتمع المدني التي تُجري البحث وللدراسة بحدّ ذاتها. وتؤدّي المعلومات الخاطئة وغير الدقيقة إلى تضليل الخطط والخطوات والتعهّدات المستقبلية والتوصيات المُحتمَلة.
- **التنظيم.** يجب وضع مخطّط يوضح الترتيب المنطقي للمعلومات والتحليل. يجب على الكتّاب أيضًا تجنُّب الغموض في التقرير الناجم عن الكتابة بطريقة معقّدة. ويكمن التحدّي في إعداد تقرير مبسّط، ولكن غير بسيط في الوقت نفسه.
- **الخيال.** استعينوا بمخيّلتكم لعرض الأفكار والحجج، إذ يؤثر أحيانًا أسلوب الكتابة في قارئ التقرير. لا يجب أن تنتج عن الأبحاث الموجّهة لخدمة الشعوب تقارير مملّة ورتيبة، على الرغم من أنّ معظم الأبحاث في مجال التعاون الإنمائي تندرج ضمن موضوعات حقوق الإنسان والتنمية المستدامة والمساواة وغيرها.
- **التمييز بين كتابة نتائج البحث والكتابة بهدف التعميم.** تقوم كتابة التقرير البحثي على شرح عملية البحث والخلاصات أو النتائج والآثار المترتّبة على الدراسة بشكلٍ موسّع. أمّا الكتابة بهدف التعميم فتتّسم بالبساطة - إذ تُركّز بشكل أساسي على نتائج البحث وتحليله وتهدف بالدرجة الأولى إلى تزويد عامّة الناس بالمعلومات. في النوع الأوّل، يجوز للباحثين استخدام المصطلحات المتخصّصة الشائعة في عمل «مرصد المعونة» لأنَّ الفئة المستهدفة مطّلعة على الأرجح على مصطلحات التعاون الإنمائي. من جهة أخرى، يجب أن تحرص الكتابة بهدف التعميم على شرح المصطلحات والمفاهيم بواسطة مصطلحات شائعة لتسهيل فهمها من قِبَل الأشخاص غير المطّلعين على سياق التعاون الإنمائي.

الخطوة السابعة

تقييم عملية البحث.

يتمثّل تقييم البحث والعملية على استعراض ١) أثر البحث ومقارنته بأهداف منظّمات المجتمع المدني وتوجّهها في تعزيز الملكية الديمقراطية وفعّالية التنمية، و٢) الطريقة التي اعتمدها الباحثون لإجراء البحث نفسه. يسمح ذلك للمجموعات بتقييم مساهمة مساعيها البحثية في التعاون الإنمائي، ولا سيّما في مجال التنمية الموجّهة لخدمة الشعوب، والتقدم الذي أحرزته في عملية إنتاج المعرفة.

عند تقييم البحث والعملية، يسأل الباحثون ما يلي:

- هل حقّقَ البحث أهدافه؟ وهل خدمَ البحث في النهاية مصلحة الناس؟
- ما هي نقاط القوّة والضعف في إجراء البحث؟
- ما هي الصعوبات التي واجهها الباحثون أثناء إجراء البحث؟ وكيف تغلّبوا عليها؟
- هل ساهم البحث في فعّالية التنمية على مستوى منظّمات المجتمع المدني وفي الملكية الديمقراطية للسياسات الجديدة؟

الوحدة 03

الوصول إلى مصادر البيانات وإدارتها

أهداف الوحدة التدريبية

1. مساعدة المشاركين في فهم تقدير أهمية البيانات المفتوحة.
2. تمكين المشاركين من فهم مفاهيم ومبادئ إدارة البيانات.
3. مساعدة المشاركين في استكشاف أنواع البيانات المختلفة وأين يمكن العثور عليها.

الوقت المخصّص: ما لا يقلّ عن 3 ساعات

منذ صياغة مبادئ التعاون الإنمائي الفعّال في سياق «شراكة بوسان» عام 2011، تدعو منظّمات المجتمع المدني إلى مساءلة الجهات المعنيّة بشأن التزاماتها بهذه المبادئ. ويأتي استخدام البيانات من الأبحاث بشكل فعّال كجزء من هذه الدعوة إلى المساءلة، من أجل إثبات الحقائق وصياغة توصيات ومواقف سياساتية عند التعامل مع الحكومات والمؤسّسات المنخرطة في التعاون الإنمائي.

في العام 2019، أصدرَت شبكة «واقع المعونة - آسيا والمحيط الهادئ» بحثًا يهدف إلى تقييم التزام مصرف التنمية الآسيوي بمبادئ فعّالية التنمية في سياق تنفيذه لاستراتيجيته لعام 2030. وكشف البحث عن انتهاكات جسيمة لالتزامات المصرف بشأن المبادئ: التركيز على النتائج، والملكية الديمقراطية، والشراكة الشاملة، والشفافية والمساءلة، بسبب السياسات الاقتصادية التي يروّج لها والتي أدّت إلى تفاقم الفقر وتدمير البيئة والمديونية وسيطرة الشركات على الموارد، فضلًا عن غياب المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان التي تسبّبت بها سياساته ومشاريعه. وبعد استخدام البيانات التي جُمِعَت لإثبات عدم التزام مصرف التنمية الآسيوي بمبادئ التعاون الإنمائي الفعّال، طرحَ التقرير عددًا من التوصيات لإصلاح حوكمة المصرف، بالإضافة إلى الإرشادات المتعلّقة بالسياسة الاقتصادية، وإجراءات التنفيذ، وآليات المساءلة حتّى يتمكّن المصرف من تنفيذ التزاماته تجاه التعاون الإنمائي الفعّال. وتمّ استخدام نتائج هذا التقرير أثناء العمل مع المصرف، وتحديدًا خلال الاجتماع السنوي الثاني والخمسين والاجتماع السنوي الثالث والخمسين للحكّام.

يوضح السيناريو المذكور أعلاه سبب اعتماد العديد من منظّمات المجتمع المدني على البيانات لتوجيه الاستراتيجيات والتوصيات والمواقف السياساتية. وينطبق ذلك بوجه خاصّ في هذا العصر حيث من المهمّ تمييز المعلومات ذات الصلة، نظرًا للكمّ الهائل من البيانات المتاحة. ستُناقش هذه الوحدة التدريبية أهمية إدارة البيانات والتحدّيات المرتبطة بها، إلى جانب أهمية ضمان وصول الجمهور إلى المعلومات الأساسية المتعلّقة بفعّالية التنمية.

تتألف هذه الوحدة التدريبية من جلستَيْن ونشاط واحد:

الجلسة 3.1.

البيانات المفتوحة ومبادئ إدارة البيانات

مناقشة أهمية مصادر البيانات المفتوحة؛ والمبادئ الأساسية للشفافية والوصول والموثوقية فيما يتعلّق بإدارة البيانات؛ وحماية البيانات وخصوصية البيانات والتحديات المرتبطة بذلك

الجلسة 3.2.

أنواع ومصادر البيانات لمراصد المعونة الخاصّة بمنظّمات المجتمع المدني

تحديد أنواع البيانات ذات الصلة التي يمكن استخدامها لمراصد المعونة الخاصّة بمنظّمات المجتمع المدني وأين يمكن الوصول إليها

النشاط 2.

تصميم بحث لمرصد المعونة

تطبيق المعرفة والمهارات التي تعلّمها المشاركون من الجلسات السابقة من خلال صياغةِ تصميمٍ بحثيّ

الجلسة 3-1
البيانات المفتوحة ومبادئ إدارة البيانات

نتائج التعلُّم

في نهاية النقاش، يصبح المشاركون:

1. مُدرِكين لمعنى البيانات المفتوحة ومفهومها.
2. قادرين على فهم أهمية الوصول إلى المعلومات المتعلّقة بفعّالية التنمية.
3. مُدرِكين لمبادئ إدارة البيانات المختلفة.
4. قادرين على تحديد خصوصية البيانات/التحدّيات الأمنية في مجال عملهم.

المواد

- عرض باوربوينت و/أو ألواح ورقيّة
- جهاز عرض LCD
- أقلام تحديد

الخطوات

1. تفسير النتائج التعلُّمية للجلسة.
2. مناقشة البيانات والبيانات المفتوحة ومبادئ إدارة البيانات.

I. ما هي البيانات

تُعتبَر البيانات، في أبسط معانيها، أجزاء فردية من المعلومات الواقعية المُسجَّلة والمُستخدَمة لغرض البحث والتحليل. يمكن أن تأتي البيانات على شكل ملفّات رقمية أو نصوص مجمّعة معًا بواسطة أدوات العرض، كالجداول أو الرسوم البيانية أو المخطّطات.

وتُعَدّ البيانات المتعلّقة بالمعونة والتعاون الإنمائي والوصول إليهما مهمّةً بالنسبة إلى «مرصد المعونة لمنظّمات المجتمع المدني» لأنّها تُمثّل نقاط الانطلاق لدراسة تأثيرات التعاون الإنمائي وفعّاليته.

17 قدَّمَ روبرت ميرتون أربعة معايير مُستخدَمة في البحث العلمي:
- المشاع – المعرفة العلمية هي مورد ينبغي تقاسمه بغضّ النظر عن العلماء الذين أنتجوا أيّ جزء معيّن من المعرفة
- الشمولية – المسألة المهمّة بالنسبة إلى العلماء هي محتوى الادعاءات حول الظواهر المطروحة، وليس التفاصيل حول الأشخاص الذين يقدّمون هذه المزاعم
- فصل المصلحة الشخصية - يتمّ إجراء البحث العلمي للنهوض بالعلم وليس للمصالح الشخصية
- الشكّ المُنظَّم – ينبغي أن تخضع المزاعم العلمية للتدقيق النقدي قبل قبولها

II. ما هي البيانات المفتوحة؟

الفكرة الكامنة وراء البيانات المفتوحة هي أنَّ بعض البيانات ينبغي أن تكون متاحة مجانًا للجميع، من أجل استخدامها وتعديلها وإعادة نشرها كما يحلو لهم، من دون قيود من حقوق النشر أو براءات الاختراع أو آليات الرقابة الأخرى. تتشابه أهداف حركة البيانات المفتوحة مع أهداف الحركات «المفتوحة» الأخرى، مثل المصادر المفتوحة، والأجهزة المفتوحة، والمحتوى المفتوح، والوصول المفتوح.

وفي حين ظهرَ مصطلح «البيانات المفتوحة» لأوّل مرّة في تسعينيات القرن الماضي، إلّا أنَّ الفلسفة الكامنة وراءه راسخة منذ فترة طويلة في ميدان البحث العلمي. ففي أربعينيات القرن الماضي على سبيل المثال، قدَّمَ روبرت ميرتون ما أصبحَ معروفًا بمعايير ميرتون للبحث العلمي والتي تضمّنت مفهوم «المشاع» أي أنَّ المعرفة العلمية يجب أن تكون منفعة مشتركة ومُعمَّمة في الأوساط العلمية. ويدعم أنصار البيانات المفتوحة توسيع نطاق الوصول إلى المعرفة العلمية،

وكذلك المعلومات المتعلّقة بسياسات وممارسات التنمية التي تطال حياة الناس، لتكون متاحة لعامّة الناس أيضًا.

وفي العام ٢٠٠٤، وقّع وزراء العلوم من جميع دول منظّمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على تصريحٍ ينصّ بشكل أساسي على أنَّ جميع بيانات الأرشيف المموّلة من القطاع العام ينبغي أن تكون متاحة للجمهور. وبعد الطلب والمناقشة المكثّفة مع المؤسّسات المُنتِجة للبيانات في الدول الأعضاء، نشرَت منظّمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، عام ٢٠٠٧، «مبادئ والإرشادات الخاصّة بمنظّمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن الوصول إلى بيانات الأبحاث من التمويل العام» كتوصية قانونية غير مُلزِمة .

A. ما هي فوائد البيانات المفتوحة؟

- الشفافية والرقابة الديمقراطية
- المشاركة
- التمكين الذاتي
- تحسين فعّالية خدمات الحكومة
- قياس تأثير السياسات

B. ب.أمثلة عن قواعد البيانات المفتوحة

- بوّابة البيانات المفتوحة الخاصّة بالمفوّضية الأوروبية ← https://data.europa.eu/euodp/en/home
- قائمة البيانات المفتوحة الخاصّة بالبنك الدولي← https://data.worldbank.org
- الأمم المتّحدة ← http://data.un.org
- حالات الهشاشة - منظّمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ← http://www3.compareyourcountry.org/states-of-fragility/overview/0/
- بيانات صندوق النقد الدولي ← http://www.imf.org/en/Data
- نظام الإنذار المبكر لمشروع المساءلة الدولي← https://ews/rightsindevelopment.org
- أطلس العدالة البيئية الخاصّ بمعهد العلوم والتكنولوجيا البيئية ← https://ejatlas.org
- مؤشر شفافية المعونة لحملة «انشر ما تموّل» ← https://www.publishwhatyoufund.org/the-index/2020/
- مرصد المعونة لمنظّمات المجتمع المدني الخاصّ بشبكة واقع المعونة ← https:// realityofaid.org/aid-/

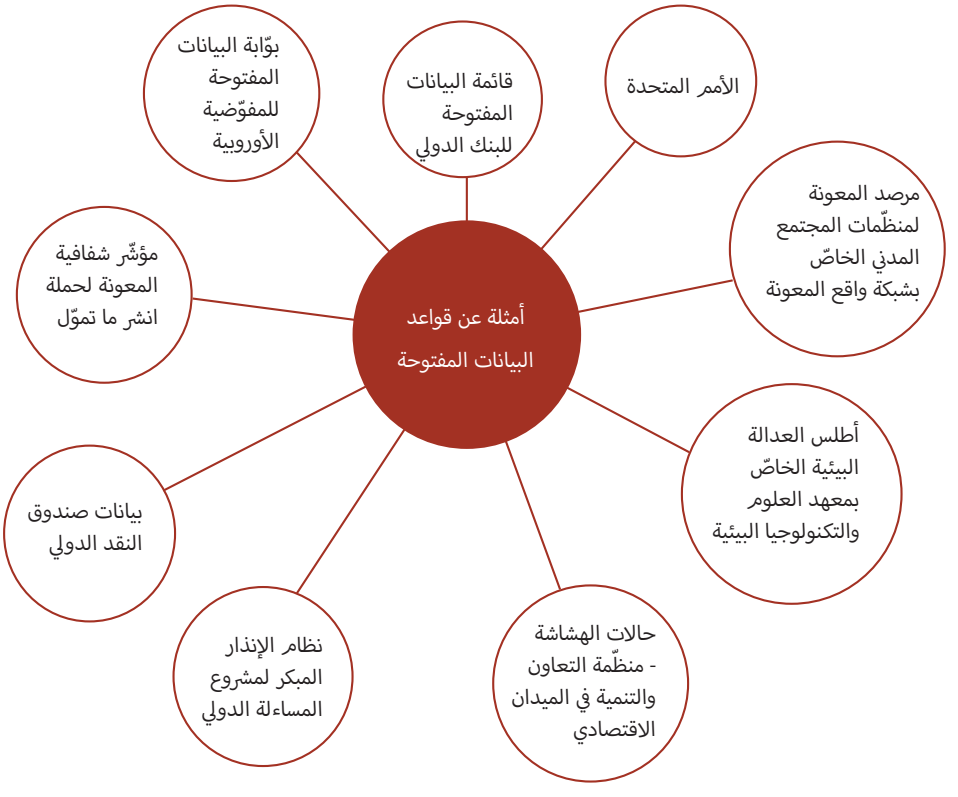

18 بالمقارنة مع "القوانين المُلزِمة"، فإنَّ "القوانين غير المُلزِمة" هي مبادئ وإلاعنات واتّفاقات ليست مُلزِمة قانونًا/لا يمكن إنفاذها لدى المحكمة.

C. ج. ما هي المبادرة الدولية للشفافية في المعونة؟

المبادرة الدولية للشفافية في المعونة هي مبادرة تطوّعية متعدّدة الجهات تسعى إلى تحسين شفافية المعونة لزيادة فعّاليتها في معالجة الفقر. تجمع المبادرة بين البلدان المانحة والنامية ومنظّمات المجتمع المدني التي تلتزم بالعمل معًا لزيادة شفافية المعونة.

تمّ إطلاق المبادرة الدولية للشفافية في المعونة خلال المنتدى الثالث الرفيع المستوى المعني بفعّالية المعونة في أكرا في العام ٢٠٠٨، وتمّ تصميم هذه المبادرة خصّيصًا لدعم المانحين في الوفاء بالتزاماتهم بشأن الشفافية، على النحو المنصوص عليه في خطّة عمل أكرا كالتالي:

- تكشف الجهات المانحة علنًا عن معلومات منتظمة ومفصّلة وحسنة التوقيت بشأن حجم الإنفاق على التنمية، وكيفية تخصيصه، ونتائجه عند توفّرها، لتمكين المزيد من الدقّة في الميزانية والمحاسبة والتدقيق من قِبَل البلدان النامية.

- تُعلِن الجهات المانحة والبلدان النامية بشكل منتظم عن جميع الشروط المرتبطة بالمشاريع/البرامج في قاعدة بيانات المبادرة الدولية للشفافية في المعونة.

- يقدّم المانحون معلومات كاملة وحسنة التوقيت عن الالتزامات السنوية والمدفوعات الفعلية حتّى تتمكّن البلدان النامية من تسجيل جميع تدفّقات المعونة بدقّة في تقديرات ميزانيتها وأنظمة المحاسبة الخاصّة بها.

- تقوم الجهات المانحة بتزويد البلدان النامية بمعلومات منتظمة وحسنة التوقيت عن نفقاتها المستقبلية المتجدّدة خلال ثلاث إلى خمس سنوات، و/أو خطط التنفيذ، مع فكرة عامّة على الأقلّ عن تخصيصات الموارد حيثما أمكن حتّى تتمكّن البلدان النامية من إدراجها في التخطيط المتوسّط الأجل وفي أُطُر العمل المتعلّقة بالاقتصاد الكلّي. وسيعالج المانحون أيّ قيود تعترض توفير مثل هذه المعلومات.

في الفترة التي سبقَت المنتدى الرابع الرفيع المستوى المعني بفعّالية المعونة في بوسان، ساهمت المبادرة الدولية للشفافية في المعونة في وثيقة «بناء الشفافية» (Building Block on Transparency). تتضمّن «وثيقة شراكة بوسان» إشارةً محدّدة إلى المبادرة الدولية للشفافية في المعونة، وتُلزِم جميع الموقّعين عليها بما يلي:

تنفيذ معيار مشترك ومفتوح للنشر الإلكتروني لمعلومات شاملة واستشرافية وحسنة التوقيت عن الموارد المقدّمة من خلال التعاون الإنمائي، مع الأخذ بالاعتبار التقارير الإحصائية الصادرة عن لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظّمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والجهود التكميلية للمبادرة الدولية للشفافية في المعونة وغيرها. يجب أن يلبّي هذا المعيار احتياجات البلدان النامية والجهات الفاعلة غير الحكومية، بما يتوافق مع المتطلّبات الوطنية. سنتّفق على هذا المعيار وننشر جداولنا الخاصّة لتنفيذه بحلول شهر كانون الأوّل/ديسمبر *2012*، بهدف تنفيذه بالكامل بحلول شهر كانون الأوّل/ديسمبر *2015*.

iii. ما هي إدارة البيانات؟

نشأ مفهوم «إدارة البيانات» في الثمانينيات مع انتقال التكنولوجيا من المعالجة المتتابعة (البطاقات أوّلًا، ثمّ الشريط) إلى معالجة الوصول العشوائي. وفقًا لمجموعة المعارف المتعلّقة بإدارة البيانات، فإنّ «إدارة البيانات هي تطوير وتنفيذ والإشراف على الخطط والسياسات والبرامج والممارسات التي تتحكّم في أصول البيانات والمعلومات وتحميها وتُقدّمها وترفع من مستوى قيمتها.»

إدارة البيانات هي عملية إدارية يجري من خلالها اكتساب البيانات المطلوبة والتحقّق منها وتخزينها وحمايتها ومعالجتها، ويتمّ من خلالها ضمان إمكانية الوصول إليها وموثوقيتها وحسن توقيتها لتلبية احتياجات مستخدمي البيانات. يعتقد الكثير من الناس أنّ إدارة البيانات هي مرادف لقاعدة البيانات. غالبًا ما يُستخدَم مصطلح قاعدة البيانات بشكل عشوائي للإشارة إلى أيّ مجموعة من البيانات - ربمّا جدول بيانات، وحتّى فهرس البطاقات. أمّا نظام إدارة قواعد البيانات للأغراض العامّة فهو نظام مُصمَّم للسماح بتعريف قواعد البيانات وإنشائها والاستعلام عنها وتحديثها وإدارتها. تعمل إدارة قواعد البيانات في كثير من الأحيان مع أكثر من قاعدة بيانات واحدة لتطبيق عمل واحد.

A. مبادئ إدارة البيانات

01 البيانات هي مورد

البيانات هي مورد أساسي لمنظّمات المجتمع المدني. يكمن الأساس المنطقي وراء هذا المبدأ في أنَّ البيانات تُشكِّل موردًا تنظيميًا ذا قيمة، إذ تتميّز بقيمة حقيقية وقابلة للقياس. بعبارة بسيطة، إنَّ الغرض من البيانات هو المساعدة في اتّخاذ القرار. وتُعتبَر البيانات الدقيقة وحسنة التوقيت بالغة الأهمية لاتّخاذ قرارات دقيقة في الوقت المناسب.

02 مشاركة البيانات

تُعتبر البيانات ضرورية لأداء مهام منظّمات المجتمع المدني. يجب مشاركة البيانات لأنَّ الوصول إلى البيانات الدقيقة في الوقت المناسب أمر أساسي لتحسين جودة وكفاءة صنع القرار التنظيمي. وتُعتبَر كلفة الاحتفاظ ببيانات دقيقة وحسنة التوقيت في تطبيقٍ واحد، ثمّ مشاركتها، أقلّ من كلفة الاحتفاظ ببيانات مكرّرة في تطبيقات متعدّدة.

03 إمكانية الوصول إلى البيانات

إنَّ الوصول الواسع إلى البيانات يؤدّي إلى الكفاءة والفعّالية في اتّخاذ القرار. فهو يوفّر استجابةً حسنة التوقيت لطلبات المعلومات وتقديم الخدمات. علاوةً على ذلك، فإنّه يضمن مساهمة برامج التنمية في التخفيف من حدّة الفقر.

04 شفافية البيانات

توفّر البيانات المفتوحة الأساس لإرساء مساءلة المؤسّسات العامّة والتعاون مع جميع أنواع الجهات المعنيّة. فالإبلاغ العام عن البيانات المتعلّقة بفعّالية التنمية يرفع من مستوى جودة وكفاءة الخدمات، ويُعزّز مشاركة المواطنين، ويكفل مساءلة الجهات المعنيّة.

05 موثوقية البيانات

هذا يعني أنَّ البيانات دقيقة. الدقّة هي احتمال أن تعكس البيانات الحقيقة. وتزيد الأدوات الإحصائية من دقّة وموثوقية البيانات.

06 جودة البيانات وملاءمتها للغرض المنشود

جودة البيانات مقبولة وتُلبّي احتياجات أو أغراض منظّمات المجتمع المدني في مناصرتها الرامية إلى إرساء فعّالية التنمية.

07 البيانات متوافقة مع القوانين والأنظمة

تتوافق عمليات إدارة المعلومات التنظيمية مع جميع القوانين والسياسات والأنظمة ذات الصلة.

08 البيانات آمنة

البيانات جديرة بالثقة ومحميّة من الوصول غير المصرّح به، سواء كانَ ضارًّا أو احتياليًا أو خاطئًا. فلا بد أن تكون المشاركة المفتوحة للمعلومات متوازنة مع الحاجة إلى تقييد توافر المعلومات السرّية والخاصّة والحسّاسة. ويجب حماية المعلومات قبل اتّخاذ القرار (عندما يكون العمل جاريًا) لتجنُّب التكهّنات غير المبرّرة وسوء التفسير والاستخدام غير الملائم.

09 المفردات المشتركة وتعريف البيانات

يتمّ تعريف البيانات بشكل متّسق، ويجب أن تكون كلّ الجهات المعنيّة قادرة على فهم التعاريف. ولا بدّ من مراعاة ذلك لتمكين مشاركة البيانات. فالمفردات المشتركة تُسهِّل التواصل وتسمح بإجراء حوارات سلسة بين الجهات المعنيّة المتعدّدة.

10 الجميع مسؤول عن إدارة البيانات

تتحمل جميع الوكالات الحكومية ومنظّمات المجتمع المدني مسؤولية الحفاظ على بياناتها ورصدها وإدارتها وإيجاد سُبُل لضمان استدامتها. كذلك، يتعيّن على منظّمات المجتمع المدني المشاركة في القرارات المتعلّقة بإدارة المعلومات للحفاظ على سلامة البيانات.

حماية البيانات والخصوصية

قد تحتاج منظّمات المجتمع المدني التي تُجري أبحاثًا لصالح «مراصد المعونة» إلى تنفيذ تدابير حماية البيانات من أجل الحفاظ على خصوصية البيانات الشخصية ومنع إساءة استخدام البيانات. وفي سياق منظّمات المجتمع المدني التي تُجري الأبحاث الموجّهة لخدمة الشعوب، غالبًا ما تكون حماية البيانات مطلوبة في الحالات التي تستوجب الحفاظ على سرّية هويات المشاركين في البحث من أجل حماية أمنهم. ولا بدّ من معالجة البيانات المجمّعة وتنظيمها بطريقة لا تسمح بالتعرُّف على المشاركين الفرديين. كما يجب الاحتفاظ بالمعلومات الشخصية في مخزن آمن، أو إتلافها بعد معالجة البيانات ذات الصلة وتنظيمها.

ازدادت أهمية حماية البيانات والخصوصية خارج مجال البحث مع زيادة كمّية البيانات التي تتمّ معالجتها والتحكّم فيها من قِبَل الحكومات والشركات وحتّى المجتمع المدني على نطاقٍ واسع. وتترتّب على هذا الأمر آثار لناحية الحقّ في الخصوصية والتحرّر من الرقابة، وقد استُخدِمَت ضدّ المدافعين عن حقوق الإنسان في العديد من البلدان.

وجاءَ الاستخدام الواسع لوسائل التواصل الاجتماعي ليزيد من التحدّيات الماثلة أمام خصوصية البيانات وأمنها. بصرف النظر عن المسائل المتعلّقة بمَن يتحكّم بالبيانات التي تتمّ مشاركتها على منصّات التواصل الاجتماعي وكيفية معالجة هذه البيانات واستخدامها لتحقيق أرباح الشركات، فقد سلَّطَ الناشطون الضوءَ على إمكانية استخدام وسائل التواصل الاجتماعي للمراقبة والتتبُّع. وفي حين تُعَدّ منصّات التواصل الاجتماعي مفيدة للمدافعين عن الحقوق، فقد تمّ استخدامها أيضًا من قِبَل كيانات مُنظَّمة ومموّلة تمويلًا جيّدًا في العديد من البلدان لنشر معلومات مضلّلة عمدًا بهدف التأثير على الرأي العام حيال القضايا الاجتماعية.

وفقًا لمؤتمر الأمم المتّحدة للتجارة والتنمية، تتوافر لدى ١٣٢ بلدًا تشريعات لضمان حماية البيانات والأمن اعتبارًا من العام ٢٠١٩. وبدأ الاتّحاد الأوروبي في الوقت نفسه في تنفيذ النظام العام لحماية البيانات منذ العام ٢٠١٨. وبينما من المفترض أن تُساهِم قوانين حماية البيانات في حماية الخصوصية، يمكن أيضًا استخدامها لتقويض عمل منظّمات المجتمع المدني من خلال فرض متطلّبات صارمة جدًا للامتثال.

من المهمّ التحقّق من قوانين حماية البيانات المطبّقة في مجال/مجالات عملكم. ووفقًا لمنظّمة الخصوصية الدولية، ترد فيما يلي المبادئ الأساسية لحماية البيانات والخصوصية:

- **عادلة وقانونية وشفّافة** – يجب معالجة البيانات الشخصية بطريقة قانونية وعادلة. ويُعتبَر هذا المبدأ أساسيًا في معالجة الممارسات مثل بيع و/أو نقل البيانات الشخصية التي تمّ الحصول عليها عن طريق الاحتيال.
- **تحديد الغرض** - ينبغي جمع كلّ البيانات الشخصية لغرض محدّد ودقيق ومشروع. كما يجب ألّا تكون المعالجة الإضافية متعارضة مع الأغراض المحدّدة في البداية (أي نقطة الجمع). وهذا يعني بشكل أساسي أنّه من غير المقبول أن تُعلِنوا أنّكم تحتاجون إلى بيانات شخص ما لغرضٍ معيّن، ثمّ تستخدمونها لغرض آخر من دون إشعار أو تبرير.
- **التقليل** - تقليل البيانات هو مفهوم أساسي في حماية البيانات، سواء من ناحية حقوق الفرد أو من ناحية أمن المعلومات. ينبغي معالجة البيانات الضرورية وذات الصلة بالغرض المذكور فحسب. ويجب أن تكون الاستثناءات محدودة جدًا ومفصّلة بوضوح.
- **الدقّة** – يجب أن تكون البيانات الشخصية دقيقة خلال المعالجة، ويجب اتّخاذ كلّ خطوة معقولة لضمان ذلك. وهذا يشمل العناصر التالية: الدقّة، والاكتمال، والحداثة، والمحدودية (مراجعة الرقم ٥).
- **قيود التخزين** - ينبغي الاحتفاظ بالبيانات الشخصية للفترة الزمنية التي تكون فيها البيانات مطلوبة للغرض الذي تمّ جمعها وتخزينها في الأصل من أجله فحسب. سيؤدّي ذلك إلى تعزيز وتوضيح الالتزام بحذف البيانات في نهاية المعالجة، الذي ينبغي إدراجه في سياق آخر.
- **النزاهة والسرّية** - ينبغي حماية البيانات الشخصية، أثناء التخزين والنقل، بالإضافة إلى البنية التحتية المُعتمَدة للمعالجة، من خلال ضمانات أمنية ضدّ مخاطر مثل الوصول غير المشروع أو غير المصرّح به، والاستخدام والإفصاح، فضلًا عن فقدان البيانات أو إتلافها أو تضرّرها. يمكن أن تشمل الضمانات الأمنية: التدابير المادّية، مثل الأبواب المقفلة وبطاقات التعريف؛ والتدابير التنظيمية، أي ضوابط الوصول؛ والتدابير المعلوماتية، أي التشفير (تحويل النصّ إلى صيغة مشفّرة) ورصد التهديدات؛ والتدابير التقنية، مثل التشفير، والاسم المستعار، وإخفاء الهوية.
- **المساءلة** - إنَّ الكيان الذي يعالج البيانات الشخصية، بصفته مُكلَّفًا بضبط البيانات أو معالجتها، ينبغي أن يكون مسؤولًا عن الامتثال للمعايير، واتّخاذ التدابير التي تكفل تنفيذ الأحكام المنصوص عليها في قانون حماية البيانات. ويجب أن يكون المسؤولون عن معالجة البيانات قادرين على إثبات مدى امتثالهم للتشريعات المتعلّقة بحماية البيانات، بما في ذلك المبادئ والتزاماتهم وحقوق الأفراد.

الجلسة 3-2
مصادر البيانات

نتائج التعلُّم

في نهاية النقاش، يصبح المشاركون:

1. قادرين على تحديد مختلف أنواع المعلومات الضرورية لعمل «مرصد المعونة لمنظّمات المجتمع المدني».
2. مُدرِكين لمصادر البيانات المُحتمَلة المرتبطة بفعّالية التنمية والتعاون الإنمائي.

المواد

- عرض باوربوينت و/أو ألواح ورقيّة
- جهاز عرض LCD
- أقلام تحديد

الخطوات

1. تفسير النتائج التعلُّمية للجلسة.
2. مناقشة أنواع المعلومات المتعلّقة بالمعونة ومصادرها الممكنة.

١. ما هي أنواع المعلومات المتعلّقة بالمعونة؟

1. **السياسة العامّة حول المعونة.** السياسة العامّة عبارة عن مجموعة من الأنظمة أو القوانين أو المبادئ التوجيهية أو مجموعة من الأنظمة التي تمثّل معايير بشأن استخدام المعونة وتنفيذها وتقديمها، كما هو محدّد أو منصوص عليه من جانب الحكومة و/أو ممثّليها. ويمكن أن تشمل خطّةً إنمائية للبلاد غالبًا ما يتمّ استخدامها كأساس لوضع البرامج والحصول على المساعدة الإنمائية الرسمية. ويمكن أيضًا أن تعتمد البلاد قوانين مرتبطة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، مثل قانون الفلبين الخاصّ بالمساعدة الإنمائية الرسمية والصادر في العام ١٩٩٦ الذي يستثني المساعدة الإنمائية الرسمية من حدود الديون الخارجية بهدف تسهيل استيعاب موارد المساعدة الإنمائية الرسمية وتحقيق الفائدة القصوى منها.

2. **الميزانية.** الميزانية عبارة عن مستند يلخّص العائدات والنفقات المتوقّعة لفترة زمنية محدّدة أو سنة مالية معيّنة. تشكّل الميزانية الوطنية توقُّع الحكومة المالي الرسمي الذي يقدّم معلومات عن عائداتها وإنفاقها، بما في ذلك المعونة (للبلدان المانحة) أو خدمة الدين (للبلدان المستفيدة).

3. **الإنفاق العام.** يشير إلى النفقات التي تتكبّدها الحكومة. ويجب أن يعكس النفقات التي خُصّصت من أجل تحسين مستوى حياة الفقراء والمجموعات المهمّشة. وفي البلدان المانحة، تنعكس المساعدة الإنمائية أو المعونة الخارجية في ميزانياتها.

4. **الديون الخارجية.** الديون الخارجية عبارة عن مبلغ من المال يدين به بلد لبلد دائن. تتمتّع البلدان بسياساتها الخاصّة حول خدمة الدين. وفي بعض البلدان، يتمّ تخصيص نسبة من الميزانية الوطنية تلقائيًا إلى خدمة الدين.

5. **تدفّقات المعونة.** تسمح تدفّقات المعونة بتوفير معلومات حول كمية المال التي يتمّ تصديرها من بلد مانح إلى بلد مستفيد. وعادةً ما تُصدر البلدان المانحة معلوماتٍ حول تدفّقات المعونة الموزَّعة على نطاقٍ واسع. وعادةً ما تتضمّن معلوماتٍ مثل مقدار المعونة المقدَّمة تبعًا للأولويات المواضيعية، والبلدان المستفيدة، ومنفّذي/متعهّدي المشاريع المرتبطة بإنفاق المعونة، إلخ.

6. **تأثيرات المعونة.** استجابةً للضغوط بشأن إظهار فعّالية المساعدة الإنمائية الرسمية، تقوم مؤسّسات التمويل الدولية والحكومات ومنظّمات المجتمع المدني بنشر تقارير توضِح فيها كيف تمكّنت المعونة أو لم تتمكّن من تحقيق أهداف التنمية أو المساهمة فيها. وتقوم منظّمات المجتمع المدني في غالبية الأحيان بإصدار تقارير حول انتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة بالمساعدة الإنمائية الرسمية.

II. مصادر البيانات

يمكن الحصول على البيانات المرتبطة بفعّالية التنمية والتعاون الإنمائي من الوكالات الحكومية (البلدان المانحة والمستفيدة على حدّ سواء)، والمعاهد الأكاديمية، ومنظّمات المجتمع المدني. ويمكن الحصول على أبرز مصدر للبيانات المتعلّقة بالتعاون الإنمائي من منظّمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ووكالات الأمم المتّحدة. وفي غالبية الأحيان، تتوفّر البيانات حول الموضوعات الخاصّة بالمعونة (مثل الزراعة، والمرأة، والصحّة، وغير ذلك) عبر المواقع الإلكترونية الخاصّة بالمنظّمات العاملة في هذه الميادين.

أمثلة عن مصادر البيانات المتعلّقة بالتعاون الإنمائي وفعّالية التنمية

1. المواقع الإلكترونية المفتوحة المعنيّة بالمعونة
   - السويد -< https://openaid.se/about/
   - هولندا -< https://openaid.nl/
   - بلجيكا -< https://openaid.be/en/about-site
   - الدنمارك -< https://openaid.um.dk/en/
   - إيطاليا -< https://openaid.aics.gov.it/en/
2. رصد منظّمة Aid/Watch (رصد المعونة) لسياسات التجارة والمعونة الدولية في أستراليا -< **https://aidwatch.org.au/about**
3. تقارير رصد المعونة الصادرة عن « الاتّحاد الأوروبي للمنظّمات غير الحكومية للإغاثة والتنمية» «كونكورد» حول السياسات والمصاريف المتعلّقة بالمعونة في الاتّحاد الأوروبي -< **https://concordeurope.org/tag/aidwatch**
4. مجموعات البيانات الخاصّة بالمبادرات الإنمائية حول الفقر، والتمويل الإنمائي، والتمويل الخاصّ، والمساعدة الإنسانية < **https://devinit.org/data/**
5. قواعد بيانات Donor Tracker (تتبّع الجهات المانحة) بشأن الجهات المانحة والتمويل في القطاعات الإنمائية **https://donortracker.org** >-

النشاط 2:
تصميم بحث لمرصد المعونة لمنظّمات المجتمع المدني

الهدف

تطبيق المهارات المكتسبة من الجلسات السابقة حول إجراء الأبحاث الموجَّهة لخدمة الشعوب لصالح «مرصد المعونة لمنظّمات المجتمع المدني»

الهدف

مسودة نظرية تغيير لتعاون تنموي قائم على حقوق الإنسان لتحقيق التنمية المستدامة ستساهم بدورها في تحقيق تنمية مستدامة يديرها عامة الناس.

المُخرَجات المتوقّعة

تصميم بحث لصالح «مرصد المعونة لمنظّمات المجتمع المدني»

المُخرَجات المتوقّعة

- عرض باوربوينت و/أو ألواح ورقيّة
- جهاز عرض LCD
- أقلام تحديد

الاطّلاع على أوراق العمل للنشاطَيْن 2.1 و2.2

تعليمات النشاط 2.1.

1. تحديد المجموعات الملائمة بين المشاركين.
2. تحديد موضوع بحثي مرتبط بالتعاون الإنمائي وصياغة الإشكالية البحثية.
3. صياغة الأهداف البحثية الأوّلية والثانوية.
4. تحديد الاستراتيجية والنهج اللذين سيتمّ استخدامهما في البحث.
5. تحديد البيانات التي يحتاج إليها البحث ومصادر هذه البيانات.

تعليمات النشاط 2.2.

1. تحديد المجموعات الملائمة بين المشاركين.
2. تحديد المشروع الإنمائي الذي تدعمه إحدى مؤسّسات التمويل الدولية/مؤسّسات التمويل الإنمائي والذي تريد المجموعة إجراء بحث حوله.
3. صياغة الأهداف البحثية الأوّلية والثانوية التي ستستجيب لتقييم فعّالية المشروع الإنمائية تبعًا لمبادئ التعاون الإنمائي الفعّال.
4. تحديد الاحتياجات/المتغيّرات من البيانات الضرورية من أجل دعم التقييم، وتحديد مصدر الاستحصال على هذه البيانات.
5. تحديد الطرائق التي سيتمّ استخدامها لجمع البيانات.
6. تحديد الطرائق التي سيتمّ استخدامها من أجل تحليل البيانات المجمّعة.

الوحدة 04

الأبحاث الموجّهة لخدمة الشعوب في مجال التعاون الإنمائي

أهداف الوحدة

1. مناقشة أهمية توعية الجماهير والدعوة في مجال مراقبة المعونة.
2. تطوير معرفة المشاركين ومهاراتهم في القيام بالدعوة لتعزيز فعالية التنمية.

الوقت المخصص: ٣ ساعات على الأقل

يشجع نشر الوعي حول معلومات المعونة الناس على المشاركة في الحوارات والدفع باتجاه إجراء الإصلاحات المناسبة. يعد استخدام المعلومات الخاصة بالمعونة في الدعوة إلى تعزيز فعالية التنمية جانبًا مهمًا في عمل مرصد معونة منظمات المجتمع المدني. غير أن التأثير على السياسات والمشاريع يحتاج إلى توافر معلومات عن المعونة يجب تعميم الدعوة وإتاحتها تبعًا للأنواع المختلفة من الجمهور المتلقي وأصحاب المصلحة.

تقسم هذه الوحدة إلى جلستين ونشاط واحد مقسم إلى جزأين:

الجلسة 4-1:	
أعمال الدعوة	يناقش أهمية الدعوة ويوضح خطوات القيام بها كجزء من عمل مرصد معونة منظمات المجتمع المدني
الجلسة 4-2:	
تؤكد هذه الوحدة على أهمية الطرق المتّبعة عند القيام بأعمال الدعوة	يجب تعميم الدعوة وإتاحتها تبعًا للأنواع المختلفة من الجمهور المتلقي وأصحاب المصلحة. تؤكد هذه الوحدة على أهمية
الجلسة 3:	
صياغة مسودة خطة الدعوة (الجزآن أ وب)	المراصد والاستراتيجيات الخاصة بنشر وترويج معلومات المعونة في السماح للمشاركين بتطبيق المعرفة المكتسبة من الجلسات السابقة في وضع خطة الدعوة كجزء من عمل مرصد المعونة في منظمات المجتمع المدني

الجلسة 4-1
أعمال الدعوة

نتائج التعلم

في نهاية هذه الجلسة، سيتمكن المشاركون من:

1. فهم أهمية فعالية التنمية في مجال الدعوة.
2. فهم العناصر المختلفة لأعمال الدعوة.
3. تنفيذ خطة الدعوة لعمل مرصد معونة منظمات المجتمع المدني.

المواد

- عرض شرائح «باوربوينت» و\أو سبورة ورقية
- شاشة عرض LCD
- مؤشرات

العملية

1. شرح نتائج التعلم المتوقعة من الجلسة.
2. مناقشة آلية عمل الدعوة.
3. التحضير لأنشطة متكاملة ضمن الجلسة.

١. أهمية الدعوة إلى تعزيز فعالية التنمية

وفقًا لديفيد برانكدون، تشمل الدعوة شخصًا أو عدة أشخاص، إما فردًا أو مجموعة مستضعفة أو ممثليهم المتفق عليهم، حيث يتم دعم قضيتهم من قبل الأشخاص المؤثرين إما لتغيير بعض الظروف التي تضرهم بشكل مباشر أو لمحاولة منع التغييرات المقترحة التي من شأنها أن تؤدي إلى تفاقم الوضع. يجب أن يكون الهدف والنتيجة من هذه الدعوة هو زيادة إحساس الفرد أو المجموعة بالقوة، ومساعدتهم على الشعور بمزيد من الثقة ليصبحوا أكثر حزمًا في اتخاذ الإجراءات من أجل إحداث التغيير.

بالنسبة للنشطاء ودعاة فعالية التنمية، تتجه الدعوة إلى تغيير السياسات والممارسات لتحقيق العدالة الاجتماعية.

بدءًا من منتدى روما في عام ٢٠٠٣، وكما اتضح في منتدى بوسان في عام ٢٠١١، ساعدت الدعوة التي قامت بها منظمات المجتمع المدني على المستويين الدولي والوطني في تحويل خطاب التعاون الإنمائي من فعالية المعونة إلى نهج قائم على حقوق الإنسان لفعالية التنمية.

يجب أن تبقى منظمات المجتمع المدني يقظة وأن تتأكد من وفاء أصحاب المصلحة بالتزاماتهم تجاه التعاون الإنمائي الفعّال.

تستلزم الدعوة نحو فعالية التنمية تأثير خطة العمل على صانعي القرار ليقوموا بتنفيذ الإصلاحات التي ستفيد القطاعات المهمشة والضعيفة.

كما تعد الدعوة ضرورية لضمان التزام المساعدة الإنمائية الرسمية وغيرها من أشكال التمويل العام والخاص بمبادئ فعالية التنمية.

20 Wilks, T. (2012). Advocacy's Place Within Social Work Practice (chapter 1). في Advocacy and Social Work Practice. ويليكس، ت. https://books.google.com.ph/books?id=i5v=onepage&q&f=false#0=nRZYNK2cC&printsec=frontcover&source=gbs_ge_summary_r&cad

II. خمس خطوات للعمل في مجال الدعوة

لا ينبغي التعامل مع الدعوة باعتبارها مسعى يتقدّم بخط مستقيم، خاصة إذا كانت تسعى للنهوض بكرامة الشعوب. فيجب أن يكون هناك دافع مستمر لوضع خطط واستراتيجيات تستند للإجراءات المتخذة سابقًا في مجال الدعوة. ولضمان فعالية الدعوة، يجب أن تكون ديناميكية ودائمة التطور.

فيما يلي الجوانب الأساسية لأعمال الدعوة التي توضح العملية التي يمكن من خلالها تنفيذ الدعوة بشأن فعالية التنمية والتعاون.

خمس خطوات لتنفيذ لعمل في مجال الدعوة

01 اختيار قضية ذات أولوية في مجال المعونة والتعاون الإنمائي.

02 إجراء البحث والتحليل.

03 وضع خطة للدعوة في مجال تعزيز فعالية المعونة والتنمية.

04 وضع خطة الدعوة حيز التنفيذ.

05 المراقبة والمراجعة والتقييم.

الخطوة الأولى

اختيار قضية ذات أولوية في مجال المعونة والتعاون الإنمائي.

في هذه الخطوة الأولى، تحدد المنظمة أو المجتمع قضية أو مشكلة متعلّقة بالمعونة والتعاون الإنمائي تؤثّر على منظمتهم أو مجتمعهم ويمكن تغييرها من خلال الدعوة.

تكون قضايا الدعوة عادة مشكلات تتم معالجتها عن طريق إحداث تغييرات في قوانين أو سياسات معينة.

يمكن تحديد قضية الدعوة من خلال وسائل مختلفة مثل اللقاءات المجتمعية أو الاجتماعات مع منظمات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين الذين يعملون على مواضيع مشتركة. فيما يلي بعض النصائح لاختيار القضايا المجتمعية ذات الأولوية:

- **استخدام تحليل شجرة المشكلات** تعد شجرة المشكلات طريقة بصرية تساعد على تحديد الأبعاد المختلفة لمشكلة ما (الجذع) من خلال تحديد أسبابها (الجذور) وتأثيراتها (الأوراق والثمار).
- **خذ الأسئلة التالية بعين الاعتبار** بعد إجراء تحليل شجرة المشكلات، يتم اختيار الأسباب التي يمكن معالجتها من خلال الدعوة عن طريق طرح الأسئلة التالية:
  - ما صلة تلك المشكلة بفعالية المعونة والتنمية؟
  - هل تعد أكثر القضايا ملاءمة من حيث الأهمية والتوقيت فيما يتعلق بالمعونة وفعالية التنمية داخل منظمتك أو مجتمعك؟
  - هل سيحقق العمل على هذه المسألة ما يلي:
    - تعزيز مبادئ فعالية التنمية؟
    - تلبية احتياجات المنظمة أو المجتمع وحماية حقوقهم ؟
    - المساعدة في دعم المنظمة أو المجتمع؟
    - تطوير قادة وتحالفات جديدة؟

ليست تلك الأسئلة إلا بعض الاعتبارات التي يمكن أن تؤخذ عند اختيار قضية ما. تشمل الاعتبارات الأخرى الموارد اللازمة، والإطار الزمني، وإمكانية الاستفادة الدعوات الأخرى ذات الصلة.

الخطوة الثانية

إجراء البحث والتحليل

تساعد دراسة الجمهور الدعاة على فهم القضية التي يعملون من أجلها بشكل أفضل. يساعد البحث والتحليل، إلى جانب توفير البيانات حول آثار المشكلة التي يتم حلها، في تحديد الموارد اللازمة للدعوة، مثل: أصحاب المصلحة، وأهداف الدعوة، والحلفاء المحتملين، والمنتقدين، بالإضافة إلى الحلول الممكنة للمشكلة.

يمكن جمع البيانات حول تأثيرات المشكلة من خلال الاستبيانات، ومقابلات الأشخاص المفتاحين، ومجموعات النقاش المركّزة. يمكن استخدام البيانات التي تم جمعها عن طريق هذه الأدوات لإثبات خطورة المشكلة، وصياغة رسائل الدعوة الخاصة بالمنظمة أو المجتمع، وتطوير أفكار بشأن الحلول أو التوصيات الممكنة التي يمكن استكشافها وطرحها جنبًا إلى جنب مع القضية التي يتم دعمها.

تتمثل إحدى طرق تحديد أصحاب المصلحة في استخدام المصفوفة الموضحة أدناه. تساعد هذه المصفوفة المنظمة أو المجتمع على تحديد أهداف الدعوة بالإضافة إلى الحلفاء والمنتقدين المحتملين.

نوع أصحاب المصلحة	من؟ (أفراد\ منظمات\ مؤسسات)	معلومات جهة الاتصال الرئيسية	سبب\ أسباب اهتمامهم بالقضية	الموقف من القضية	مستوى التأثير (من + إلى +++ أو من - إلى - - -)
الجهات المتأثرة بشكل مباشر					
المنظمات الشعبية	تمثل X سكان محليين يعيشون بجانب النهر	الاسم	النزوح نتيجة مشروع السد	إيقاف مشروع السد	++
الحكومة					
القطاع العام	مكتب العمدة	الاسم	يشرف أقرباء للعمدة على تطوير مشروع السد	السماح بمشروع السد	---
القطاع العام	مكتب شؤون البيئة الإقليمية	الاسم	المنظمات الشعبية	المنظمات الشعبية	++
الدعاة					
المجتمع المدني	تعمل منظمة المجتمع المدني X في مجال حقوق الملكية الفكرية	الاسم	تدعو إلى حقوق الملكية الفكرية لأراضيها	العمل لمنع الاستيلاء على الأراضي	+++

الخطوة الثالثة

وضع خطة للدعوة في مجال تعزيز فعالية المعونة والتنمية.

خطة الدعوة هي إطار عمل يحدد السياسات والممارسات التي تريد المنظمة أو المجتمع تغييرها، وكيفية إحداث هذا التغيير. وتتألف خطة الدعوة العناصر الأساسية التالية:

- المشكلة\القضية
- تأثيرات وأسباب المشكلة
- أهداف خطة الدعوة
- الأنشطة التي يتعين القيام بها لتحقيق الأهداف
- الموارد المطلوبة
- الجهات الرئيسية المسؤولة عن الأنشطة
- تحديد أصحاب المصلحة الرئيسيين
- صياغة رسائل الدعوة موجهة إلى أصحاب المصلحة الرئيسيين

صياغة الأهداف

عند صياغة الأهداف، يجب التأكد دائمًا من أنها (محددة وقابلة للقياس وقابلة للتحقيق وذات صلة بالمشكلة ومحددة زمنيًا). ويجب أن تسهم الأنشطة في تحقيق أهداف خطة الدعوة. كما يجب تحديد الموارد والأشخاص الرئيسيين المسؤولين عن تنفيذ الأنشطة قبل تنفيذ الأنشطة.

تحديد الجمهور وإعداد الرسائل الرئيسية

قبل أن البد بنشر أي دعوة، من الضروري تحديد المتلقين من الجهات التي نريد إيصال الرسالة إليها. يجب أن تحدد كل دعوة جمهور متلقيها المستهدفين، وإلا فستميل إلى الإفراط في الوصول

وستفتقر إلى التوجيه والهدف العام. يمكن تصنيف الجمهور بشكل أفضل من خلال طرح الأسئلة التالية:

- من هم وسطاء التغيير في الدعوة؟
- ماذا يعرفون عن تلك الدعوة؟

وفي الوقت نفسه، يجب صياغة رسائل الدعوة وفقًا لنتائج البحث وتحليل ما يجب القيام به لحل المشكلة.

وذلك بالاعتماد على ما يسمى بالطلبات أو الأسئلة المفتاحية. يمكن أن تكون هناك رسائل عامة، ورسائل يمكن صياغتها خصيصًا لكل جهة الجهات المستهدفة أو أصحاب المصلحة المعنيين. فعلى سبيل المثال، غالبًا ما تتضمن الرسائل الموجهة للمكاتب الحكومية في نزاع على الأراضي مطالبة صانعي السياسات بتعزيز أو إلغاء قانون معين، بينما ستركز الرسائل الموجهة إلى زملائهم من أعضاء المجتمع الدولي المتأثرين بالسياسة نفسها على اتخاذ إجراءات للضغط على صناع القرار، بما في ذلك دول الجزر الصغيرة وغير الساحلية، وتتباين العوامل المؤثرة في حالات الفئات المستضعفة والنزاعات مثل تأثير تغيُّر المناخ والنزاع المسلح على حياة وحقوق النساء والفتيات.

أمثلة على رسائل الدعوة

مقتطفات من بيان الفعالية الإنمائية لمنظمات المجتمع المدني حول البيان الانتخابي للسيدات خلال اجتماعها الثاني الرفيع المستوى في نيروبي (2017)

دعوة الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين إلى الشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال

- التشديد على التزامات منتديات باريس وأكرا وبوسان بشأن المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان، وتعزيز وضع هيكل تعاون إنمائي منصف وعادل.
- تعزيز فعالية التنمية عبر الممارسات التي تقوم على معايير حقوق الإنسان، وحقوق المرأة ضمنًا.
- نطالب بأن تضمن الشراكة الشاملة من أجل التنمية الفعالة تحقيق مبدأ عدالة التنمية، وأن تعترف بالعمل في مجال الإنجاب والأسرة وتقدره، وتحمي وتوفّر العمل اللائق والأشكال المستدامة لسبل العيش، وأن تضمن الشراكة أيضًا حق المرأة في التملّك والتحكم في الأرض والمنزل والتكنولوجيا الجديدة، وغير ذلك من الموارد الإنتاجية دون وساطة. كما يجب أن تعترف بالرعاية على أنها صالح عام وحق أساسي.

مقتطف من ملاحظات منظمة حقيقة المعونة على خلاصة الدعم الرسمي الإجمالي للتنمية المستدامة التي أعدتها لجنة المساعدة الإنمائية

على المستوى الوطني، يجب على كل من الجهات المانحة والحكومات تسهيل اعتماد آليات ديمقراطية لوضع السياسات وفقًا لما يلي*:

- إنشاء مساحات مؤسساتية دائمة للحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين حول سياسة التنمية.
- تسهيل المشاركة الشاملة لمجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة داخل المجتمع المدني، ولا سيما أولئك الذين يمثلون المنظمات القائمة على القواعد الشعبية، وسكان البلاد الأصليين، والنساء والأطفال، على سبيل المثال لا الحصر.
- اتباع الشفافية الكاملة بالنسبة في وثائق الميزانيات، وإشراك المواطنين بشكل مباشر في العمليات المتعلقة بالميزانيات.
- بناء عمليات تشاركية شاملة للجميع بدءًا من المستوى المحلي وصولًا إلى المستويات العالمية، وذلك للمساعدة في تحقيق أهداف التنمية على المستوى المحلي.
- دعم إمكانيات مجموعة واسعة من منظمات المجتمع المدني لتمكينها من المشاركة بفعالية في عمليات السياسة.

*هذه التوصيات من «بيئة تمكينيه لمنظمات المجتمع المدني: تجميع الأدلة، منذ قيام شراكة بوسان» مقدمة من قبل الشراكة العالمية من أجل التنمية الفعالة (شراكة منظمات المجتمع المدني من أجل فعالية التنمية)، حول تقدم الفريق العامل المعني بالبيئة التمكينية لمنظمات المجتمع المدني في أكتوبر ٢٠١٣ للشراكة العالمية من أجل تعاون إنمائي فعال.

الخطوة الرابعة

وضع خطة الدعوة الخاصة بكم حيز التنفيذ

يمكن القيام بأنشطة مختلفة لإنجاز خطة الدعوة (انظر الجلسة ٤-٢) يعد كل من ممارسة الضغط والقيام بالحملات نهجان متّبعان في القيام بأعمال الدعوة. في معظم الأوقات، يتم استخدام مزيج من النهجين، حسب نوع القضية التي تعالجها الدعوة، وحسب نوع أصحاب المصلحة المشاركين في هذه القضية.

- **استمالة المسؤولين الحكوميين ومجالات السياسة ذات الصلة.** تتضمن ممارسة الضغط التواصل المباشر مع صنّاع القرار لما لديهم من سلطة مباشرة على تحليل السياسات وتغييرها، أو المؤثرين الذين لديهم موارد أو اتصالات كبيرة مع صانعي القرار. حيث يمكن القيام بذلك من خلال إجراء، أو أكثر، مما يلي: المكالمات الهاتفية، وإرسال الرسائل والبيانات الخطيّة، وحضور الاجتماعات الحكومية الدولية والقيام بالمداخلات، والاجتماعات مع المسؤولين الحكوميين المعنيين، على سبيل المثال لا الحصر.
- **الحملات والحشد:** ويشمل ذلك توسيع نطاق المنصات على اختلافها وتصميم مرحلة للاستفادة القصوى من فعالية كل وسيط. يمكن القيام بالحملات والحشد من خلال وسائل مختلفة مثل توزيع المواد التعليمية، وتنظيم الاحتجاجات، والمنتديات، وورش العمل، والحفلات الموسيقية، والمعارض، أو المناسبات عبر الإنترنت – ويمكن القيام بذلك عبر أي نشاط يجمع الناس معًا للحث على إحداث تغييرات في السياسات. تعتمد هذه العملية في الغالب على الأهداف والموارد المتاحة وظروف الدعوة.

الخطوة الخامسة

المراقبة والمراجعة والتقييم

يعد الرصد والمراجعة والتقييم ثلاث عمليات مختلفة تسمح للمنظمات أو المجتمعات بتقييم فعالية أو تأثير تنفيذ خطة الدعوة الخاصة بهم. (3) وهي ثلاث عمليات مختلفة يتم العمل عليها خلال خطة الدعوة

- **يُعرّف الرصد** بأنه طريقة جمع منظّمة للبيانات طوال مدة خطة الدعوة. ويهدف لجمع المعلومات التي ستكون أساسًا لتتبع تقدم التنفيذ، وبذلك يسمح للمنظمة أو المجتمع بتحديد القضايا التي تحتاج إلى معالجة مع تقدّم الخطة. يعتمد الرصد إلى حد كبير على المؤشرات المحددة في البداية. وقد تتضمن تلك المؤشرات الرسائل الرئيسية للدعوة. قد يشمل الرصد تقارير عن المقابلات والتفاعل مع الجماهير المستهدفة واستجاباتهم. يمكن أن يشتمل أيضًا التأثير على الرأي العام من خلال الاهتمام بكل عرض إعلامي على التلفزيون والراديو والمطبوعات والمنصات الإلكترونية. ومن جهة أخرى يقيس التقييم مدى تحقيق الأهداف والغايات التي تم تحديدها.
- **تتم المراجعة** بانتظام طوال المدة المحددة لخطة الترويج باستخدام البيانات التي تم جمعها خلال الرصد. ويتضمن تقييمات دورية (أسبوعية أو شهرية أو ربع سنوية أو سنوية - اعتمادًا على مدة الخطة) للتحقق مما إذا كان المشروع يسير على الطريق الصحيح ولاستخلاص الدروس التي يمكن أن تؤثر على تنفيذ الخطة الحالية، وكذلك على شكل الخطط المستقبلية.
- **يتم التقييم** عادة في منتصف ونهاية خطة أو مشروع الدعوة لتحليل ما تم إنجازه وتقييم فعاليته في إحداث التغيير وتعلّم دروس استراتيجية. يمكن أن يشارك في التقييم شركاء للدعوة من خارج المنظمة أو المجتمع المؤيد لها.

انظر الملحق ب لمثال عن مصفوفة الرصد والتقييم.

النشاط 3-1
صياغة مسودة خطة الدعوة لنتائج مرصد معونة منظمات المجتمع المدني (الجزء أ)

الأهداف:

تطبيق المعلومات التي تم تقديمها في الجلسات السابقة لإنشاء خطة دعوة لتعزيز الفعالية الإنمائية للمعونة.

المخرجات

مسودة مشروع خطة الدعوة.

المواد

- عرض شرائح «باوربوينت» و\أو سبورة ورقية
- شاشة عرض LCD
- مؤشرات

ملاحظة للمدرب:
يمكن أن يعتمد هذا النشاط على مخرجات المجموعة في النشاط 1-2

انظر ورقة العمل النشاط 3-1

النشاط 3-1: التعليمات

1. قم بتقسيم المشاركين إلى مجموعات مناسبة.
2. تحديد الموضوع المتعلق بفعالية المعونة والتنمية الذي تريد كل المجموعة العمل عليه.
3. تحديد أسباب المشكلة وتأثيراتها.
4. وضع أهداف خطة الدعوة.
5. تحديد أصحاب المصلحة / الجمهور الرئيسيين الذين يجب إلى اشراكهم أو التفاعل معهم.
6. صياغة رسائل الدعوة لأصحاب المصلحة الرئيسيين.

الجلسة 4-2:
طرق القيام بأعمال الدعوة

نتائج التعلم

في نهاية هذه الجلسة، سيتمكن المشاركون من:

1. الاطلاع على الأساليب المختلفة للقيام أعمال الدعوة.
2. تطبيق أساسيات هذه الأساليب في القيام بأعمال الدعوة الخاصة بهم.

المواد

- عرض شرائح «باوربوينت» و\أو سبورة ورقية
- شاشة عرض LCD
- مؤشرات

العملية

1. شرح نتائج التعلم المتوقعة من الجلسة.
2. مناقشة طرق عمل الدعوة.
3. التحضير لأنشطة متكاملة ضمن الجلسة.

ملاحظة للمدرب:

سيتم توفير روابط عن أمثلة في نهاية كل عنصر. ومع ذلك، يفضل إيجاد أمثلة تكون أكثر صلة أو ملائمة لسياق التدريب الخاص بك.

يعتبر أحد المكونات الأساسية للدعوة في التأثير على الجمهور المستهدف، وذلك عبر التأكد من وصول رسائل الدعوة إليهم. ستحدد هذه الجلسة الخطوط العريضة لبعض الأساليب شائعة الاستخدام للوصول إلى الجمهور المستهدف عند القيام بالدعوة.

1. موجز السياسة: ويعرف أيضًا بورقة السياسة أو تقرير السياسة، وهي وثيقة موجزة تلخص النقاط الرئيسية لمشكلة سياسة معينة، إلى جانب توصيات السياسة للتعامل مع المشكلة بأفضل طرق. بالنسبة لراصدي المعونات، يمكن أن يشكل موجز السياسة أداة رئيسية لتقديم نتائج البحوث والتوصيات إلى جمهور غير متخصص بلغة واضحة، ويمكن استخدامه للتأثير على صانعي السياسات وغيرهم من الجمهور المستهدف.

على الرغم من عدم وجود صيغة موحدة لموجز السياسة، إلا أنه عادة ما يتم تنظيمه وفقًا لما يلي:

- العنوان
- موجز تنفيذي
- مقدمة
- المتن الرئيسي (مناقشة مشكلة في مجال السياسات و\أو نتائج البحث الرئيسية)
- توصيات متعلقة بالسياسات
- الاستنتاجات

إضافة إلى ذلك، قد يحتوي موجز السياسة على مربعات وقوائم أشرطة جانبية وحالات وجداول ورسومات وصور فوتوغرافية. كما يجب مراعاة إضافة المراجع والشكر والتقدير.

الجدير بالذكر أنه لا يوجد طول محدد لموجز السياسة ولكن عادة ما يتراوح من ٧٠٠ إلى ٣٠٠٠ كلمة. يعتمد الطول على القضية المتعلقة بالسياسة التي يتم مناقشتها بالإضافة إلى نوعية الجمهور المستهدف. وبشكل عام، يجب على موجز السياسة أن يحقق الشروط التالية:

- أن يقدم للقارئ فكرة عامة كافية وسياق لفهم المشكلة.
- أن يقنع القارئ بضرورة معالجة المشكلة بصورة عاجلة.
- أن يقدّم معلومات عن البدائل.
- أن يحفّز القارئ على اتخاذ القرار.

2. **ورقة الموقف:** وهي بيان مكتوب ومفصل يناقش وجهة نظر و/أو تحليل و/أو سياسة لمنظمة ما. عادة ما يتم كتابته على نمط مقال، ويأتي على شك استجابة تجاه قضية حديثة. وتتضمن ورقة الموقف عادة العناصر التالية:

- مقدمة ولمحة عامة عن القضية المدروسة
- تحليل للمنظمة وموقفها من هذه القضية
- الخلاصة، والتي يمكن أن تحوي على دعوات للعمل أو توصيات

أمثلة عن موجز السياسة

- التمويل الإنمائي الوطني: هل هي عملية مؤسسية أم ديمقراطية؟
  https://bit.ly/2zBKiHk
- تمويل التنمية اليوم: من الجهة التي يحقق مصلحتها؟
  https://bit.ly/2YBJvP6
- استراتيجية البنك الآسيوي للتنمية لعام 2030: هل هي إعادة تقديم الليبرالية الحديثة؟
  https://bit.ly/3d2OoWr

أمثلة على أوراق الموقف

- بيان المسودة الأولى لتحالف منظمات المجتمع المدني الجنوبي حول التعاون بين بلدان الجنوب
  https://realityofaid.org/statement-on- the-first-draft-of-the-bapa40-outcome- document-southern-cso-alliance-on-south-south-cooperation
- بيان للاجتماع رفيع المستوى للجنة المساعدة الإنمائية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حول تجديد إعداد تقارير المساعدة الإنمائية الرسمية
  https:// realityofaid.org/statement-for-the-oecd- dac-high-level-meeting-on-modernising- reporting-for-offi-/cial-development- assistance

3. خطاب العريضة: هو طلب خطي رسمي لتنفيذ إجراء معين، وعادة ما يكون موجهًا إلى السلطات. في سياق الدعوة لفعالية التنمية، يمكن كتابة العرائض لأغراض متعددة، على سبيل المثال: السماح لمنظمات المجتمع المدني وأعضاء المجتمعات المتضررة بأن يكونوا جزًا من آليات صنع القرار بما يخص مشاريع التنمية، أو لحظر / إيقاف مشروع إنمائي معين، أو لإصدار وثائق تتعلق بالمساعدات التي تتلقاها الحكومات، أو منع المانحين من تمويل الأنشطة الحكومية التي تنتهك حقوق الإنسان. عادة ما يجمع خطاب العريضة الموقعين لإعطاء وزن لطلباتهم.

تتضمن المكونات الأساسية لخطاب العريضة ما يلي:

- ترويسة باسم المنظمة
- عنوان العريضة
- التاريخ
- منظمة الجهة المستفيدة / اسم الجهة المستفيد
- عنوان الجهة المستفيدة
- الفقرة الأولى - تفاصيل حول العريضة الحالية
- الفقرة الثانية - أسباب تقديم العريضة
- الفقرة الثالثة - طلب اتخاذ الإجراء
- ملاحظات ختامية
- قائمة الموقعين

يمكن توقيع خطابات العريضة عبر وسائل غير متصلة بالإنترنت وعبر الإنترنت. أصبح إجراءات الحصول على التوقيع على خطابات العريضة أكثر سهولة من خلال مواقع الويب مثل change.org و avaaz.org.

أمثلة عن خطاب العريضة

- أوقفوا بناء سد مابيثيل الآن!
  https://bit.ly/2zwDB9i
- ب• رسالة إلى رئيس الوزراء شري نارييندرا مودي: التمسك بالمادة ٣٧١ ج في دستور الهند فيما يتعلق ببناء سد مابيثيل (مشروع ثوبال متعدد الأغراض) في ولاية مانيبور
  https://bit.ly/2ULHoXL

4. من ناحية أخرى، يعتبر البيان الموقّع أقل رسمية وليس بالضرورة أن يكون موجهًا إلى السلطات، حيث يمكن أن يعبر عن اعتقاد و/أو موقف و/أو دعوة إلى اتخاذ إجراء بشأن قضية عامة معينة يظهر من خلالها المنظمات أو الأفراد دعمهم من خلال وضع توقيعهم.

أمثلة على البيان الموقّع

- إصلاح شامل للنظام وليس تغييره!
  https://bit.ly/37x9730
- إعادة إحياء جدول أعمال المناخ وسط نهب الشركات وممارساتها المسيئة
  https://bit.ly/2XZZCXB

5. بيانات التضامن: يتم استخدام بيان التضامن للتعبير علانيةً عن الدعم أو التعاطف تجاه فعل أو قضية ما. فهي أداة تواصل مهمة لتسليط الضوء على قضية لا تحصل عادة على تغطية إعلامية كافية، ولجمع الدعم من مختلف الأفراد والمجتمعات والمنظمات.

أمثلة عن بيان التضامن

- بيان الشراكة العالمية من أجل تعاون إنمائي فعال لدعم الرئيس المشارك بيفرلي لونجيد
  https://www.change. org/p/government-of-the-philippines- latest-updates-cpde-statement-of-support- for-co-chair-beverly-longid
- استجابة لوباء كوفيد-١٩، يجب أن نعزز التضامن ونولي اهتمامًا خاصًا لمن هم متأخرون عن الرَّكب
  https://bit.ly/3d4sCBC
- بيان مجلس تنمية الشعوب وحكمها بشأن قانون مكافحة الإرهاب المقترح لعام 2020
  https://www. facebook.com/notes/council-for-peoples- development-and-governance/proposed- anti-terror-law-is-an-attack-on-civic- space-and-democracy/546292496027723

6. ورشة العمل بشأن السياسات: وهي فعالية منظمة يتم فيها البحث في السياسات العامة وتقييمها وتقديم المقترحات. يختلف المشاركون تبعًا للأهداف المحددة لورشة العمل. في سياق منظمة عمل واقع المعونة، يتم عادة تنظيم ورشات عمل سياسية للمجتمع المدني، والمهنيين السياسيين، والدعاة، والمجتمعات المتضررة استعدادًا لإشراك صنّاع القرار في الحكومات والدول المانحة والمؤسسات المتعددة الأطراف بشأن قضايا المساعدة وفعالية التنمية.

7. حوار السياسات: يمكن يحمل مصطلح حوار السياسات معنىً مزدوجًا يشير إما إلى فعالية منظمة يلتقي من خلالها صناع السياسات وأصحاب المصلحة لمناقشة السياسة العامة والتأثير فيها، أو إلى كامل عملية تطوير السياسات التي يتفاعل من خلالها اللاعبون السياسيون، سواء من خلال الفعاليات الرسمية المنظمة، والمشاورات والمحادثات غير الرسمية، وتبادل رسائل البريد الإلكتروني، وتقديم أوراق ورسائل المواقف بهدف رئيسي هو الإعلام والتأثير على السياسة.

سواء تم تطبيق التعريف المحدد أو الشامل، فإن حوار السياسات هو عنصر مهم في عملية صنع السياسات لكونه يعزز ملكية أصحاب المصلحة بالإضافة إلى المساءلة والشفافية، مما يؤدي إلى مراقبة وتتبع النتائج بشكل أفضل. ومع ذلك، فإن فعالية سياسة الحوارات تعتمد على المشاركة الديمقراطية لمنظمات المجتمع المدني والمنظمات الأهلية في الحكم. وهذا يعني أن الحوارات السياسية يجب ألا تكون مجرد حوارات روتينية أو رمزية. يجب أن تكون حوارات السياسات قادرة على النهوض بحقوق منظمات المجتمع المدني والمنظمات الأهلية وقدرتها على المشاركة الفاعلة في صنع القرار بما يتعلق بالسياسات التي تؤثر عليها.

8. المواد\الفعاليات الثقافية على الرغم من عدم توظيفها بشكل شائع في الدعوة إلى تعزيز فعالية التنمية، فإن المواد/الفعاليات الثقافية لديها القدرة على زيادة دعم الجمهور لفعالية التنمية من خلال الوسائل الإبداعية. فعلى سبيل المثال، تساعد الأغاني والشعر والمعارض الفنية وعروض الأفلام والمسارح العامة، في زيادة الوعي العام وتعاطف المتأثرين بمشاريع المساعدة من خلال أشكال التعبير الإبداعية التي تحتفي بثقافة وهويات الناس.

9. الحشد أو المظاهرة أو الاحتجاج أو التجمع هو حدث تجتمع فيه المجموعات في مكان وتاريخ ووقت معين للتعبير علانيةً إما عن دعمها أو رفضها لقضية معينة. عادةً ما يتم يتم الحشد على الأرض. مع ظهور التكنولوجيا الرقمية، وفرت منصات وسائل التواصل الاجتماعي أيضًا وسائل أخرى للقيام بأعمال احتجاجية في حال لم تتمكن المجموعات من التجمع على الأرض (تجمع وسائل التواصل الاجتماعي، يوم عمل المدونات، إلخ).

أمثلة على المواد/الأحداث الثقافية للدعوة

- مليار مناهض لعدوان التنمية في باناي
  https://www. onebillionrising. org/15630/panay- guimaras-philip- pines-rising-revolution
- أبرز نتائج الاحتفال بيوم كورديليرا السابع والعشرون: نحيا التاريخ المجيد لنضالنا! نحارب من أجل الأرض والحياة والشرف!
  /https://cpaphils.org/campaigns CD2011ResultsandHighlights_Final.pdf
- مؤتمر السكان الأصليين كاري أوكا الثاني في ريو +٢٠
  https:// malocacommunities. kari-oca--2012-june /25/09/2012/org ii-indigenous-peoples- conference-at- 20-rio

10. ١أدوات الدعوة عبر الإنترنت

سمحت الوسائط الرقمية أو أدوات شبكة الإنترنت لدعاة تعزيز فعالية التنمية بالوصول إلى جمهور أوسع على المستويين الوطني والعالمي. ومع ذلك، تتمثل المتطلبات الأساسية لاستخدام الوسائط الرقمية في سهولة الوصول إلى الأجهزة الرقمية وتوافر الكهرباء والإنترنت. لذلك يجب ضمان توفر هذه المتطلبات أولًا ومعرفة الجمهور المستهدف قبل استخدام الوسائط الرقمية في الدعوة.

- الندوات عبر الإنترنت هي نسخ إلكترونية من ورشات العمل أو المؤتمرات أو الاجتماعات الفعلية. فبدلًا من الذهاب إلى الاجتماع بشكل شخصي، يتجمع المنظمون والمتحدثون والمشاركون عبر الإنترنت من خلال إحدى المنصات الإلكترونية.

- يتضمن عرض البيانات التمثيل الرسومي للبيانات والمعلومات. وذلك من خلال استخدام الصور مثل المخططات والرسوم البيانية والخرائط، ويمكن أن يساعد عرض البيانات القرّاء على فهم الأنماط والعلاقات بين البيانات بسهولة. يمكن أن يؤدي عرض البيانات دورًا مفيدًا في سياق المعونة وفعالية التنمية، لمقارنة المعونة الفعلية المقدمة مقابل الالتزامات بتقديم المعونة، على سبيل المثال، أو لقياس مقدار الدعم الممنوح لأولوية واحدة مقارنة مع غيرها من الأولويات.

أمثلة عن عرض البيانات

- أي يذهب تذهب المعونة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية؟
  https://bit. ly/3fsT8Gt
- مخطط حول توزع المعونة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تبعًا للبلد
  https://bit.ly/30P7bSG
- رسوم بيانية عن الإنفاق العسكري في عام 2019:
  https:// bit.ly/37BdTNm

- أصبحت منصات وسائل التواصل الاجتماعي شائعة الاستخدام جدًا للدعوة عبر الإنترنت. وصلت الدعوة لتحقيق فعالية التنمية إلى جمهور أوسع من خلال منصات مثل Facebook وTwitter وInstagram. يمكن استخدام مجموعة متنوعة من المحتوى عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي، بما في ذلك عرض البيانات، والرسوم البيانية والقصص المصورة ومقاطع الفيديو وحتى الرسومات

تعتبر الحملات عبر وسائل التواصل الاجتماعي جهدًا منظمًا لدعم دعوة بشأن قضية ما من خلال إحدى منصات الوسائط الاجتماعية. على سبيل المثال، دائمًا ما يشجع منظمو أيام الدعوة العالمية المشاركين على استخدام منصات وسائل التواصل الاجتماعي الخاصة بهم لمشاركة نشاطهم باستخدام الوسم الخاص بالحدث (#). على الرغم من أهمية الحملات عبر وسائل التواصل الاجتماعي، إلا أنها لن تكون فعالة إلا إذا تُرجمت إلى أفعال على ارض الواقع ودعمت التغيير.

عند تصميم حملتك عبر وسائل التواصل الاجتماعي، تذكر أن:

- **تعريف الأهداف الذكية للحملة:**
  - محددة: «لقد قمنا بتحديد X كمنصتنا الخاصّة عبر وسائل التواصل الاجتماعي واعتبرنا Y المقياس / المقاييس».
  - قابلة للقياس: «يمكن قياس مدى وصول الاستجابة من خلال الإحصاءات / التحليلات».
  - قابلة للتحقيق «نهدف إلى تحقيق زيادة بنسبة X٪ في مدى وصولنا.»
  - ذات صلة «سيكون لهدفنا تأثير قوي على تواجدنا عبر وسائل التواصل الاجتماعي بشكل عام.»
  - ذات إطار زمني «يجب تحقيق الهدف بنهاية الربع الأول من العام X».
- حدد نوع المحتوى الذي سيتم إنتاجه ليستخدمه جمهورك عبر منصات وسائل التواصل الاجتماعي
- قم بإنشاء تقويم / جدول للمحتوى
- قم بإنشاء تعليمات بسيطة حول كيفية انضمام المنظمات / الأفراد إلى الحملة
- راقب المنشورات والرد على التعليقات تبعًا لذلك
- اجمع البيانات حول عدد المنشورات والمشاركات وردود الفعل من أجل تقييم ما إذا كانت الحملة عبر وسائل التواصل الاجتماعي قد ساهمت في تحقيق أهدافك.

أمثلة عن الحملات عبر وسائل التواصل الاجتماعي

- اليوم العالمي للتضامن **#PublicHealthNotProfit**
- أيام العمل العالمية على الإنفاق العسكري **#GDAMS**

11. **إشراك وسائل الإعلام**

تساعد إدارة العلاقات الإعلامية على تطوير العلاقات مع المحررين والمراسلين والصحفيين من الصحف والإذاعة والتلفزيون ووسائل الإعلام الرقمية من أجل إيصال رسالتك أو قصتك بشكل فعال من خلال منصات الإعلام المناسبة. يبحث الصحفيون دائمًا عن أفكار ومصادر لقصصهم. إن تطوير علاقات قوية مع العاملين في وسائل الإعلام يمكن أن يساعد دعاة فعالية التنمية في الوصول إلى جمهورهم بشكل أفضل. فيما يلي بعض النصائح لتطوير العلاقات الإعلامية:

- **تحديد وإعداد** قائمة بالمراسلين: حدد أيًا من الكتاب / الصحفيين في المنبر الإعلامي المستهدف يقوم بتغطية الموضوعات المتعلقة بقصتك أو الأقرب إليها. يمكن القيام بذلك من خلال البحث عن أسماء المراسلين أو مؤلفي القصص ذات الصلة بقضية مناصرتك أو قصتك. في بعض الحالات، تنشر وسائل الإعلام عبر الإنترنت عناوين البريد الإلكتروني الخاصة بمكاتب التحرير وفقًا للعنوان أو الموضوع. يمكن أن تكون حسابات المواقع الاجتماعية الخاصة بالمراسلين والمنابر الإعلامية طريقة للحصول على معلومات الاتصال الخاصّة بوسائل الإعلام.
- اقترح الإدلاء بتعليقات أو تصريحات حول الأخبار الحالية ذات الصلة بدعوتك يمكن القيام بذلك من خلال إجراء مقابلات إعلامية أو إرسال خطاب إلى المحرر، أو مشاركة تقرير إخباري يُنشر على وسائل التواصل الاجتماعي من خلال كتابة تعليق.
- كن جديرًا بالثقة ويمكن الوصول إليك بسهولة تحلّى بالصدق والشفافية في المعلومات التي تقدمها للصحفيين. احترم المواعيد النهائية للصحفيين والتزاماتك تجاههم. يجب أن تكون قادرًا على الرد بسرعة على استفساراتهم. كن مستعدًا دائمًا لاستخدام وسائل الإعلام أو المجموعة الصحفية التي تحتوي على ملف تعريف مؤسستك، ومعلومات الاتصال الخاصّة بالمتحدث الرسمي، وموجز الدعوة، والصور عالية الدقة المتعلقة بمنظمتك والدعوة.

فيما يلي بعض الأدوات التي يمكنك استخدامها عند العمل عبر وسائل الإعلام:

- **الخبر الصحفي:** يطلق عليه أيضًا تسمية البيان الإعلامي، وهو قصة إخبارية يكتبها مناصرو القضية ويتم إرسالها إلى الأفراد المستهدفين من وسائل الإعلام. في سياق تعميم بحث الناس عن مراقبي المعونة، يعد الخبر الصحفي وسيلة اتصال تُستخدم لتقديم نتائج البحث إلى وسائل الإعلام ليتم إبرازها لدعم دعوتك

نظرًا لأن الخبر الصحفي هو قصة إخبارية من الناحية الفنية، فعادةً ما يتألف من صفحة واحدة ويُقدم إجابات للأسئلة الخمسة (ماذا ومتى وأين ولماذا ومن وكيف) بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يكون أسلوب الكتابة غنيًا بالمعلومات، وتجنب اللغة الرسمية والمنمّقة؛ كما يجب استخدام المصطلحات التقنية باعتدال أو عدم استخدامها على الإطلاق.

- إن الخطاب إلى المحرر هي رسالة موجهة للنشر حول القضايا التي تهم القراء. يمكن أن تدور هذه الموضوعات حول موقفك من مقالة افتتاحية أو قصة نشرتها الوسيلة الإعلامية، أو حول القضايا الحالية، أو بهدف تصحيح تحريف أو خطأ ما. عادة ما يكون الخطاب الموجه إلى المحرر قصيرًا، ويتراوح من ٢٠٠ إلى ٣٠٠ كلمة. عليك التحقق دائمًا من دليل الوسيلة الإعلامية قبل كتابة خطاب إلى المحرر.
- المقالة الافتتاحية هي مقالة رأي تتناول الأحداث الجارية أو تأتي ردًا على رأي آخر تم التعبير عنه في منشورات الوسيلة الإعلامية. وهي أطول من الخطاب الموجه إلى المحرر، وتتراوح عادةً بين ٣٠٠ و٧٠٠ كلمة. عند كتابة مقال رأي، تأكد دائمًا من أن رأيك واضح ومدعوم بالبيانات. أخبر قراءك لماذا يتوجّب عليهم الاهتمام بهذه القضية وما هي الإجراءات التي يمكنهم اتخاذها.

- دعوة المراسلين إلى حدثكم الإعلامي. والحدث الإعلامي عبارة عن أيّ حدث مُصمَّم لتغطّيه وسيلة إعلام إخبارية. ويمكن أن يشكّل الحدث تعبئةً ما، أو تحرّكًا رمزيًا، أو إطلاقًا لحملة معيّنة تتمّ دعوة الإعلام إليه.
- **المؤتمر الصحفي** هو أحد الأحداث الإعلامية الأكثر شيوعًا. وهو مُنظَّم بهدف نشر المعلومات بصورة رسمية والإجابة على الأسئلة من جانب الإعلام. ومن خلال المؤتمر الصحفي، من الممكن إعطاء معلومات تفوق تلك التي يكشف عنها البيان الصحفي (على الرغم من أنّه عليكم توزيع بيان صحفي خلال المؤتمر)، والتفاعل أكثر مع الإعلام من خلال الإجابة على الأسئلة بشكل مباشر، وأخذ المزيد من الوقت للإعلان عن الأعمال الإنمائية المهمّة وتفسير المضامين الأعمق. ينبغي أخذ الأمور التالية بعين الاعتبار لدى تنظيم مؤتمر صحفي:
  - إرسال تقرير إعلامي من صفحة واحدة يتضمّن موضوع حدثكم وزمانه والمشاركين فيه والمكان ودواعيه؛ ورقم هاتفكم وعنوان بريدكم الإلكتروني؛ والمعلومات ذات الصلة مثل فرص التقاط الصور.
  - تحديد المتكلّمين في حدثكم والحرص على اطّلاعهم على المواضيع. دائمًا ما تترك شهادات الخبرة الشخصية من المجتمعات المتضرّرة أثرًا أقوى ويكون لها قدرة إقناعية أكبر. يجب تحديد وسيط يتولّى مهمّة عقد المؤتمر الصحفي من خلال التعريف بالمشكلة والمشاركين. ويجيب الوسيط أيضًا على الأسئلة أو يوجّهها إلى المشاركين المناسبين.
  - تحضير مجموعة المواد الصحفية الخاصّة بكم من أجل توزيعها خلال المؤتمر الصحفي. ويمكن أن تتضمّن هذه المجموعة بيانًا صحفيًا، وملفّات تعريف قصيرة للمتكلّمين، وصورًا ذات صلة، ومعلومات أساسية عن المشكلة.
  - تحضير قاعة المؤتمر الصحفي، وإعداد الوسائل البصرية مثل الملصقات كخلفية للمتكلّمين في أثناء جلوسهم على طاولة المؤتمر، والتحقّق من المعدّات الكهربائية، وتحضير الضيافة.
  - خلال المؤتمر الصحفي، يتمّ الترحيب بالإعلام ويُطلَب منهم التوقيع على قائمة المدعوين. يتمّ تخصيص خمس (٥) دقائق تقريبًا لكلّ متكلّم من أجل تقديم نقاطه المهمّة المتراوحة بين ثلاث (٣) وخمس (٥) نقاط. وبعد الخطابات، على الوسيط أن يسمح للصحافة بطرح الأسئلة. يستغرق عادةً المؤتمر الصحفي بين ٤٥ دقيقة وساعة واحدة.
  - بعد المؤتمر الصحفي، يجب الحرص على رصد وسائل الإعلام وتدوين الملاحظات حول كيفية تغطية حدثكم، والتواصل شخصيًا مع المراسلين بهدف ترك انطباع جيّد، بالإضافة إلى تذكيرهم بكم متى احتاجوا إلى معلومات.

أمثلة عن أدوات التواصل من أجل الإعلام

- البيان الصحفي:
  At global gathering on aid: Civil society groups hit US aid policy
  https://bit.ly/37ssbjB
- البيان الصحفي:
  Wet'suwet'en protests are about more than the pipeline
  https://bit.ly/2YdmHWX
- **المقال الافتتاحي:**
  Development through and for the people
  https://bit.ly/3egrA6Y
- **التقرير الإعلامي:**
  Indigenous Leaders, Legal Experts Opposing Site C Hold Press Conference on Parliament Hill
  https://bit.ly/2USUuTi

سؤال النقاش

ما الأحداث الإعلامية التي نظّمتموها أو تعتقدون أنّه من الممكن تنظيمها من أجل بلوغ جمهوركم المستهدف بشكل أفضل؟

النشاط 3-2:
صياغة خطّة مناصرة لنتائج أبحاث مرصد المعونة لمنظّمات المجتمع المدني (الجزء ب)

الهدف

تطبيق المعلومات المكتسبة في الجلسات السابقة من أجل إنشاء خطّة مناصرة بشأن فعّالية التنمية.

المُخرَجات المتوقّعة

مشروع خطّة مناصرة

المواد

- عرض باوربوينت و/أو ألواح ورقيّة
- جهاز عرض LCD
- أقلام تحديد

ملاحظة للمدرب:
يمكن الاستناد في هذا النشاط إلى نتائج المجموعة في النشاط 3.1.

الاطّلاع على أوراق العمل للنشاط 3.2

تعليمات
النشاط 3.2.

1. استخدام النتائج من النشاط ٣،١.
2. إدراج الطرق المناسبة لإشراك الجمهور/الجهات المعنيّة الرئيسية المحدّدة في النشاط ٣،١، وجمع هذه الطرق ضمن منتجات تواصلية (الميمات، والبيان الصحافي، وموجز السياسة، وغير ذلك) والأحداث/الأنشطة (المؤتمر الصحفي، ورشة العمل السياساتية، التعبئة، غير ذلك).
3. تدوين الإنجازات/مؤشّرات النجاح لإشراك الجهات المعنيّة الرئيسية.
4. ذِكر المخطّط الزمني لتنفيذ الأنشطة/الطرق.
5. تحديد الموارد اللازمة (الموارد البشرية، النقل، الشؤون المالية، غير ذلك).

المرفقات

79 الملحق ب : الملحق ب عينة من البيانات الكمية والنوعية

80 الملحق ج: ورقة عمل النشاط 1

81 الملحق د: النشاط 2-1: ورقة عمل

82 الملحق هـ: ورقة عمل النشاط 2-2

83 الملحق و: ورقة عمل النشاط 3-1 و٣-2

84 الملحق ز: معلومات الاتّصال بآليات المساءلة للجهات الفاعلة المعنيّة بالتنمية

الملحق ب

عينة من البيانات الكمية والنوعية

	المؤشر	التعريف كيف يتم حسابه؟	القيمة القاعدية ما هي القيمة الحالية؟	الغاية ما هي القيمة المستهدفة؟	مصدر البيانات كيف سيتم قياسه؟	مدى التكرار كم مرة سيتم قياسه؟	الجهة المسؤولة من ستولى مهمة قياسه؟
الهدف							
النواتج							
المخرجات							

الملحق ج

ورقة عمل النشاط 1

ز	و	هـ	د	ج	ب	أ
ما هي النواتج\ الفوائد العامة لعملكم	ما هو الأثر الذي ترغبون بتحقيقه؟	ما هي مخرجات أعمالكم؟	ما هو المدخل الذي تريدون التوجه إلى جمهوركم المستهدف من خلاله؟ المتعلق بالتغيير	ما هي الخطوات الضرورية لجذب انتباه الجمهور الرئيسي؟	من هو جمهوركم الرئيسي؟	ما هي المشكلة التي تسعون إلى حلها؟
ح						
ما هي مكونات البيئة الخارجية الحالية (الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية وغيرها) التي ستؤثر على المخرجات والنواتج؟						

الملحق د

النشاط 2-1: ورقة عمل

مشكلة البحث: ما هي المشكلة التي ترغبون في حلها؟	
الهدف العام\الرئيسي للبحث: ما الذي تريدون تحقيقه؟	**الأهداف المحددة\الثانوية للبحث:** ما هي البيانات التي تريدون جمعها؟ مهي الآثار التي تريدون تحقيقها؟
الاستراتيجية والنهج: ما هي الطريقة التي ستعتمدون عليها في إجراء البحث؟	
المتغيرات\الاحتياجات من البيانات ما هي الثغرات في البيانات التي تريدون ملأها؟	**مصادر البيانات:** من أين ستحصلون على البيانات؟

الملحق هـ

ورقة عمل النشاط 2-2

المشاريع الإنمائية المدعومة من مؤسسات التمويل الإنمائية\الدولية: ما هو المشروع الذي تريدون إجراء البحث عنه؟			
مشكلة البحث: ما هي المشكلة التي ترغبون في حلها؟			
المشاريع الإنمائية المدعومة من مؤسسات التمويل الإنمائية\الدولية: ما هو المشروع الذي تريدون إجراء البحث عنه؟		**الأهداف المحددة\الثانوية للبحث:** ما هي البيانات التي تريدون جمعها؟ مهي الآثار التي تريدون تحقيقها؟	
المتغيرات\الاحتياجات من البيانات ما هي الثغرات في البيانات التي تريدون ملأها؟	**مصادر البيانات:** من أين ستحصلون على البيانات المطلوبة؟	**طرق جمع البيانات:** ما هي الطريقة/ الطرق التي تريدون استخدامها لتحقيق أهدافكم؟	**طرق تحليل البيانات:** ما هي الطريقة/الطرق التي تريدون استخدامها لتحليل البيانات المجموعة؟

الملحق و

ورقة عمل النشاط 3-1 و3-2

القضية المتعلقة بفاعلية المعونة والتنمية:					
أسباب أهمية هذه القضية (المسببات والتأثيرات):					
التغيير المتوقع:					
هدف الدعوة الأول:					
الجهات المعنية الرئيسية	رسائل الدعوة	أساليب المشاركة		المراحل	الإطار الزمني	الموارد المطلوبة
		مواد الاتصال	الأنشطة			
هدف الدعوة الثاني:						
الجهات المعنية الرئيسية	رسائل الدعوة	أساليب المشاركة		المراحل	الإطار الزمني	الموارد المطلوبة
		مواد الاتصال	الأنشطة			

الملحق ز
معلومات الاتّصال بآليات المساءلة للجهات الفاعلة المعنيّة بالتنمية

بنك التنمية الأفريقي	
آلية المساءلة	آلية الاستعراض المستقلّة https://www.afdb.org/en/independent-review-mechanism-irm كيفية رفع الشكوى: https://www.afdb.org/en/independent-review-mechanism/management-of-complaints/how-to-file-a-complaint
جهة الاتّصال أو المكتب المسؤول	وحدة مراجعة الامتثال والوساطة – بنك التنمية الأفريقي
عنوان البريد الإلكتروني	BCRM_info@afdb.org B.kargougou@afdb.org ونسخة إلى A.Bacarese@afdb.org
رقم جهة الاتّصال	Tel: +225 20 26 29 00 or +225 20 26 40 49

مصرف التنمية الآسيوي	
آلية المساءلة	كيفية رفع الشكوى: https://www.adb.org/site/accountability- mechanism/how-file-complaint آلية المساءلة: https://www.adb.org/who-we-are/accountability-mechanism/main سياسة آلية المساءلة للعام 2012: https://www.adb.org/documents/accountability-mechanism-policy-2012 ملخّص عن آلية المساءلة: https://www.adb.org/publications/accountability-mechanism-summary
جهة الاتّصال أو المكتب المسؤول	المسؤول عن تلقّي الشكاوى
نموذج الاتّصال عبر البريد الإلكتروني	https://www.adb.org/contact?target=Hmzj1lzfKqMSRDKA0C6/kg==&name=-Complaint%20Receiving%20Officer&referrer=node/81970
رقم جهة الاتّصال	Tel: +63 2 8632 4444 ext 70309

المصرف الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية	
آلية المساءلة	آلية الأشخاص المتأثرين بالمشروع: https://www.aiib.org/en/about-aiib/who-we-are/project-affected-peoples-mechanism/how-we-assist-you/index.html كيفية رفع الشكوى: https://www.aiib.org/en/about-aiib/who-we-are/project-affected-peoples-mechanism/submission/index.html
جهة الاتّصال أو المكتب المسؤول	المدير العام وحدة حلّ الشكاوى والتقييم والتكامل
عنوان البريد الإلكتروني	ppm@aiib.org
رقم جهة الاتّصال	Tel: +225 20 26 29 00 or +225 20 26 40 49

المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير	
آلية المساءلة	آلية المساءلة المستقلّة الخاصّة بالمشاريع: https://www.ebrd.com/project-finance/independent-project-accountability-mechanism.html كيفية رفع الشكوى: https://www.ebrd.com/project-finance/independent-project-accountability-mechanism/how-ipam-works.html
جهة الاتّصال أو المكتب المسؤول	الموظّفة المسؤولة عن المساءلة فيكتوريا ماركيز-ميس المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير
عنوان البريد الإلكتروني	ipam@ebrd.com

مصرف التنمية للبلدان الأمريكية	
آلية المساءلة	آلية التحقيق والاستشارات المستقلّة: https://www.iadb.org/en/mici/mici-independent-consultation-and-investigation-mechanism كيفية رفع الشكوى: https://www.iadb.org/en/mici/how-file-complaint
جهة الاتّصال أو المكتب المسؤول	آلية التحقيق والاستشارات المستقلّة
عنوان البريد الإلكتروني	mecanismo@iadb.org
رقم جهة الاتّصال	Tel:+1 (202) 623-3952 | Fax: +1 (202) 312-4057

وكالة اليابان للتعاون الدولي	
آلية المساءلة	**الاعتبارات البيئية والاجتماعية:** https://www.jica.go.jp/english/our_work/social_environmental/objection/index.html
جهة الاتّصال أو المكتب المسؤول	المدقّقون في المبادئ أمانة سرّ المدقّق في المبادئ وكالة اليابان للتعاون الدولي
عنوان البريد الإلكتروني	jicama-jigi@jica.go.jp
رقم جهة الاتّصال	Fax: +81-03-5226-6973

مصرف التنمية الجديد	
آلية المساءلة	**الاعتبارات البيئية والاجتماعية:** https://www.jica.go.jp/english/our_work/social_environmental/objection/index.html
جهة الاتّصال أو المكتب المسؤول	المدقّقون في المبادئ أمانة سرّ المدقّق في المبادئ وكالة اليابان للتعاون الدولي
عنوان البريد الإلكتروني	jicama-jigi@jica.go.jp
رقم جهة الاتّصال	Fax: +81-03-5226-6973

منظّمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	
آلية المساءلة	**نقاط الاتّصال الوطنية للسلوك المهني المسؤول:** /http://mneguidelines.oecd.org/ncps
جهة الاتّصال أو المكتب المسؤول	نقطة الاتّصال الوطنية
معلومات جهة الاتّصال	أمانة سرّ منظّمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي هي المسؤولة عن التنسيق مع نقاط الاتّصال الوطنية. **تفاصيل جهة الاتّصال لنقاط الاتّصال الوطنية للسلوك المهني المسؤول – تشرين الأوّل/أكتوبر 2020 (لكلّ بلد):** http://mneguidelines.oecd.org/ncp-contact%20list-%20website-%202020%20october.pdf
عنوان البريد الإلكتروني	rbc@oecd.org

برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي (UNDP)	
آلية المساءلة	**مراجعة الامتثال البيئي والاجتماعي (للتحقيقات في الامتثال):** https://www.undp.org/content/undp/en/home/accountability/audit/secu-srm/social-and-environmental-compliance-unit.html
جهة الاتّصال أو المكتب المسؤول	جهة الاتّصال أو المكتب المسؤول وحدة الامتثال البيئي والاجتماعي (SECU)
عنوان البريد الإلكتروني	project.concerns@undp.org
رقم جهة الاتّصال	Tel: 001 (917) 207 4285

آلية المساءلة	**آلية المساءلة آلية استجابة الجهات المعنيّة (لحلّ النزاعات):** https://www.undp.org/content/undp/en/home/librarypage/operations1/stakeholder-response-mechanism.html **كتيّب برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي بشأن وحدة الامتثال البيئي والاجتماعي (SECU) وآلية استجابة الجهات** http://www.undp.org/content/dam/undp/library/corporate/compliance-and-dispute-resolution/UNDP-SECU-SRM-Brochure-2014.pdf
جهة الاتّصال أو المكتب المسؤول	آلية استجابة الجهات المعنيّة (SRM)
عنوان البريد الإلكتروني	stakeholder.response@undp.org

البنك الدولي	
آلية المساءلة	**آلية المساءلة للبنك الدولي:** https://www.inspectionpanel.org/sites/www.inspectionpanel.org/files/documents/AccountabilityMechanismResolution.pdf **لجنة الكشف:** https://www.inspectionpanel.org/ **كيفية رفع الشكوى:** https://www.inspectionpanel.org/how-to-file-complaint
جهة الاتّصال أو المكتب المسؤول	المدققون في المبادئ أمانة سرّ المدقق في المبادئ وكالة اليابان للتعاون الدولي
عنوان البريد الإلكتروني	ipanel@worldbank.org
رقم جهة الاتّصال	Tel: +1 202 458 5200 | Fax: +1 202 522 0916

الموارد الأخرى:

المستشار في موضوع المساءلة
https://accountabilitycounsel.org/policy-advocacy/

- من الممكن أيضًا التحقّق من هذا الموقع للاطّلاع على مجموعة من آليات المساءلة لعدّة مؤسّسات متعدّدة الأطراف.

المرفقات

المناصرة	جهودٌ يقوم بها الشخص/الأشخاص، إمّا الأفراد المستضعفون أو المجموعات المستضعفة أو ممثّلوها المُعتمَدون، للضغط بشكل فعّال إلى جانب جهات أخرى ذات تأثير، بشأن الأوضاع التي تؤثّر فيهم مباشرةً أو في غالبية الأحيان بهدف محاولة تفادي التغيّرات المقترحة التي ستزيد الوضع سوءًا في نهاية المطاف.
المعونة	مراجعة المساعدة الإنمائية الرسمية
فعّالية المعونة	التركيز بشكل خاصّ على الجوانب التقنية لإدارة المعونة وتقديمها
تدفّقات المعونة	كمية المال التي يتمّ تصديرها من بلد مانح إلى بلد مستفيد
نظام المعونة	يشير إلى كيفية إدارة الجهات المعنيّة بالتنمية (الحكومات المانحة، والبلدان المستفيدة، ومؤسّسات التمويل الدولية والمتعدّدة الأطراف، والقطاع الخاصّ، والمجتمع المدني) للمساعدة الإنمائية الرسمية ورصدها وتقييمها
الوكالة الثنائية	تابعة لحكومة منفردة وغالبًا ما تشكّل جزءًا من وزارة حكومية، مثل وزارات الشؤون الخارجية
المعونة الثنائية	مساعدة تقدّمها حكومة مانحة بشكل مباشر إلى حكومة بلد نامٍ يُشار إليه غالبًا على أنّه بلد/حكومة مستفيد(ة) أو شريك(ة)
التمويل المختلط	استخدام الأموال الإنمائية لجذب استثمار القطاع الخاصّ

التمويل المختلط	استخدام الأموال الإنمائية لجذب استثمار القطاع الخاصّ
الميزانية	مستند يلخّص العائدات والنفقات المتوقّعة لفترة زمنية محدّدة أو سنة مالية محدّدة
إدارة الحملات	الاستفادة إلى أقصى حدّ من منصّات واسعة النطاق وتصميم مرحلة من أجل تحسين فعّالية كلّ وسيط؛ وأيّ نشاط يجمع الناس معًا من أجل السعي إلى إحداث تغييرات في السياسات
منظّمات المجتمع المدني	محدّدة بشكل عام للإشارة إلى كلّ المنظّمات غير الربحية ومن غير الدول؛ قد تتضمّن روابط المزارعين، والمنظّمات القاعدية والشعبية، ومعاهد الأبحاث المستقلّة، واتّحادات العمّال
	القرض الميسّر
القرض الميسّر	تحويلات تتطلّب ردّ المدفوعات مع معدّل فائدة أقلّ من أسعار السوق السائدة و/أو فترات سماح أطول؛ يُعرَف أيضًا بالقرض التساهلي
المشروطية	هي مفهوم في التنمية الدولية والاقتصاد السياسي والعلاقات الدولية، يَصِف استخدام الشروط المرتبطة بالقرض، وتخفيف الديون، والمعونة الثنائية، أو عضوية المنظّمات الدولية، عادةً من جانب مؤسّسات التمويل الدولية، أو المنظّمات الإقليمية، أو البلدان المانحة
البيانات	الأجزاء الفردية من المعلومات الوقائعية المسجّلة والمستخدمة لغاية البحث والتحليل؛ يمكن أن تكون بشكل ملفّات رقمية أو نصوص مجموعة معًا باستخدام أدوات استعراض مثل الجداول أو الرسوم البيانية أو المخطّطات
إدارة البيانات	عملية إدارية يتمّ من خلالها اكتساب البيانات المطلوبة والتحقّق منها وتخزينها وحمايتها ومعالجتها، وتتيح تلبية احتياجات مستخدمي البيانات بفضل سهولتها وموثوقيتها وسرعتها
تخفيف الديون	يمكن أن تكون على شكل إلغاء الديون أو إعادة جدولتها أو إعادة تمويلها أو إعادة تنظيمها
التعاون الإنمائي	الشراكات بداعي التنمية؛ ويُعرف أيضًا بالتعاون الإنمائي الفعّال (EDC)

فعّالية التنمية	تعتمد النهج الإنمائي المستند إلى حقوق الإنسان
مبادئ فعّالية التنمية	مبادئ التعاون الإنمائي الفعّال والمستند إلى الناس: يتمّ التركيز على النتائج، وملكية البلاد، والشراكات الشاملة، والشفافية المتبادلة والمساءلة؛ وتُعرَف أيضًا بمبادئ التعاون الإنمائي الفعّال (EDC)
الحكومة/البلاد المانحة	الحكومة التي تُخصّص جزءًا من ميزانيتها الوطنية (أو معونتها) من أجل تنفيذ المشاريع الإنمائية في البلدان النامية
a التقييم	غالبًا ما يُنفَّذ في منتصف وفي نهاية خطّة المناصرة أو المشروع بهدف تحليل ما تمّ تنفيذه، وتقييم فعّاليته في إحداث التغيير، واستخلاص الدروس الاستراتيجية
الديون الخارجية	مقدار المال الذي يدين به بلد لبلد دائن
الموافقة الحرّة والمسبقة والمستنيرة	حقّ خاصّ مرتبط بالشعوب الأصلية، وتمّ إقرارها في إعلان الأمم المتّحدة الخاصّ بالشعوب الأصلية
المنحة	تحويلات نقدية، أو سلع، أو خدمات لا تتطلّب ردّ المدفوعات
المنحة المكافئة	منهجية لتتبّع تدفّقات المعونة؛ لا تسجّل سوى منحة المساعدة الإنمائية الرسمية، الأمر الذي يلغي الحاجة إلى تسجيل ردّ المدفوعات، وللتمييز بين المساعدة الإنمائية الرسمية الإجمالية والصافية
مؤسّسة التمويل الدولية	تقدّم المساعدة الإنمائية للبلدان النامية؛ يتمّ الحصول على جزء كبير من هذه المساعدة من مساهمات البلدان المانحة، بما فيها الاستفادة من المساعدة الإنمائية الرسمية
كسب التأييد	يتضمّن التواصل المباشر مع صانعي القرار الذين يتمتّعون بسلطة مباشرة على تحليل السياسات وتغيير السياسات أو مع المؤثّرين الذي لديهم موارد أو تربطهم علاقات مهمّة بصانعي القرار

الرصد	الجمع التنظيمي للبيانات طيلة مدّة خطّة المناصرة؛ جمع المعلومات التي ستشكّل أساس تتبّع عملية التنفيذ، ما يُتيح للمنظّمة أو المجتمع تحديد المشاكل التي يجب معالجتها مع تقدُّم الخطّة
المعونة المتعدّدة الأطراف	مساعدة تقدّمها الحكومات لمنظّمات متعدّدة الأطراف ولمؤسّسات مالية دولية تشارك بدورها في برامج إنمائية في البلدان النامية المستهدفة
المؤسّسة/المنظّمة المتعدّدة الأطراف	تموّلها عدّة حكومات؛ تتوفّر أكثر من 200 وكالة متعدّدة الأطراف مُقدِّمة للمعونة تشمل وكالات منظومة الأمم المتّحدة والمفوّضية الأوروبية
القرض غير الميسّر	التحويلات التي تتطلّب ردّ المدفوعات مع معدّل فائدة مستند إلى السوق
المساعدة الإنمائية الرسمية	تحدّدها لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظّمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على أنّها معونة حكومية تشجّع رفاه البلدان النامية وتنميتها الاقتصادية وتستهدفهما؛ تُعرَف أيضًا بالمعونة
البيانات المفتوحة	فكرة أنَّ بعض البيانات يجب أن تُتاح بحرّية للجميع من أجل استخدامها واستعمالها وإعادة نشرها تبعًا للحاجة، من دون قيود من حقوق النشر أو حقوق الملكية الفكرية، أو غيرها من آليات الرقابة
البحث القائم على المشاركة	استراتيجية يصبح فيها الأشخاص الذين يشكّلون موضوعًا للبحث مشاركين في البحث عبر إشراكهم بشكل مباشر في بعض أقسام عملية البحث أو كاملها؛ ويعني أيضًا أنَّ الباحثين في تواصل دائم مع المشاركين، وقد يسكنون معهم أحيانًا أو ينضمّون إلى أنشطتهم اليومية
الأبحاث الموجَّهة لخدمة الشعوب	أبحاث بديلة عن الأبحاث التقليدية التي تقودُها مجموعة من النخبة؛ تُلبّي احتياجات الأشخاص ومصالحهم ، ولا سيّما المهمّشين والمحرومين
التدفّقات الخاصّة	المعاملات الرأسمالية الطويلة الأمد من جانب السكّان التابعين لمنظّمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مع البلدان المستفيدة من المعونة، أو من خلال المؤسّسات المتعدّدة الأطراف لمنفعة هذه البلدان؛ تشمل كلّ أشكال الاستثمارات، بما فيها الإقراض المصرفي الدولي وائتمانات التصدير

القطاع الخاصّ	يشير بشكل عام إلى قطاع الأعمال أو الكيانات التي تستهدف الربح
الإنفاق العام	يشير إلى المصاريف التي تتكبّدها حكومة ما
السياسة العامّة	مجموعة من الأنظمة أو القوانين أو المبادئ التوجيهية أو مجموعة من الأنظمة التي تمثّل معايير بشأن الاستعانة بالمعونة وتنفيذها وتقديمها، كما هو محدّد أو منصوص عليه من جانب الحكومة و/أو ممثّليها
الطريقة النوعية	الاستفسارات حول «السبب» و«الطريقة» وليس فقط الموضوع والمكان والزمان فيما يتعلّق بحدوث ظاهرة اجتماعية
البحث النوعي	استراتيجية يلجأ إليها الباحثون، بدلًا من الاستناد إلى البيانات الرقمية، لجمع البيانات النصّية أو السردية وتحليلها واستخلاص النتائج منها
الطريقة الكمّية	تستند إلى الإحصاءات والاحتمالات في فهم السلوك الاجتماعي والظاهرة الاجتماعية
البحث الكمّي	استراتيجية يتمّ في خلالها جمع البيانات الرقمية وتحليلها باستخدام الإجراءات الإحصائية بهدف استخلاص النتائج
الحكومة/البلاد المستفيدة	الدولة التي تتلقّى أيّ نوع من المساعدة الإنمائية (قرض، أو منحة، أو مساعدة تقنية، أو غيره) من حكومة أو مؤسّسة مالية دولية أخرى
التعاون بين بلدان الجنوب	تحدّده الأمم المتّحدة على أنه «إطار واسع النطاق من التعاون بين بلدان الجنوب في الميادين السياسة، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والبيئية، والتقنية»

التعاون الإنمائي بين بلدان الجنوب	تعبير عن التضامن بين بلدان الجنوب وشعوبه، وتعبير يسهم في الرفاه الوطني لكلّ بلد واعتماده على ذاته، وقدرته على تحقيق أهداف التنمية
المساعدة التقنية	مساعدة غير مالية تكمن في مشاركة المعلومات والخبرة والإرشادات، والتدريب على المهارات، ونقل المعرفة المهنية، وخدمات الاستشارة
المعونة المقيّدة	مقدَّمة بشرط أن توفّر البلدان المانحة السلع والخدمات
التعاون الثلاثي	يشمل بشكل عام بلدَيْن ناميَيْن شريكَيْن أو أكثر يتعاونان مع بلد نامٍ أو منظّمة دولية في نقل الخبرة والموارد

Scan this QR Code to download
the e-copy of the handbook and to watch
the video training module.

The Reality of Aid Network
A Pre-eminent Southern-led North/South Network on Reforming Aid Policies and Practices

CSOPartnership
for Development Effectiveness

European Commission

Sida

TAIWAN FOUNDATION for DEMOCRACY
財團法人
臺灣民主基金會